موسوعة الاغتيالات
ومحاولات الاغتيال في العالم

الجزء الخامس

د. سليم الياس

موسوعة
الاغتيالات ومحاولات الاغتيال
في العالم

سليم الياس

موسوعة

الاغتيالات ومحاولات الاغتيال

في العالم

الجزء الخامس

مركز الشرق الأوسط الثقافي

الطبعة الأولى

1427 هـ 2006 م

مركز الشرق الأوسط الثقافي

للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع

الإدارة العامة:

بيروت - الحدث، هاتف: ٤٦١٨٨٨ - ٥ - ٩٦١

فاكس: ٤٦١٧٧٧-٥-٩٦١- خليوي: ٦٤٠٤٩٠-٣-٩٦١

Web site: www.lccpublishers.tk

The Middle East Cultural Centerr

For Printing, Publishing, Translation & Distribution

General Management:

Beirut - Hadath, Tel: 961 -5 -461888

Fax: 961 - 5 - 461777, Mobile: 961 - 3 - 640490

E-mail: lcc_pub@Yahoo.com

مقدمة

لا يمكن الكتابة عن تاريخ إنشاء الدولة العبرية بغير لغة الدم، فبعد مرور أكثر من خمسين عاماً على النكبة، وبعد مسارات الحروب من الانكسارات والإنتصارات، والانتفاضات، وما تخللها من مجازر جماعية هدفها إبادة الشعب الفلسطيني، أصبح الاغتيال بدم بارد رمز الإرادة الإسرائيلية السيطرة على الحدث بقوة الآلة العسكرية، ولم يكن نهج الاغتيال الذي شهدته الثلاث سنوات الأخيرة ردة فعل جديدة، بل شكل قفزة نوعية سبقها تراكم كمي يمتد إلى قبل إعلان الدولة العبرية.

إن القتل المتعمد والمنهجي الذي يمارس في إطار إرهاب الدولة العبرية، لا يعترف بوجود خطوط حمراء، مثلما لا يعترف بالقانون الإنساني الدولي، فالكل مستهدف طالما أن الرغبة الإسرائيلية في الاستحواذ على المكان والزمان تقتضي الأمر، لذلك امتدت سلسلة الاغتيالات لتشمل شخصيات سياسية ورموز وطنية ودينية، فالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات كان هدفاً مركزياً للاغتيال، كما تم اغتيال قادة من الصف الأول مثل خليل الوزير «أبو جهاد»، وفتحي الشقاقي وأبو علي مصطفى، وأحمد ياسين، وعبد العزيز الرنتيسي، والرئيس ياسر عرفات.

وبما أن عمليات الاغتيال في أساسها غير شرعية، إذ تشكل انتهاكاً صارخاً وخطيراً للخق في الحياة، فإن هذه العمليات تخلو من أي وازع أخلاقي يردع إسرائيل عن الاغتيال، فوجود الطفلة لميس ابنة شقيقة الشهيد غسان كنفاني معه لم يمنع إسرائيل عن اغتياله، وفي عملية فردان الشهيرة قتلت بدم بارد زوجة الشهيد محمد يوسف النجار، وخلال انتفاضة الأقصى، استخدمت إسرائيل قنبلة تزن طن لقتل شخص واحد هو الشهيد صلاح شحادة، فقتلت معه 15 شخصاً معظمهم أطفال، عندما قصفت حياً سكنياً كاملاً من أجل قتله، والأمثلة كثيرة في هذا السياق.

وعمليات الاغتيال لم تكن حالات مؤقتة أو طارئة، بل مستمرة استمرار بقاء الدولة العبرية على أنقاض شعب آخر، فإسرائيل قامت بالاغتيالات في وقت السلم ووقت الحرب على حد سواء، مثلما فعلت باغتيال المناضل عاطف بسيسو، على الرغم من مشاركته في مؤتمر مدريد، واغتالت الصحفي هاني عابد عام 1994، والأستاذ محمود الخواجا عام 1995.

وطالما أن القتل مباحاً بحسب الشريعة الإسرائيلية، فإن إسرائيل لا تألو جهداً في ممارسة شتى أساليب القتل ابتداء من نصل السكين كما حدث مع الشهيد كمال عدوان، وانتهاءً بالسم كما حدث في محاولة اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، وبين هذا وذاك استخدمت إسرائيل عشرات الأساليب الإرهابية للقتل، مثل الطرود المفخخة، وزرع العبوات الناسفة، في الهواتف الثابتة والمحمولة، واستخدام السيارات المفخخة، والقصف بمروحيات الأباتشي، وطائرات الأف 16.

وكما مارست الأصابع الخفية الإسرائيلية التي تحرك خيوط عمليات الاغتيالات أساليب متعددة لتحقيق مآربها، فإن الوجوه الإعلامية تقدم ألواناً مختلفة من المبررات الزائفة لعمليات الاغتيال، وإدعاءات إسرائيل بأن عمليات الاغتيال في السبعينات جاءت رداً على عملية ميونخ 5/ 9/ 1972 هي إدعاءات كاذبة، فقد قامت إسرائيل قبل عملية ميونخ بشهرين تقريباً باغتيال الكاتب غسان كنفاني، وكذلك حاولت اغتيال شخصيتين فلسطينيتين بواسطة الطرود المفخخة هما بسام أبو شريف بتاريخ 19/ 7/ 1972، والدكتور أنيس الصايغ بتاريخ 25/ 7/ 1972، ولم يكن للثلاثة أي علاقة بالعمل العسكري.

وربما إن رصد عمليات القتل خارج إطار القانون بكل ما تحمله من عوامل وأسباب وسير ذاتية لأولئك الذين استشهدوا في سبيل ما آمنوا به إنما يحتاج منا إلى أسفار، ولكن الدرب مازال طويلاً، والتاريخ لم يقل كلمته بعد.

ومما تقدم سنأتي إن شاء الله في هذه الموسوعة على ذكر أسماء وسير ذاتية لمعظم الشخصيات التي قامت إسرائيل باغتيالهم منذ العام 1948، وحتى العام 2006، مع التنويه بأن مساحة السيرة الذاتية لكل شهيد حكمتها المعلومات المتوفرة.

مصطفى النحاس
(1876 ـ 1965)

يروى أن زعيم حزب الوفد ـ قبل الثورة ـ مصطفى النحاس، الذي اشتهر بخفة ظله، وتغلبه على أصعب المواقف بالضحك والسخرية، أنه في أحد الأيام، كان جالساً مع فؤاد سراج الدين، والأخير ينتقد بعض الأشخاص، الذين يتنقلون من حزب إلى آخر، ويغيرون مبادءهم مع التيار الغالب. . فقال النحاس: أنا أرى أنهم من أصحاب المبادئ النظيفة. وانزعج سراج الدين وتساءل: كيف. . ؟.

فأجاب النحاس: لأنهم دائماً يغيرون مبادءهم حتى لا تتسخ.

وصفت الحياة السياسية في مصر قبل حركة تموز/يوليو 1952 بأنها كرسي مكون من ثلاثة أرجل: الإنجليز والقصر والوفد، فإذا اختفى إحداها يصبح الكرسي غير مستقر، وغير متزن.

وفي هذا الإطار الثلاثي كانت تدور الحياة السياسية في مصر، صراعاً، وتوافقاً، رغم وجود عدد من السياسيين وأحزاب الأقلية التي حاولت النفاذ للحياة السياسية في ظل وجود الفجوات الكبيرة بين الثلاثة.

وتأتي حادثة 4 شباط/ فبراير عام 1942م لتكشف الستار عن كثير من الممارسات السياسية في تلك الفترة، وإن كان من الضروري وضع هذه الحادثة في إطارها الدولي والداخلي حتى يمكن فهمها وتفسيرها، وعدم الاكتفاء باستعراض الأحداث فقط.

وملخص الحادثة أن قوات الإحتلال البريطانية قامت بمحاصرة الملك فاروق وأرغمه السفير البريطاني في القاهرة مايلز لامبسون على التوقيع على قرار باستدعاء مصطفى النحاس باشا، زعيم حزب الوفد لتشكيل الحكومة بمفرده، وقبل النحاس زعيم أكبر حزب شعبي في مصر أن يأتي إلى الحكم بهذا الأسلوب الذي وصفه البعض بأنه جاء إلى الوزارة على أسنة الحراب البريطانية، وهو ما طعن في شعبية الوفد بعد ذلك، وجعل الفروق بينه وبين خصومه من الأحزاب الأخرى تبدو لكثيرين فروقاً في الدرجة، وليست فروقاً في نوع الموقف السياسي، على حد تعبير المفكر طارق البشري.

ويؤكد الكاتب السياسي حسنين هيكل أن هذه الحادثة عبرت عن مآزق وطنية، ومآزق شرعية، ومآزق سلطة ترتبت عليها نتائج خطيرة فيما جرى بعدها، إذ إن الدبابات التي حاصرت قصر عابدين ـ مقر الملك فاروق ـ لم تترك لأحد فرصة للشك في أن الإنجليز هم المصدر الأعلى للقرار السياسي في مصر، وكان قبول الوفد بهذه الطريقة في الصعود للسلطة اعترافاً بشرعية هذا المصدر الأعلى للقرار، ثم تأكد ذلك عندما قام قادة المظاهرات الوفدية التي حملت النحاس إلى مقر الوزارة بحمل مايلز لامبسون الرجل الضخم الجثة

الذي كان فاروق يسميه جاموس باشا، فوق الأعناق، وهو ذاهب إلى مقر الوزارة لتهنئة النحاس بعودته للسلطة.

ـ السياق الدولي لحادثة 4 شباط/فبراير:

ارتبطت حادثة 4 شباط/ فبراير بسياق دولي جعل الإنجليز يلجأون إلى التدخل بشكل سافر في السياسة المصرية، ويرغمون فاروق على إسناد الوزارة إلى حزب الوفد صاحب النفوذ الشعبي الكبير، وكان هذا السياق مرتبطاً بظروف وتطورات الحرب العالمية الثانية إذ استطاعت ألمانيا أن تحقق عدداً من الإنتصارات في بداية الحرب، فاحتلت بولندا خلال 17 يوماً فقط، ثم استطاعت الجيوش الألمانية في بدايات عام 1941 السيطرة على عدد من بلدن شمال أوروبا بسهولة كبيرة، مثل بلجيكا ولوكسمبورج، وهولندا، ثم تدفق الألمان إلى باريس وسيطروا على فرنسا، ولم يبق أمام هتلر من قوة تتحداه في أوروبا سوى بريطانيا تلك الإمبراطورية المترامية الأطراف، ووجد هتلر أن غزو بريطانيا يكلفه أكثر مما يستحق، لذا اتفق مع حلفائه الإيطاليين في الحرب، على أن يهاجم الإمبراطورية البريطانية على ضفاف البحر المتوسط، وهو ما سيؤدي إلى أن يفك البريطانيون قبضتهم على هذه الشواطئ الهامة، ولذا اتجه جيش ألماني قوي بقيادة القائد الشهير أروين رومل، بهدف دخول مصر واجتيازها إلى قناة السويس، والتقدم من سيناء إلى سوريا نحو الشمال والشرق لتحقيق هدف آخر وهو تكوين كماشة على الإتحاد السوفيتي، تطبق عليه بالتزامن مع هجوم ألماني من أوروبا ينطلق من بولندا.

وانطلق رومل بطائرته التي هبطت في طرابلس الليبية في 12 شباط/ فبراير عام 1941 لتحقيق هذا الهدف الألماني الكبير.

كانت مصر محوراً هاماً في هذا الصراع الدولي، وقد ازدادت أهمية القاهرة والخوف منها، مع تأثر بعض النخبة السياسية في مصر بالإنتصارات الألمانية، خاصة فاروق، بل إن البعض رأى في الألمان منقذاً لمصر من الإحتلال البريطاني، عن طريق التنسيق مع الألمان ضد بريطانيا مقابل حصول مصر على إستقلالها.

وأمام هذا التحدي الكبير، قسمت الإمبراطورية البريطانية قيادتها إلى 3 جبهات رئيسية، تبعاً لضرورات الصراع، الأولى: قيادة عامة، ومقرها لندن يتولاها رئيس الوزراء، وهي مكلفة بوضع الإستراتيجيات العليا للحرب، وهي مسؤولة عن المسرح الأوربي، والثانية: قيادة رئيسية في مصر ومقرها القاهرة، ويتولاها وزير مفوض ومعه السفير البريطاني في القاهرة والقائد العام لقوات الشرق الأوسط، ولها التصرف وفق ما تقتضيه الضرورة دون الرجوع إلى لندن، ولكن في إطار الإستراتيجية العليا، والثالثة: قيادة رئيسية في الهند، ومقرها دلهي.

ـ السياق الداخلي لحادثة 4 شباط/فبراير:

صعد فاروق إلى عرش مصر سنة 1937، وكان ما يزال صغير السن، وسط دعاية مركزة تحاول تبييض صورة القصر في عيون الشعب المصري، حتى يتمكن الملك من الحصول على أكبر قدر من السلطات في مواجهة البرلمان، بحيث يملك ويحكم في ذات

الوقت، وساعده على ذلك اهتزاز شعبية الوفد بعد توقيعه على معاهدة 1936.

ورسمت سياسة القصر على أن يظهر فاروق بأنه قريب من العامل والفلاح ويساند القضايا الإسلامية، وبلغ الصراع السياسي بين الملك والوفد أقصاه، وانتهى بإقالة وزارة النحاس باشا في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1937 نظراً لمطالبة حكومة النحاس أن يمتد نفوذ الوزارة إلى القصر بحيث يتم تعيين وزير للقصر يكون خاضعاً للحكومة والبرلمان وليس للقصر، وكان النحاس في تلك الفترة حديث العهد بالزواج، حيث تزوج للمرة الأولى في حياته وعمره 56 عاماً.

وقد أدار الملك معركته السياسية لتوسيع سلطاته على حساب البرلمان، على أساس أن تتولى الحكومة وزارة من أحزاب الأقلية، بحيث تخضع له، وتنفذ ما يريد، وتكون معبرة عن الطبقات التي تمثلها، على أن يحل البرلمان الوفدي، وتجرى انتخابات جديدة تصطنع نتيجتها بما يكفل تمثيل أحزاب الأقلية التي تشكل الوزارة في البرلمان، بحيث لا يكون لأي حزب أغلبية مطلقة، وكان القصد من ذلك الاستعداد لفترة ما بعد الحرب، والتصدي للحركة الشعبية المتوقعة، ومحاربة الوفد، وأن تكون السلطة الحقيقية بيد الملك، وبقدر ما يزداد عدد الأحزاب في الوزارة والبرلمان يصعب على أي حزب منها منافسة سلطة القصر.

وقد ألف الوزارة محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين، وقد مثلت جميع الأحزاب ما عدا حزب الوفد، حتى يضمن قوة سياسية يستطيع من خلالها مواجهة نفوذ النحاس. وفي

اليوم التالي لتشكيل الوزارة التقى محمد محمود مع السفير البريطاني لامبسون، وأوضح له أنه على استعداد لأن يوقف الملك عند حده إذا تبين أنه تجاوز سلطاته الدستورية، لكنه أكد للإنجليز أنه من السهل التعامل مع فاروق.

حاول الملك والوزارة الجديدة التقارب من بعضهما، لكن ذلك لم يمنع من حدوث بعض الأزمات، إلا أن لامبسون ألقى اللوم على رئيس الوزارة في أنه يعامل الملك على أنه شخص ناضج، والواجب أن يعامله على أنه طفل في دور التربية.

وأبدى فاروق استهانة كبيرة بالحكومة، فاستقالت الوزارة، وصدر الأمر الملكي في 18 آب/أغسطس عام 1939 لـ علي ماهر بتأليف الوزارة، فشكلها من المستقلين وحزب السعديين، وبالتالي أصبح اعتماده على القصر.

كانت وزارة علي ماهر مترددة في الدخول إلى الحرب، وتتبنى سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب، وساندها في ذلك شيخ الأزهر مصطفى المراغي الذي دعا دعوته المشهورة أن يجنب مصر الحرب التي لا ناقة لها فيها ولا جمل.

ومضى عام على نشوب الحرب العالمية الثانية، عاشت فيه مصر بعيداً عن ويلاتها حتى إن القائد العام للقوات البريطانية أرشيبالد ويفل كان يقضي كثيراً من وقته بين الحدائق بالملابس المدنية.

وعندما بدأت الحرب تقترب من مصر، تغيرت الأحوال، إذ أثر تطور الصراع الدولي بين الطرفين المتحاربين، وموقف بريطانيا

العسكري من هذا التطور على الخطوات والإجراءات التي اتبعتها السياسة البريطانية لمواجهة آثار الإنتصارات الألمانية والإيطالية، فحرصت بريطانيا على الحصول على أكبر تأييد لها من الحكومة المصرية، وضمان قيام هذه الحكومة بتقديم كافة التسهيلات للقوات البريطانية، كما أن السياسة البريطانية كانت تخشى من ظهور حركة وطنية على غرار حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق تتصل بالألمان وتضغط على بريطانيا في المكان والوقت غير المناسبين، وكانت السياسة البريطانية تضع في حسبانها ردود فعل القوى السياسية المختلفة المؤيدة للفلسطينيين في صراعهم ضد الصهيونية، ونشاط الجمعيات الدينية التي بدأت تظهر على الساحة السياسية المصرية مثل حركة الإخوان المسلمين التي بدأت خوض السياسة قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بوقت قصير، كما تصاعدت شكوك الإنجليز ضد الملك، من وجود قنوات اتصال بينه وبين ألمانيا وحلفائها.

وتدخلت بريطانيا مباشرة لإقالة حكومة علي ماهر لعدم تعاونه في اعتقال الألمان في مصر، وعدم قيامه بمصادرة أموال الشركات الإيطالية في مصر، ووجهت أمراً إلى فاروق في 17 حزيران/ يونيو 1940 بتغيير الحكومة القائمة، وحذرته من استمرار تلك الحكومة على عرشه، وطالبته بتعيين حكومة متعاونة مع بريطانيا تتوافر فيها الشروط التي تناسب المصالح البريطانية، وهي: أن تكون حكومة قوية، وممثلة للشعب، وتستطيع أن تنفذ بنود معاهدة 1936 نصاً وروحاً، وباختصار حكومة يوافق عليها النحاس، على حد تعبير القائد البريطاني ويفيل.

وقد رضخ الملك لمطالب الإنجليز، وشكّلت حكومة برئاسة حسين صبري القريب من الإنجليز، ثم وزارة حسين سري، وكلها كانت وزارات أقلية، لم تطمئن إليها السياسة البريطانية، وعندما لمس لامبسون إعجاباً من فاروق بألمانيا، قال له: «معنا ستعوم مصر أو تغرق، مصير مصر مرتبط ببريطانيا».

ـ الوفد خارج السلطة:

أحس الوفد وهو خارج السلطة بأن له القدرة على ممارسة السياسة، بدرجة لا تقل عن تشكيله للحكومة، فخاض لعبة السياسة مع الإنجليز والقصر ومنافسيه، فأرسل مذكرة إلى الحكومة البريطانية تضمنت عدة مطالب، منها: انسحاب القوات البريطانية بعد انتهاء الحرب، مع بقاء معاهدة 1936، أو المطالبة بإشتراك مصر في التسوية النهائية للحرب، أو الدخول في مفاوضات مع بريطانيا بعد انتهاء الحرب للاعتراف بحقوق مصر في السودان.

وأيدت القوى السياسية المختلفة مطالب الوفد، وأثارت هذه المعارضة الوفدية السياسة البريطانية، لأسباب، منها أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها طرح انسحاب القوات البريطانية من مصر، وليس انسحابها إلى منطقة القناة، والوفد هو الذي فجر هذه المطالب، كما أن هذه المعارضة وتوقيتها في غير صالح بريطانيا، فموضوعها يجسد الأماني القومية، وتوقيتها حرج، نظراً للمصاعب الإقتصادية التي تجعل الشعب يحتشد خلفها.

وأقنعت خطوة الوفد وهو خارج السلطة البريطانيين بخطورة

الاعتماد على أحزاب الأقلية في مصر، وبنت السياسة البريطانية تحركها على ضرورة أن يأتي الوفد إلى السلطة بعيداً عن طريق الانتخابات، لأن وصول الوفد إلى الحكومة استناداً إلى إرادة شعبية يقوي مركزه في مواجهة الإنجليز ويدفعه إلى تبني مواقف صلبة، قد تسبب متاعب كبيرة لبريطانيا.

وأدركت بريطانيا بخبرتها الاستعمارية الطويلة أن طريقة وصول الحكومة إلى السلطة، والأساس الذي تستند إليه في ممارسة هذه السلطة له أثر كبير في مدى تعاون تلك الحكومة مع المستعمر، لذا بدأت تخطط لحادثة 4 شباط/ فبراير، لتجريد الملك من نفوذه بإرغامه على تعيين حكومة لا يريدها وبذلك يفقد السيطرة عليها، ويضعف في ذات الوقت الحكومة التي صعدت لكرسي الحكم على الدبابات البريطانية.

ـ الطريق إلى 4 شباط/فبراير:

قامت أزمة سياسية في مصر بسبب قطع العلاقات بين مصر وحكومة فيشي في فرنسا، وتقديم حكومة حسين سري استقالتها في 2 شباط/ فبراير 1942، وشكل ذلك التوقيت عقبة للإنجليز بعد تراجع قوات الحلفاء أمام المحور في الصحراء الغربية، وخروج مظاهرات صاخبة في مصر تهتف: «يحيا رومل، يحيا الملك، يسقط الإنجليز»، وخرجت هذه المظاهرات من الأزهر وجامعة القاهرة، وتردد أن القصر كان وراء هذه المظاهرات التي استمرت يومين، فالتقى السفير البريطاني لامبسون بالملك، وطلب منه عدم تعيين حكومة تعادي الإنجليز، ثم طلب منه استدعاء النحاس

لتكوين الوزارة، واعتبار الملك مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن أية اضطرابات تحدث في البلاد.

وقد أجرى الإنجليز اتصالات سرية مع النحاس حتى يتأكدوا من أنه سيقبل بالوزارة التي سيقدمها له الإنجليز عن طريق القوة بعيداً عن الطريق التقليدي وهو الانتخابات، وكان الوسيط الذي أجرى هذه الاتصالات أمين عثمان الذي قال للامبسون: «إن النحاس الذي عمل بولاء معنا في وقت السلم سيكون متعاوناً معنا أكثر عشر مرات في وقت الحرب، ولكن لتحقيق ذلك يجب أن تكون له يد حرة، خاصة في مواجهة القصر».

وبعد هذا التأكد الإنجليزي من موافقة النحاس على قبول الوزارة أرسل لامبسون إلى فاروق برسالة قال فيها: «إذا لم أعلم قبل السادسة مساء أن النحاس قد دعي لتأليف الوزارة، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعات ما يحدث».

ورفض فاروق هذا الإنذار، ولذا قرر لامبسون أن ينتزع موافقة الملك بالقوة، فأمر القوات البريطانية بمحاصرة قصر عابدين، ثم اقتحم على الملك قصره بمرافقة قائد القوات البريطانية، وخيره بين التوقيع على التنازل عن العرش واستدعاء النحاس لتشكيل الوزارة، فوافق الملك على العرض الثاني، واعتبر لامبسون ذلك استسلاماً كاملاً للإنجليز دون شروط، وكان يقول: «إن فاروق ولد جبان ويجب إخافته بين الحين والآخر».

رأى فاروق في وزارة 4 شباط/فبراير تحدياً سافراً لسلطته، فقرر اللجوء للخط الإسلامي، فأطلق لحيته التي كانت تستفز لامبسون،

وأخذ يصلي الجمعة وسط الجماهير، وزار المصانع، وكثف من اهتمامه بالقضايا الإسلامية، ولم يسترح حتى طرد هذه الحكومة في 8 شباط/ أكتوبر 1944 ولم يعترض الإنجليز على طردها بهذه الصورة، لأن الغرض منها قد استنفد ولم يعد هناك حاجة لبقائها، وتعرض الوفد لصراعات عدة، كان أهمها خروج الزعيم القبطي الكبير مكرم عبيد من الوفد، وتأليفه «الكتاب الأسود» ضد حكومة النحاس، كذلك نمت حركة الإخوان المسلمين بدرجة كبيرة مقابل تراجع شرعية الوفد وشعبيته.

ـ إلغاء معاهدة التحالف المصري ـ الإنجليزي عام 1936:

ألغى مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر معاهدة 1936 مع حلفائه الإنجليز في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1951.

كانت مصر تحت الحكم العثماني باعتبارها جزءاً من العالم الإسلامية وكانت تدين بالولاء للخليفة العثماني حتى وهي واقعة تحت الإحتلال الإنجليزي فلما تأسست الحركة الوطنية كانت تستهدف تحرير مصر من نير الإحتلال الإنجليزي مع البقاء مع الدولة العثمانية وكان قائد الحركة الوطنية مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد يؤمن بفكرة الجامعة الإسلامية فلما وقعت الحرب العالمية الأولى وهزمت الدولة العثمانية وظهرت فكرة القومية التركية تأججت المشاعر القومية وتوفى مصطفى كامل قبل ذلك بمدة وتولى قيادة الحركة الوطنية رجل موال للإنجليز ويؤمن بالأفكار العلمانية وهو سعد زغلول وذلك بعد تلميع الإنجليز له.

أرادت إنجلترا لرجلها سعد زغلول أن يلمع نجمه بنفيه خارج

البلاد ليعلو شأنه في مصر على محمد فريد الذي نفاه الإنجليز خارج البلاد ومنعوه من العودة حتى مات طريداً شريداً وحيداً، وعندما نفي سعد زغلول قامت الثورة كما خطط لها وكما أريد لها وحققت آثاراً كبيرة كما تمنى الإنجليز الذين قمعوا تلك الثورة بمنتهى العنف ومع ذلك قاموا بإعادة سعد زغلول ورفاقه من المنفى ليتحول كفاح مصر المسلح وجهاده ضد الإنجليز إلى دائرة المفاوضات الجهنمية.

ـ مراحل المفاوضات المصرية ـ الإنجليزية:

بدأت هذه المفاوضات في مرحلة مبكرة تم فيها تصعيد سعد زغلول كقائد وزعيم للمصريين وإحتلال حزب الوفد العلماني مركز الصدارة عند المصريين الذين لم يدركوا أبعاد المؤامرة الإنجليزية. وتنقسم هذه المفاوضات إلى ثلاث مراحل استغرقت واحداً وثلاثين عاماً دون أن تحقق نتيجة ملموسة أو يخرج حتى الإنجليز من أرض مصر مما يوضح عاقبة المفاوضات. وهذه المراحل كانت كما يلي:

1 ـ المرحلة الأولى من عام 1920 حتى سنة 1922: وانتهت بتصريح 28 شباط/ فبراير 1922 والذي يعلن انتهاء الحماية الإنجليزية على مصر وإعلان إستقلال ولكن مع تحفظات أربعة تفقد الإستقلال أي معنى وهذه التحفظات هي:

1 ـ حق إنجلترا في تأمين مواصلاتها في مصر لتبرير بقاء الجيش الإنجليزي.

2 ـ حق إنجلترا في الدفاع عن مصر.

3 ـ بقاء الإمتيازات الأجنبية.

4 ـ حق إنجلترا في التصرف في السودان، غير أن هذا التصريح الخطير مهد السبيل لهدف خبيث سعى له الإنجليز والعلمانيين في مصر وهذا الهدف هو ظهور دستور العام 1923 الذي يحكم به في مصر على نمط الدساتير الغربية القائمة على رفض أي تدخل للدين في حكم وحياة الناس ومهد هذا الدستور الطريق أمام ظهور فكرة العلمانية والديمقراطية الليبرالية على الساحة في مصر وغياب فكرة الجامعة الإسلامية.

2 ـ المرحلة الثانية: من العام 1924 حتى عام 1936:

خلال هذه الفترة الطويلة استطاعت إنجلترا إيقاع الحركة المصرية في شرك الخلافات الداخلية بين الملك والأحزاب وحزب الوفد وباقي الأحزاب من ناحية أخرى وفي تلك الفترة استطاع أحد المجاهدين أن يقتل لي ستال قائد عام الجيش المصري مما أدى لانقلاب الإنجليز على حزب الوفد الصديق وأجبروا على استقالة سعد زغلول الذي توفي حزناً وكمداً مما أصابه وذلك سنة 1927 وخلفه تلميذه مصطفى النحاس الذي سار على نهج سلفه سعد زغلول في اعتماد سياسة المفاوضات. وانتهت تلك المرحلة من المفاوضات بتوقيع معاهدة 1936 التي أطلق عليها مصطفى النحاس اسم معاهدة الإستقلال والشرف، ولم تحقق إستقلالاً ولا حازت شرفاً. وتضمنت هذه المعاهدة شروطاً سبعة تحولت بموجبها العلاقة بين مصر وإنجلترا من علاقة أعداء إلى علاقة أصدقاء، ومن إحتلال إلى تحالف وتناصر. وهكذا تهدر كل الجهود والتضحيات

التي قام بها المجاهدون خلال خمسين سنة سابقة، وقد تصدى لتفنيد بنود هذه المعاهدة وكشف عيوبها حين وضع الأستاذ عبد المقصود متولي كتاباً فضح فيه مخططات الإنجليز ونواياهم من تلك المعاهدة وكشف حقيقة حزب الوفد وتحالفه مع الإنجليز، مما أدى إلى غليان الشارع ضد حزب الوفد حتى حاول بعضهم اغتيال مصطفى النحاس سنة 1937 ولكن المحاولة فشلت.

ـ ظهور جماعة الإخوان المسلمين:

خلال تلك الفترة وقعت عدة متغيرات على الصعيد الداخلي للأحداث جاءت نتيجة كشف حقيقة الأحزاب وخاصة حزب الوفد إذ كلها أحزاب علمانية ليبرالية تفصل الدين عن الحياة والحكم، وأعرض المصريون عن هذه الأحزاب كلها وبدأت تفيق من غفلتها وتفكر في دينها. وظهرت قوة إسلامية جديدة وهي جماعة الإخوان المسلمين على يد مؤسسها الشيخ حسن البنا سنة 1928 وانضم لها الكثير من الشباب حتى أصبحت خلال سنوات قليلة تقدر بمئات الآلاف وصارت أكبر قوة سياسية على الساحة خاصة أنها كونت فرق مسلحة وكتائب جهادية خاصة بها، وظهرت أيضاً جماعة مصر الفتاة وقائدها أحمد حسين وإن كانت لا تتميز بنفس الصبغة الدينية لجماعة الإخوان المسلمين.

كان لظهور تلك الحركات الإسلامية رد فعل شديد عند الإنجليز الذين خافوا على حليفهم مصطفى النحاس وانتهز الإنجليز فرصة اشتعال الحرب العالمية الثانية وتقدم الألمان في صحراء مصر الغربية وأجبروا الملك فاروق على تعيين مصطفى النحاس رئيساً للوزراء

في حادثة قصر عابدين سنة 1942 وكان فاروق قد عزل مصطفى من قبل، وإنما جاء به الإنجليز ليقف بجوارهم أثناء الحرب ضد الألمان. وبالفعل رضخ فاروق لطلباتهم وعين النحاس رئيساً للوزراء، والذي بدوره أدى المطلوب منه تماماً، فساعد الإنجليز في حربهم ضد الألمان، ولما أدى النحاس الغرض المطلوب منه سمحت إنجلترا لفاروق أن يقيل النحاس.

3 ـ المرحلة الثالثة من 1946 حتى 1951:

وهذه المرحلة كان الهدف منها تعديل معاهدة 1936 التي ظهر خطؤها، وقد أخذت مصر وعوداً كاذبة من إنجلترا بالجلاء التام من مصر وخاصة من منطقة القنال التي كان يرابط فيها ثمانون ألف جندي إنجليزي، وخلال تلك المفاوضات كان الإنجليز يهدفون لابتزاز الحكومة المصرية برئاسة النقراشي من أجل هدف معين ألا وهو فرض الحظر على جماعة الإخوان المسلمين التي بلغت أوج قوتها وانتشارها وأظهر مجاهدوها بطولات رائعة في حرب فلسطين وبالفعل أصدر النقراشي قراراً بحل جماعة الإخوان المسلمين فكلفه ذلك حياته في 28/ 12/ 1948 علي يد شاب اسمه عبد المجيد حسن وأعقب ذلك اغتيال الشيخ حسن البنا في 15/ 3/ 1949.

وبعد مقتل النقراشي تولى إبراهيم عبد الهادي ومن بعده جاء مصطفى النحاس وتحت ضغط الحركة الشعبية لأن يطلب الإنجليز تعديل نصوص إتفاقية العام 1936، ولكنهم تجاهلوه وفشلت سياسة المفاوضات وأجبر النحاس في 15/ 10/ 1951 أن يعلن إلغاء معاهدة 1936 واضعاً نهاية طبيعية وحتمية لسياسة المفاوضات الفاشلة وقال

كلمته الشهيرة: «من أجلكم وافقت على معاهدة 1936 ومن أجلكم اليوم أعلن إلغاءها».

وقد أدى إلغاء تلك المعاهدة لاشتعال حركة الجهاد ضد المحتل الإنجليزي وانطلق الإخوان المسلمين في منطقة القنال يواجهون الإنجليز ويهاجمون معسكراتهم هناك. وقام الإنجليز بمجازر وحشية في القرى المحيطة بمعسكراتهم، وانتهت المذابح بمذبحة الإسماعيلية في 25 كانون الثاني/ يناير سنة 1952، والتي قتل فيها المئات من رجال الشرطة المساندين للمجاهدين هناك. وقد أدت هذه المجزرة لقيام ثورة كبيرة داخل القاهرة انتهت بحريق القاهرة يوم السبت في 26 كانون الثاني/ يناير عام 1952 فأقال فاروق حكومة الوفد برئاسة النحاس.

تم اغتيال مصطفى النحاس في 23/ 8/ 1965، ووجهت أصابع الاتهام إلى الإخوان المسلمين في مصر.

من المراجع:

- **«فاروق وسقوط الملكية في مصر»**، لطيفة سالم، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية تشرين الثاني/ نوفمبر 1996.
- **«الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية 1936 ـ 1952»**، هدى عبد الناصر، دار المستقبل العربي، 1987.
- **«الانقلاب العسكري الأول في السياسة المصرية»**، محمد حسنين هيكل، مجلة «وجهات نظر»، العدد 39 نيسان/ إبريل 2002.

المهدي بن بركة
(1920 ـ 1965)

رغم مرور ما يقارب الأربعة عقود على عملية اختطاف واغتيال المهدي بن بركة في باريس، يوم الجمعة 29 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1965، فإن القضية مازالت تصنع الأحداث إلى يومنا هذا، من خلال الروايات والشهادات وانعكاسات مسار المغرب السياسي الراهن، وهذا المنحى وحده كفيل بوضع حقيقة اغتيال بن بركة في سياقها السياسي. إن التحولات التي يعرفها المشهد السياسي المغربي منذ العام 1997، وإعادة الاعتبار المعنوي لشخصية بن بركة، من خلال تجاوز عقدة اللسان التي كانت تصيب البعض عندما يذكر اسم المهدي بن بركة في المحافل الرسمية، ومن خلال إطلاق اسم بن بركة على أحد أجمل وأكبر شوارع مدينة الرباط، ومحاولة تصفية تداعيات القضية مع طرفين أساسيين، الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية وعائلة بن بركة. أنتجت هذه التحولات جميعها سياقاً جديداً سمح بتسرب الضوء من جديد إلى ملف اغتيال هذه الشخصية، خصوصاً في السنوات الأخيرة التي أعقبت قرار الحكومة الفرنسية، المتمثل في الرفع الجزئي لسرية الدولة عن ملف بن بركة.

سنحاول في هذا الكتاب وإنطلاقاً من تركيب مجمل الأطروحات والروايات وضع عملية اختطاف واغتيال بن بركة في إطار سياقها التاريخي، الذي يمكن أن يوضح بشكل عام لماذا اغتيل بن بركة أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1965. واعتمدنا في ذلك الوثائق الداخلية سواء المتعلقة بحزبه «الإتحاد الوطني للقوات الشعبية»، أو بملفات دفاع الطرف المدني أو بالمقالات التي كتبت حول القضية، والموجودة في أرشيف مؤسسة عبد الرحيم بو عبيد. اعتمدنا أيضاً في مقاربتنا هذه لقضية بن بركة، على التصريحات والروايات الأخيرة لكل من أحمد البخاري ورؤوف أوفقير. وهدفنا من كل هذا تمكين القارئ من مجمل المعلومات، التي نشرت حول الموضوع، فلا يجوز أخلاقياً وسياسياً أن تتحول عملية اغتيال بن بركة إلى قصة بوليسية، ومسألة ثأر بين أشخاص، أو محاولة فك ألغاز عملية الاغتيال من خلال الاستدلال بالجزء على الكل، كما يقول الفقهاء، والقراءة السياسية للقضية هي الوحيدة القادرة على إمساك الماضي بالمستقبل.

لقد أعطى بن بركة كل ما يملك لهذا الشعب، فبادله هذا الأخير شعور الوفاء بحفر اسمه في الذاكرة المقدسة لوطن اسمه المغرب، وكم من الرجال في وطننا من يحمل اسم المهدي. كان بن بركة شعلة من النضال والحركة داخل حزبه، الإتحاد بما له وما عليه، لكي يبقى ذلك النبراس الذي علقت عليه أجيال بكاملها أمل مغرب المساواة والعدل والحرية والديمقراطية، فاحتراماً للتاريخ وللذاكرة، للشعب المغربي الحق في رؤية واضحة لما وقع سنة 1965، لكي نستطيع جميعاً القيام بقراءة مشتركة لهذا الحدث ونفكر

بصوت عال لبناء المستقبل، فالشعور الوطني يمتد عميقاً في الماضي والحاضر أيضاً، وكلنا أمل أن تقال الحقيقة ليس فقط في ما وقع لبن بركة، بل لكل أولئك الذين لا يملكون في هذا الوطن قبراً. وعندما نفتح أرشيفنا وذاكرتنا في منتصف النهار، نستطيع أن نرى مستقبلنا جيداً، معتزين بماضينا، أقوياء بحاضرنا، ولن يسمح التاريخ باغتيال بركة وتراثه مرتين.

ـ المهدي بن بركة 1920 ـ 1965:

نشرت دار النشر المغربية، أوائل العام 1976، كتاباً بقلم عبد اللطيف جبرو، وتقديم مصطفى القرشاوي، تحت عنوان «المهدي بن بركة، ثلاثون سنة من العطاء الفكري والنضال الثوري من أجل بناء مجتمع جديد». وصدر الكتاب بمناسبة مرور عشر سنوات على اغتيال بن بركة. كان هذا أول كتاب ينشر في المغرب حول المهدي بن بركة، وكان من المفترض أن ينشر بتقديم من عمر بنجلون، لكن اغتياله في 18 كانون الأول/ديسمبر 1975، أجل نشره إلى أوائل سنة 1976. رسم جبرو في هذا الكتاب مسار بن بركة منذ ولادته إلى زمن اغتياله. ورصع الكتاب بصور نادرة للفقيد.

وفق المعطيات الواردة في هذا الكتاب، ولد المهدي بن بركة في الرباط في كانون الثاني/يناير 1920، كان أبوه تاجراً صغيراً يبيع السكر والشاي، في حي بوقرون، قرب زاوية سيدي قاسم. بدأ دراسته في المسجد، قبل أن يدخل مدرسة لعلو، ثم «كوليج مولاي يوسف»، فثانوية كورو.

كان المهدي بن بركة بشهادة أساتذته وأصدقائه تلميذاً متفوقاً في

الرياضيات والتاريخ والعلوم واللغة الفرنسية. بدأ حياته السياسية في إطار كتلة العمل الوطني، وهو في سن الخامسة عشرة، ونقل جبرو في كتابه السالف الذكر أن المهدي كان من المواظبين على الورد في ضريح سيدي العربي بن السايح، وكان عضواً في الفرقة المسرحية التابعة لقدماء المدرسة اليوسفية بالرباط، ومثل أدواراً في مسرحيتي «لقيط الصحراء» و «غفران الأمير».

حصل المهدي بن بركة سنة 1939 على القسم الثاني من البكالوريا في الرياضيات. كان من المفترض أن يلتحق بجامعة باريس، لكن قيام الحرب العالمية الثانية، دفعته إلى التوجه إلى الجزائر، حيث حصل هناك سنة 1942 على الليسانس في الرياضيات. وابتداءً من السنة الدراسية 1942 ـ 1943، بدأ حياته المهنية بـ «الكوليج المولوي» وثانوية «كورو» بالرباط. اعتقل بن بركة مباشرة بعد مظاهرات كانون الثاني/ يناير 1944، وبعد التوقيع على وثيقة المطالبة بالإستقلال. بعد خروجه من السجن سنة 1945، عُين مديراً إدارياً للجنة التنفيذية لحزب الإستقلال، ليشرف بعد ذلك على تحضير إصدار جريدة «العلم»، وتحديد خطها السياسي.

ظهر أيضاً اسم المهدي بن بركة إلى جانب عبد الرحيم بوعبيد، حين قدم الاثنان مذكرة عن الحالة بالمغرب إلى الأمم المتحدة، التي كان يوجد مقرها في البداية بباريس. اعتقل في شباط/ فبراير 1951، وفرضت عليه الإقامة الجبرية في المنفى، ليطلق سراحه في تشرين الأول/ أكتوبر 1954. لعب الرجل دوراً بارزاً في الاتصالات التي تمت مع عدد من الأوساط الفرنسية المساندة لإستقلال

المغرب، لبحث إمكانية إستقلال المغرب، بالموازاة مع حركة المقاومة التي انتشرت في عدد من المناطق بالمغرب.

استطاع بن بركة أن يحافظ على عدة توازنات داخل حزب الإستقلال الذي عقد مؤتمراً في كانون الأول/ديسمبر 1955. انتخب رئيساً للمجلس الوطني الاستشاري بعد حصول المغرب على إستقلاله.

دخل المغرب منذ سنة 1956 منعطفاً جديداً، كان له الأثر على تشكل موازين القوى في مغرب ما بعد الإستقلال، وستعكس هذه التأثيرات على حزب الإستقلال أيضاً، الذي عرف مخاضاً استمر ثلاث سنوات، أدت إلى ميلاد الإتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1959.

بين 1956 و1959، كان المهدي بن بركة، محاضراً ومنظراً ومشرفاً على التنظيم ومحدداً للخط السياسي للحزب، وإلى جانب عدد من المحاضرات التي ألقيت في مدن مغربية عدة، في صيف 1957 كان بن بركة وراء مشروع طريق الوحدة، الذي تكلف بإنجازه 12 ألف شاب، ويتعلق الأمر بشق طريق طوله 60 كلم يربط بين تاونات وكتامة. كان بن بركة تواقاً إلى الاستفادة من تجارب بعض الدول كالصين والإتحاد السوفياتي في توظيف طاقة الشباب من أجل تنفيذ مشاريع إقتصادية وإجتماعية كبيرة.

تأسس الإتحاد الوطني للقوات الشعبية في 6 أيلول/سبتمبر 1959، حين أعلن جزء من مكونات حزب الإستقلال، في 25 كانون الثاني/يناير 1959، عن تأسيس الجامعات المتحدة لحزب

الإستقلال، بعدما عزز التعايش بين ما كان يعرف بالجناح اليساري داخل حزب الإستقلال والعناصر النقابية وجناح المقاومة، وبين أطراف أخرى داخل الحزب. وإذا كان الجناح النقابي وجناح المقاومة، قد دفعا باتجاه التصعيد، فإن المهدي بن بركة، حاول في البداية أن يجد توافقاً بين الأطراف جميعها، لكن يظهر أن الرجل اتخذ قراراً في تموز/يوليو 1958، بتبني توجه النقابيين والمقاومين، ويبدو أن إفشال قيام حكومة علال الفاسي في كانون الأول/ديسمبر 1958، كانت وراء اتخاذ قرار الانفصال عن حزب الإستقلال.

لعب المهدي بن بركة دوراً أساسياً من حيث التوجيه التنظيمي أو السياسي للتنظيم الجديد، ويظهر ذلك من خلال التحكم في مجرى انعقاد المؤتمر يوم 6 أيلول/سبتمبر[1].

عرفت سنة 1960 صراعاً قوياً بين توجهين داخل الساحة الوطنية المغربية، تمحور حول المسار الذي ينبغي أن يأخذه المغرب، خصوصاً بعد الإجراءات الإقتصادية والسياسية التي اتخذتها حكومة عبد الله إبراهيم، وأدى ذلك إلى إقالة الحكومة في أيار/مايو 1960. في هذا الزمن استشعر المهدي بن بركة خطورة التحول الذي سلكه المغرب، ولذلك لم يعد إليه بعد ترؤسه لوفد الإتحاد الوطني إلى مؤتمر الشعوب الأفريقية الذي انعقد بتونس، وتوج التوجه العالمي الجديد لبن بركة، بانتخابه رئيساً للجنة السياسية لمنظمة التضامن

(1) «من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»: 1959 ـ 1983 ـ الرباط، 2002، الفصل الثاني، ص 38.

الأفريقي الآسيوي، في شهر نيسان/أبريل 1960، والتي عقدت مؤتمرها الثاني في كوناكري بغينيا..

حضر بن بركة في القاهرة، يوم 23 آذار/مارس، المؤتمر الثالث للشعوب الأفريقية، وقام بجولة في الشرق الأوسط، مركزاً على تحرير الشعوب من الهيمنة الاستعمارية. شارك بن بركة أيضاً في المؤتمر الثالث لمنظمة التضامن الأفرو ـ أسيوي، الذي انعقد في باندونغ. بدا نشاط المهدي بن بركة يأخذ بعداً عالمياً من خلال مشاركاته المتعددة في المؤتمرات الجهوية والقارية حول مناهضة الاستعمار وتحرير الشعوب.

كان حضور المهدي بن بركة في القاهرة مناسبة للالتقاء مع محمد بن عبد الكريم الخطابي، ولعب الزعيم الإتحادي دوراً كبيراً إلى جانب عبد الله إبراهيم في تغيير عدد من مواقفه حول الإستقلال وحكومة عبد الله إبراهيم، خصوصاً موقف الحكومة من جلاء القوات الأجنبية، وأحداث الريف التي وقعت أواخر 1958 وبداية 1959. أصبح إذن المهدي بن بركة مرجعاً لمحمد بن عبد الكريم في عدد من القضايا المرتبطة بالمغرب وبحركات التحرر في العالم، خصوصاً منذ تبوأ بن بركة مسؤوليات في عدد من المؤتمرات الجهوية والقارية[1].

عاد المهدي بن بركة إلى المغرب يوم 15 أيار/مايو 1962، حيث كان في استقباله في مطار الربا ـ سلا، المئات من مناضلي

(1) «**محمد بن عبد الكريم ومسألة استقلال المغرب**»، مقال عثمان بناني، مجلة «**أمل**»، العدد 8، ص، 145 ـ 154، عام 1999.

الحزب، واستقبلوا هذه المرة، ليس فقط عضو القيادة الحزبية، بل أيضاً رمزاً من رموز مقاومة الاستعمار القديم والجديد على السواء، واستقبال رجل أصبح له صيت عالمي. لكن الحزب الذي تركه بن بركة في كانون الثاني/يناير 1960، لم يعد نفس الحزب في أيار/مايو 1962، فقد تولد صراع قوي بين الجناح النقابي والسياسي وانفجر علناً منذ نهاية العام 1961[1].

لاشك أن انعقاد المؤتمر الثاني للإتحاد الوطني للقوات الشعبية، وتقديم بن بركة لتقريره، الذي حمل في صيف 1965 اسم «الاختيار الثوري»، سيطرح أمام بن بركة ومرة أخرى ربط قضايا التنظيم بالمعارك السياسية الكبرى، وأن حضور النقابي بقوة داخل التنظيم السياسي يحد نوعاً ما من الأهداف التي يمكن أن يحققها الإتحاد الوطني، الذي أراده بن بركة إطاراً سياسياً أكبر من خارطة المغرب، بربطه بحركات التحرير العالمية آنذاك، ويتجلى هذا المنظور في الخطاب الذي ألقاه في إجتماع لمؤتمري إقليم الرباط ـ سلا.

في مقدمة الاختيار الثوري الذي كان بن بركة ينوي نشره في دار الطليعة ببيروت ودار ماسبيرو بباريس، كتب بن بركة في شهر تموز/يوليو 1965، عن ظروف كتابة تقريره في أيار/مايو 1962 ما يلي:

---

(1) أنظر الدراسة التي نشرت في جريدة الأحداث المغربية في كانون الثاني/يناير 2003، تحت عنوان: ثنائية الحضور النقابي والسياسي في تاريخ الاتحاد الوطني ـ الاشتراكي للقوات الشعبية. مخطوط **«أمراء النزعة الانحرافية العمالية أو انحراف القيادة النقابية المغربية»** وثيقة بخط عمر بنجلون كتبت في السجن بتاريخ أيلول/سبتمبر 1964.

«لقد كنا في شهر أيار/مايو 1962 ـ عندما قدمت هذا التقرير للكتابة العامة للإتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ على وشك عقد المؤتمر الثاني للحزب في 25 ـ 27 أيار/مايو 1962، وكنت بعد عودتي من إقامة اضطرارية في الخارج، أرى من الواجب أن أبدي لرفاقي خلاصة نقد ذاتي للمراحل التي قطعتها حركتنا من قبل، مع بعض الخطوط الرئيسية لمهامنا في المستقبل. إن أي حركة سياسية تطمح في أن تكون حركة ثورية لا يمكنها أن تعيش وتنمو إذا هي لم تقم من حين لآخر بتحليل شامل وديناميكي للمجتمع الذي تعمل فيه حتى تستطيع أن تقرر خطتها على أسس علمية، وأن تتنبأ إلى حد بعيد بأحداث المستقبل، وقد كنا في حاجة إلى مثل هذا التحليل، ليس فقط لمناسبة شكلية هي انعقاد المؤتمر، ولكن على الأخص لأننا كنا على أبواب تحول كبير في سير حركتنا التحريرية. والواقع أن مثل هذا التحليل هو ما يطالب به مناضلو الحزب عندما يلحون على قادته بالإفصاح عن برنامج، وليس البرنامج هنا هو مجموعة التدابير التي يلتزم الحزب باتخاذها عندما يصل إلى الحكم، بل هو الخط السياسي الذي يوضح معارك الماضي، وما انطوت عليه من مظاهر النصر والفشل ويرسم ملامح المستقبل. لقد كانت تعترضني وأنا أكتب هذا التقرير عدة أسئلة حرصت على الإجابة عليها، فكنت أتساءل: كيف يمكننا أن نعد مناضلي الحزب لمعارك المستقبل إذا لم نمكنهم من فهم التيارات التي وجهت الأحداث المعاصرة في بلادنا، وإذا لم نشرح لهم المعنى الحقيقي للإستقلال، والظروف التي تحقق فيها، والأخطاء التي جعلت الحركة التحررية تحرم من مكاسب نضالها؟ كيف

نجعلهم يفهمون التردد الذي طبعت به خطواتنا الأولى بعد إعلان الإستقلال، إذا لم نكشف لهم النقاب عن المعارك المريرة التي كنا نخوضها لتحقيق أتفه الإصلاحات في الحكومات التي كنا نساهم فيها؟ وقد اقتنعت بأن العرض الموضوعي لأخطائنا ونقصنا في الماضي هو السبيل الوحيد لإعدادهم لمعارك المستقبل. ولم يكن من المتيسر في حدود هذا التقرير أن أقوم بتحليل نقدي شامل لحركة التحرر الوطني في المغرب، ولا بعرض دقيق لنشاط الحكومات المتعاقبة بعد الإستقلال، لكن كان المهم ـ بالنسبة للغرض من التقرير ـ الاعتماد على بعض الوقائع أو الأحداث الخاصة لإلقاء بعض الضوء، مثلا على موقفنا من نقطة تحول هامة في تاريخنا، مثل تسوية إكس ليبان أو لشرح الأسباب الموضوعية والذاتية التي جعلت القيادة السياسية تفلت من أيدينا بينما كنا الأغلبية الساحقة في البلاد حتى نستخلص من كل ذلك العبرة لسلوكنا في المستقبل»[1].

في شهر أيلول/سبتمبر من نفس السنة توجه المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد إلى الإتحاد السوفياتي على رأس وفد حزبي. وفي شهر تشرين الثاني/نوڤمبر نظم مهرجان في الرباط للتضامن مع كوبا والجزائر، ونبه بن بركة أمام جمهور الرباطيين، إلى أن هناك مشاكل خطيرة في بلادنا لن يحلها دستور ينزل من السماء أو يطلع من الأرض. المهم هو كيف سنخرج الاستعمار من البلاد، وكيف نستخرج مليون هكتار من يد المستعمرين؟

---

(1) «الاختيار الثوري»، ص 1 ـ 2.

كيف سنحل مشاكلنا مع الاستعمار الجديد؟ كيف نضمن لبلادنا مكانتها اللائقة بها في أفريقيا والعالم العربي وفي المحيط الدولي»[1].

في يوم 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1962، اجتمعت اللجنة المركزية للحزب بالدار البيضاء، وأصدرت قراراً بمقاطعة الدستور، بعدما حللت الوضعية التي نشأت عن قرار الحكم المطلق بالقيام باستفتاء في موضوع دستور مصنوع، طبخ في الخفاء وبمساعدة فنيين أجانب في خدمة الاستعمار القديم والجديد. وبعدما درست النتائج التي ستنجم من هذه العملية المزدوجة سواء على الصعيد الوطني أو بالنسبة لمجموع المغرب العربي، تنبه اللجنة المركزية إلى أن ما يسمى بالاستفتاء في نطاق نظام الحكم الفردي الإقطاعي القائم منذ سنة 1960، إنما هي عملية منافية في أساسها للديمقراطية وشكل من أشكال الاختلاس السياسي. إن الحكم المطلق الذي استحوذ منذ أيار/ مايو 1960 على الشؤون المالية والإقتصادية وسيطر على الجيش والشرطة وإدارة الشؤون الخارجية والداخلية جاد في تجنيد كل هذه الوسائل للضغط على الشعب المغربي حتى يتأكد سلفاً من نجاح العملية»[2].

أصدرت الكتابة العامة في اليوم التالي بياناً حول الحيثيات العملية لقرار اللجنة المركزية حول مقاطعة الاستفتاء.

---

(1) **«المهدي بن بركة»**، جبرو، المصدر السابق، ص، 208.

(2) **«من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي»** 1959 ـ 1974. وثائق ـ دار النشر المغربية. ص 42.

وجاء الجواب سريعاً على بيان اللجنة المركزية في شكل محاولة الاغتيال التي تعرض لها بن بركة يوم 16 تشرين الثاني/ نوفمبر، بين الصخيرات وبوزنيقة، حينما كان متوجهاً إلى الدار البيضاء برفقة المهدي العلوي. أصيب بن بركة في عموده الفقري، ونقل إلى ألمانيا لمواصلة العلاج. ورغم مرضه فقد كتب مقالاً، نشر في جريدة «التحرير» يوم إجراء الاستفتاء، كان بمثابة محاكمة للنظام. كان أيضاً من الأجوبة على موقف الإتحاد الوطني من دستور 1962، تفجير قنبلة في مطبعة جريدة «التحرير».

في يوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1962، ألقي نص الدستور على الإذاعة، وحدد يوم 7 كانون الأول/ ديسمبر 1962 لإجرائه.

رغم الإصابة في عموده الفقري، سافر بن بركة إلى تنزانيا ليشارك في مؤتمر منظمة التضامن الأفريقي الآسيوي، الذي انعقد في الأسبوع الأول من شهر شباط/ فبراير 1963.

بعد وفاة محمد بن عبد الكريم الخطابي، نظم الإتحاد الوطني للقوات الشعبية مهرجانات في عدة مدن مغربية تأبيناً للزعيم المغربي، وخطب بن بركة في مهرجان فاس، منوهاً بتاريخ محمد بن عبد الكريم قائلاً:

«لقد نجح محمد بن عبد الكريم الخطابي في تنظيم ثورة لو كتب لها النجاح لكانت من أعظم ثورات العصر. لقد خلق هذه الثورة من لاشيء، ونجح في ضمان الاستمرار لها أكثر من أربع سنوات كانت كلها حروباً ومعارك طاحنة، حقق خلالها أروع

الإنتصارات، وما ذلك إلا لأن ابن عبد الكريم كان يؤمن بالشعب، واثقاً به، فلم يكن مستبداً ولا إقطاعياً»[1].

شكّلت سنة 1963 زمناً صعباً في البيت السياسي المغربي، استعملت فيه بعض القيادات الإتحادية خطاباً قوياً ضد حملات القمع الموجهة ضد الحزب من طرف النظام والحكم الفردي. من أهم هذه الخطابات، الاستجواب الذي أجرته مجلة «جون أفريك» مع المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد، في عدد 8 ـ 14 نيسان/أبريل 1963، وجاء هذا الاستجواب مباشرة بعد قيام جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، التي أسسها رضى أكديرة وعبد الكريم الخطيب وأحمد العلوي والمحجوبي أحرضان وآخرون. وأكد بن بركة وبوعبيد أن الخصم الحقيقي هو الذي يرفض أن يقوم بالمهمة التي أسندت له، أي الحكم الذي يجب أن يسمو فوق الأحزاب، والذي تحول إلى زعيم لتحالف المصالح، إننا نتحدث عن الملك، وأكديرة ليس إلا ظله، وليس له وجود سياسي حقيقي، اللهم إلا التعبير بوفاء عن آراء سيده.

رغم الجو المتوتر بين قيادة الإتحاد الوطني للقوات الشعبية والقصر، أصدرت الكتابة العامة يوم 2 أيار/مايو 1963 بياناً إلى الشعب المغربي حول انتخابات مجلس النواب التي جرت يوم 17 أيار/مايو وقرر الإتحاد الوطني المشاركة فيها لنسف المؤسسات المزورة من الداخل، وفاز فيها بن بركة بمقعد في دائرة يعقوب المنصور بالرباط.

---

(1) جبرو، المصدر السابق. ص 221.

لكن انشغالات المهدي بن بركة والتزاماته الخارجية والصراع النقابي السياسي داخل الحزب حتمت عليه العودة إلى الخارج، كان ذلك يوم 15 حزيران/يونيو 1963. عرج على بيت عبد الرحيم بوعبيد ليودعه قبل سفره، وكان هذا آخر سفر له قبل اغتياله في سنة 1965.

كانت عدة أطراف غير راضية عن الموقع الذي بدأ يحتله الإتحاد الوطني في المعارضة، خصوصاً بعد تكوين فريق برلماني مناضل، وتم توظيف محاولة بعض المناضلين داخل الإتحاد الوطني، سواء كانوا في القاعدة أو في القيادة، التفكير في القيام بثورة مسلحة، لتدبير فخ للحزب أطلق عليه «مؤامرة 16 تموز/ يوليو»، فاستغل إجتماع موسع للجنة المركزية للحزب يوم 16 تموز/يوليو في الدار البيضاء لإعلان وجود مؤامرة ضد النظام، وتم اعتقال كل الحاضرين في الإجتماع، لتعم الاعتقالات بعد ذلك كل أرجاء المغرب، فقد أعلن الحزب مقاطعته للانتخابات الجماعية. كان مضمون البيان الذي صدر عن اللجنة المركزية، يوم 16 تموز/ يوليو 1963، قوية تجاه النظام، ويقول البيان:

«اجتمع في مقر الكتابة العامة يوم الثلاثاء 16 تموز/يوليو أعضاء اللجنة المركزية للإتحاد الوطني للقوات الشعبية والمندوبون عن الأقاليم والفروع وكذلك النواب المنتخبون. وكان موضوع الإجتماع يتضمن على الأخص دراسة الحالة الخطيرة التي توجد عليها البلاد اليوم أثناء الحملة الانتخابية من أجل انتخاب المجالس البلدية والقروية الجارية الآن. وبعد استماع العروض المفصلة التي قدمها

مندوبو الأقاليم والفروع وكذلك النواب المنتخبون في البرلمان وتحليل الوضع تحليلاً دقيقاً لاحظ الحاضرون بالإجماع:

1 ـ أن تصرفات السلطة البوليسية والإدارية في سائر أنحاء المغرب بأمر من الحكم المطلق نفسه ترمي إلى خلق جو من الرعب والقمع والتهديد والارتشاء لإنجاح الجبهة الملكية في الانتخابات المقبلة.

2 ـ أن تصرفات الحكم المطلق بواسطة إدارته المركزية والمحلية وبواسطة عصاباته ترمي في الحقيقة إلى فرض دكتاتورية شاملة معتمدة على الإرهاب والتعذيب والارتشاء وإلى تمركز الحزب الوحيد.

3 ـ إن تصرفات الحكم المطلق وأعوانه تفيد عملياً وموضوعياً أن الإتحاد الوطني للقوات الشعبية أصبح حزباً غير معترف به ترفض الإدارة أن تتعامل معه على أساس منظمة سياسية معترف بها.

ونظراً لهذه الاعتبارات ولغيرها فإن اللجنة المركزية للإتحاد الوطني وكذلك المندوبين عن الأقاليم والنواب في البرلمان يرون أن المشاركة في الانتخابات المقبلة لم يبق لها أي معنى ولا أي مدلول، لأن تصرفات الحكم المطلق تعدت كل الحدود في الجور والوقاحة واللامشروعية، (. . .) لذلك فإن الإتحاد الوطني للقوات الشعبية قرر:

1 ـ أن تسحب كل الترشيحات التي قدمت لحد الساعة باسم الإتحاد الوطني للقوات الشعبية.

2 ـ أن تبذل كل المساعي والجهود لدى المنظمات التقدمية أو الوطنية لمقاطعة الحكم ومحاربة أعوانه المارقين أثناء هذه الحملة الانتخابية.

وحرر بالبيضاء في 16/ 7/ 1963، تمام الساعة الثامنة عندما كان مقر الكتابة مطوقاً بقوات البوليس والجيش[1].

كان المهدي بن بركة آنذاك موجوداً في الخارج، في مهمة رأب الصدع الذي حصل بين مصر وسوريا. كانت علاقاته جيدة مع جمال عبد الناصر، في الوقت الذي تربطه زمالة خاصة مع قيادة البعث السوري، وهذا الموقع في العلاقات السورية ـ المصرية إلى جانب محاربته للصهيونية في أفريقيا، قد يفسر مشاركة أجهزة إسرائيلية في عملية الاغتيال. شن المهدي بن بركة إبان تحركاته في الخارج حملة قوية ضد الحضور الإسرائيلي في أفريقيا، وكان منبر المؤتمر الأفرو ـ آسيوي، إطاراً يفضح فيه بن بركة سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين، القائمة على اغتصاب الأرض وحرمان شعب بكامله في حقه في الوجود، في الوقت الذي كان فيه التسرب الإسرائيلي في أفريقيا وآسيا مبنياً على المساعدات التقنية والعسكرية. في هذا الإطار قدم بن بركة، في الندوة التي نظمت في القاهرة يوم 5 نيسان/ أبريل 1965، عرضاً حول «إسرائيل والتغلغل الصهيوني في أفريقيا» فضح فيه سياسة إسرائيل الحقيقية في القارة السمراء.

(1) **«من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي 1959 ـ 1974»**. وثائق. الدار البيضاء. ص 49 ـ 51.

بعد اعتقالات تموز/يوليو 1963، بقي بن بركة في الخارج، لأن رأسه كانت مطلوبة بقوة، ويتجلى ذلك من خلال مجريات محاكمة الرباط في 1964، وسيكون نصيبه من المحاكمة، الإعدام، وهو الثاني بعد أن حكمت عليه محكمة عسكرية في خريف 1963، حكماً مماثلاً، لأنه اتخذ موقفاً مناهضاً للحرب التي قامت بين المغرب والجزائر.

انعقد في أيار/مايو 1965 المؤتمر الرابع لمنظمة التضامن الأفرو ـ آسيوي، وانتخب بن بركة منسقاً للجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث، والذي كان مقرراً أن ينعقد في كانون الثاني/يناير 1966 في هافانا.

كان أول حدث وصدمة بالنسبة لبن بركة يتمثل في الانقلاب الذي وقع في الجزائر في حزيران/يونيو 1965، كان الرجل في جلسة عائلية على شاطئ الإسكندرية في مصر حين سمع الخبر، لكن حسه السياسي تغلب على عواطفه تجاه بن بلا، فأرسل برقية إلى القيادة الجديدة، يعلن فيها تأييده للانقلاب، وهي البرقية التي كانت موضوع جدال بينه وبين عدد من المقاومين، الذين كانت تربطهم وبن بلا علاقات متينة، ورفضوا بكل قوة تأييد الانقلاب الذي أطاح برفيقهم بن بلا. كان بن بركة من وراء برقية التأييد هذه يرمي إلى الحفاظ على الجزائر كقاعدة للإتحاد الوطني للقوات الشعبية، بحكم وجود مئات من المناضلين، خاصة أعضاء المقاومة وجيش التحرير، الذين لجأوا إلى الجزائر غداة المؤامرات التي اكتشفتها الأجهزة الأمنية منذ 1960. كان بن بركة أيضاً واعياً أن

انقلاب حزيران/ يونيو لم يكن بريئاً، فالجزائر كانت قاعدة لمجمل حركات التحرر الوطني الأفريقية، بعدما كانت قبل ذلك مستقرة بالمغرب، إلا أنها انسحبت منه بعد التحول السياسي الذي عرفه المغرب في 1960، وأن النفوذ الصيني والسوفياتي بدأ يتعاظم في القارة السمراء، إضافة إلى الحضور القوي للكوبيين فيها. هذه المعطيات كلها كانت تشكل خطراً على المصالح الإستراتيجية الفرنسية بصفة خاصة، وتؤثر أيضاً في ما كان يعرف سابقاً بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي.

كان هم بن بركة في صيف 1965، منصباً حول الإعداد لمؤتمر القارات الثلاث، ولذلك كان يتنقل باستمرار بين العواصم العالمية، وهذا ما جعل مهمة أولئك الذين كانوا يعدون العدة لاغتياله، صعبة، خصوصاً وأن رأسه أصبحت مطلوبة من أطراف عدة داخلية وخارجية.

في شهر تموز/ يوليو 1965 انتهت المفاوضات بين القصر وقيادة الإتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى الباب المسدود، بعدما أشعلت الفترة الممتدة بين نيسان/ أبريل وحزيران/ يونيو أملاً في فك الأزمة السياسية التي أعقبت انتفاضة الدار البيضاء، بالمشاركة في حكومة وحدة وطنية، خصوصاً بعد إطلاق سراح محمد الفقيه البصري وعمر بن جلون ومومن الديوري وعدد مهم من مناضلي الحزب. أفضى النقاش داخل البيت الإتحادي إلى القبول في الدخول إلى حكومة وطنية لكن بعد إجراء الانتخابات، وأعلن الملك في حزيران/ يونيو حالة الاستثناء، لتتطور الأمور إلى قطيعة في الحوار.

شكّلت أحداث آذار/ مارس 1965 منعطفاً خطيراً في تاريخ المغرب بالخصوص والمغرب العربي بصفة خاصة، فلأول مرة منذ إستقلال المغرب، تخرج جماهير الدار البيضاء إلى الشارع في انتفاضة عنيفة، ووجهت بعنف أقوى أدى إلى سقوط ضحايا، انتفاضة جاءت نتيجة الاحتقان الذي عرفه المجتمع المغربي منذ 1960، وأعادت الاعتبار إلى الإتحاد الوطني للقوات الشعبية كقوة سياسية لا بديل عنها. أحداث الدار البيضاء كانت مصدر رسم لاستراتيجيات جديدة ليس داخل المغرب فقط بل خارجه بالخصوص، فالمصالح الفرنسية والأميركية لن تسمح في تحول داخلي قد يعصف بمصالحها الإستراتيجية في المنطقة. وإنطلاقاً من منطق تسلسل الأحداث، يبدو أن أي تقارب بين القصر والإتحاد الوطني لن يخدم الأهداف الإستراتيجية لهذه القوى جميعها، ولذلك نعتقد أن منحى الأحداث التي ستقع فيما بعد داخل المغرب أو في محيطه ـ الجزائر وفرنسا ـ سيكون منطلقها الزمني أحداث الدار البيضاء. وبناء على هذا سعت أطراف مغربية عدة إلى نسف التقارب الذي حصل بين القصر والإتحاد الوطني، فأشاعت خلال شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 1965، أن إتفاقاً سرياً أُبرم بين الملك والإتحاد الوطني، الذي سيشارك في الحكومة مقابل الإفراج عن المعتقلين. لكن الإتحاد أصدر شبه مذكرة رسمية في 1965، تحت عنوان، «خطتنا الوفاء للشعب وللمبادئ الديمقراطية والإشتراكية»، يحدد فيها مسار المفاوضات وشروط المشاركة في الحكومة بعد أحداث آذار/ مارس 1965، وجاء في هذه المذكرة أنه رغم الحالة المتدهورة والخطيرة التي وجدت عليها البلاد، فإن

الإتحاد الوطني مستعد لتحمل مسؤولياته الوطنية أمام الشعب، على شرط أن تترك له الوسائل الضرورية لتطبيق برنامج الإنقاذ، وعلى شرط أن تكون حكومة منسجمة في الأشخاص والبرنامج. هذا هو الموقف الذي عبر عنه الإتحاد بصفة رسمية أثناء المقابلة الأولى وهذا هو الموقف الذي تمسك به خلال المقابلة الرسمية الثانية حين قدم مذكرة، جواباً عن مذكرة الملك»[1].

قال عبد الرحمن اليوسفي في شهادته أمام محكمة الجنايات في باريس على هذه المرحلة الممتدة من نيسان/ أبريل إلى حزيران/ يونيو 1965. اعتمد اليوسفي في بداية شهادته على التذكير بجملتين ترددتا في جنبات المحكمة، ويتعلق الأمر بالموعد السياسي والسياق السياسي. ذكر اليوسفي أنه عضو الكتابة العامة للإتحاد الوطني وأنه شارك في المفاوضات الجارية بين الحزب والحكم، كما أنه كان مكلفاً بالتنسيق بين بن بركة الموجود في المنفى وباقي أعضاء الكتابة العامة. وأضاف اليوسفي (ترجمة): «أعتقد أنه باستطاعتي التوضيح وبشكل كاف للمحكمة، هذا السياق السياسي والموعد السياسي». وأضاف أنه «إذا كان هذا الساق السياقي ينحصر بين آذار/ مارس وتشرين الأول/ أكتوبر 1965، فيجب توسيعه إلى العشر سنوات الأولى للإستقلال ـ 1955 ـ 1965 ـ»، وخلص اليوسفي إلى «أن هناك ظاهرة ثابتة في هذا العقد، وهي أنه كلما عبَّر الشعب المغربي عن معارضته لسياسة الحكم وانخراطه في مواقف الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، وإلا نزل القمع على منظمتنا وعلى قيادتها

(1) المصدر السابق. ص 61.

وبالخصوص على المهدي بن بركة»، وأنه بعد «انتخابات أيار/ مايو 1963، كانت النتيجة هي مؤامرة تموز/ يوليو 1963، والتي اتهمت فيها، وإذا كان لي الإمتياز بالمثول أمامكم، يجب أن أقول أن ذلك بفضل الرأي العام العالمي والرأي العام الفرنسي، الذي ساعدني على الخروج من زنزانتي، وأستغل هذه المناسبة لأشكره على ذلك».

على إثر الاعتقالات التي مست قواعد وقيادات الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، شن المهدي بن بركة بمساعدة محمد اليازغي حملة عالمية لمساندة المعتقلين وهيئة الدفاع بالداخل، والتي كان ينسق أعمالها عبد الرحيم بوعبيد[1].

واقتطف اليوسفي أحداث الدار البيضاء في آذار/ مارس 1965، للدخول في موضوع الاختطاف، وأن هذه الأحداث كانت أهم الاهتزازات التي عرفها المغرب في مرحلة إستقلاله، وأن الحكم استدعى عبد الرحيم بوعبيد لمناقشة الوضع السياسي بالبلاد، كما أن السفير المغربي اتصل بالمهدي بن بركة ـ للنقاش حول الأزمة السياسية بالمغرب ـ. أضاف اليوسفي في تصريحه أمام المحكمة:

يوم 13 نيسان/ أبريل، أعلن رئيس الدولة المغربية في خطاب، العفو العام.

في 20 نيسان/ أبريل وزع القصر الملكي على الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية مذكرة تحمل برنامجاً سياسياً.

---

(1) أنظر: Le procès de Rabat. Document n°3 - Paris.1964.

في 21 نيسان/أبريل، وهذا لم نعرفه في حينه، كان محمد أوفقير يعد، مع أصدقائه الفرنسيين في غرفة بكريون، لاختطاف بن بركة.

في يوم 25 نيسان/أبريل تم لقاء بين بن بركة والسفير مولاي علي، قريب الملك، بمنزل أخ المهدي، عبد القادر في فرانكفورت (. . .) كنت صحبة المهدي قبل لقائه مع مولاي علي، ورأيت المهدي بعد هذا الموعد. كنت عضو اللجنة التي اتصلت بالملك يوم 19 أيار/مايو. عندما مثلنا أمام جلالته، شكرناه ـ على العفو العام الذي أصدره (. . .) واعتبرنا أن هذا العمل كفيل لانفراج الجو السياسي بالمغرب، ويفتح الطريق نحو تعاون كل القوى السياسية».

تابع اليوسفي في تصريحه للمحكمة بأن الملك تساءل عن مغزى عدم استجابة المهدي بن بركة على اقتراحه، وهل توجس من فخ؟ وأن اليوسفي هو الذي أجاب على تساؤل الملك بأن السفير قد أخبره بأن بن بركة يقبل بالرجوع إلى المغرب، وعندما تسمح له التزاماته الخارجية، سيلتحق بالمغرب، وأضاف اليوسفي: «إذا ألح جلالتكم على دخوله (بن بركة) غداً، نحن مستعدين لإعادة النظر في الأمر»، وهناك رواية أخرى تقول إن صاحب هذه الإجابة هو عبد الرحيم بوعبيد، الذي قاد وفد الإتحاد في مذاكراته مع الملك. فأجاب العاهل: «بما أنه لم يدخل في الوقت الذي طلبت منه ذلك، الآن لا أهمية لذلك»، وخلال هذا اللقاء التاريخي، قال لنا جلالته شيئاً بقي لاصقاً في ذاكرتي، قال: «السياسة تشرح بالرموز». (. . .).

ابتداءً من شهر تموز/يوليو لم نعد نجهل، لا نحن ولا

أي مراقب حسن النية، أن جو الانفراج الذي نتج عن العفو، تبدد بسرعة، لوجود قوى رجعية داخل البلاد تعارض هذا الحل. ابتداءً من شهر تموز/يوليو، بدأت الوضعية في التدهور:

أولاً: لم يطبق العفو العام، حيث أن عدداً من المعتقلين، المفروض أن يكونوا أحراراً لم يطلق سراحهم، ولم ينشر نص قانون العفو العام ـ تقول روايات أن بن بركة وضع نشر نص قانون العفو العام شرطاً لدخوله المغرب ـ، وبدأ القمع يتوسع داخل المغرب.

ثانياً: وقعت حادثة غريبة في السفارة المغربية في بيروت، تحدثت عنها الصحافة العالمية، وقد ذكر اسم المهدي بن بركة فيها، يتعلق الأمر باحتجاز رجل، تخلص من التعذيب الذي كان يتعرض له بالقفز من نافذة السفارة.

ثالثاً: هناك إشارة أخرى فقد أدلى وزير الخارجية المغربي إلى أحد الدبلوماسيين، أن المغرب قد أجل إرسال سفيره إلى كوبا، بسبب الاستقبال الحار الذي يلقاه بن بركة من لدن السلطات الكوبية، وأن المغرب دخل في محادثات مع دولة أخرى للبحث عن حل بديل لتموينه بالسكر.

رابعاً: تعرض مدير يومية بالدار البيضاء إلى معاملة سيئة لأنه نشر اسم المهدي بن بركة وتحدث عن نشاطه كرئيس للجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث[1].

نجد أيضاً نصاً كتب في نفس السياق الزمني الذي تحدث عنه

---

(1) «Affaire Ben Barka Témoignages et documents» - U.S.F.P. France-1975.

عبد الرحمن اليوسفي، يتعلق الأمر بالمقدمة التي وضعها المهدي بن بركة لتقريره «الاختيار الثوري»، والتي كتبها في تموز/يوليو 1965، وتحمل خطاب القطيعة مع النظام السياسي المغربي، فاستعمل كل الألفاظ والمعاني للتعبير عن هذه القطيعة. رغم أنه أبقى الباب مفتوحاً، في نهاية المقدمة، حول حلول سياسية للأزمة، إلا أنه يظهر أن المهدي بن بركة أصبح شخصية أخرى غير تلك التي خرجت من مطار الرباط ـ سلا في 15 حزيران/يونيو 1963. أصبح يطالب بحل سياسي، في إطار رؤيته ومكانته الجديدة كزعيم لحركات التحرر العالمية، وذلك باتباع الخط التقدمي والأسلوب غير الرأسمالي، وأن التسوية الممكنة مع القصر تمر عبر تحقيق ديمقراطية سليمة، وتطبيق إصلاح زراعي جذري، والسهر على سياسة تضامن كلي مع النظم الثورية في البلاد العربية والإفريقية، وأن هذه الشروط ـ التي هي بمثابة التزامات يجب أن يراقب احترامها كل يوم ـ ما تزال قائمة في الوقت الراهن. وأن هدفنا الأقصى لا يمكن أن يكون إلا بناء المجتمع الإشتراكي في المغرب»[1].

إن هذه المقدمة تبرز وحدها أن قصة الحوار والمفاوضات من أجل العودة، والتي تبنتها روايات عدة، من بينها رواية البخاري، قد انقطعت كلياً في شهر تموز/يوليو، إذ كتب بن بركة في هذا الشهر ما يلي:

«ولو بعد مرور ثلاث سنوات، فإنني ما زلت أعتبر عناصر هذا

---

(1) «الاختيار الثوري»، ص 4 ـ 5.

التقرير ما تزال مسايرة لتطور الأحداث في المغرب وفي أفريقيا، كما أن الصورة التي ترسمها هذه العناصر لمهامنا الأساسية، ولاختياراتنا الثورية ما تزال تستجيب للأوضاع الراهنة في بلادنا وقد كنا في إطار هذا الاختيار الثوري، قد وضعنا أسس برنامج أدنى لمهامنا المستعجلة بالنسبة لظروف سنة 1962، عندما كان القصر يستعد لأن يمنح البلاد دستوره الرجعي المصنوع في مخابر الاستعمار الجديد، وكنا إذ ذاك نفكر في احتمال الوصول إلى تسوية مع القصر لحماية البلاد من الانزلاق نحو هاوية الإفلاس والتفسخ، وفعلاً فقد قرر المؤتمر الثاني للإتحاد الوطني للقوات الشعبية إعطاء الصلاحيات لأجهزة الإتحاد المختصة لكي تعمل على إخراج البلاد من المأزق الذي زجها فيه الحكم الملكي المطلق. ولكن بقيت محاولتنا بدون جواب. فلقد كان القصر يعتقد أنه يستطيع إنقاذ نفسه بسلوك سياسية ديماغوجية رخيصة، في جو من الحفلات المتواصلة، ووسط ضجيج الدعاية لمشاريع خيالية تموت قبل ولادتها (. . .) وها هو اليوم يواجه حالة جديدة، فإن مشاريع الحكومة قد انتابها الفشل، وسياسة التصلب الرجعي قد أفلست، والمسؤولين لا يزالون في ضلالهم ينسبون هذا الفشل لشتى الأسباب ما عدا السبب الحقيقي الذي هو انقطاعهم عن الشعب انقطاعاً ظل يستفحل مع الأيام (. . .) نعم لقد اعترف خطاب العرش يوم 3 آذار/ مارس 1965 بهذا الفشل، ولكنه لم يستخلص منه النتيجة المطلوبة، بل ذهب يبحث عنه في تعاقب الفصول وطباع البشر، ووقع الانفجار الشعبي يوم 23 آذار/ مارس 1965، فاضطر الحسن الثاني للاعتراف بخطورة الحالة وتوقيف دولة الديمقراطية

المزيفة (. . .) فعندما تصبح الانتخابات مزورة، وحريات الإجتماع معدومة، والصحافة مكممة، والمخلصون المعبرون عن مطامح الشعب يطاردون ومحكوماً عليهم بالإعدام أو السجن، أو مفقودين بالمرة فكيف يجوز لرئيس الدولة أن يستغرب من التجاء الشعب للوسائل المباشرة ليسمع صوته؟ وعندما تغدو الدولة والإدارة شيئاً فشيئاً ملك الأقلية من ذوي الإمتيازات (. . .) أما المسؤولية المباشرة فينبغي البحث عنها عند أولئك الذين تسلطوا على الحكم منذ سنة 1960، لقد أرغموا الشعب على التصفيق بوسائل القسر أو بإغراء البائسين، وجعلوا من التصفيقات أساساً للحكم، لكن الحقيقة تنتقم من التزوير، والحقيقة قد انكشفت فجأة للعيان (. . .) منذ سنة 1962 انعزل الحكم شيئاً فشيئاً عن الشعب، بعد عمليات القمع المتوالية، حتى تضاءلت قاعدته الإجتماعية، فأصبح قائماً على أقلية إقطاعية تتمثل في الإدارة المحلية وفي الأغلبية البرلمانية المزورة الفاشلة، وتحكم البلاد عن طريق أجهزة المخابرات البوليسية والعسكرية المسيطرة على سائر مرافق الحياة، على السند الفعلي للنظام يأتي من الخارج، من القوة الإمبريالية والاستعمارية الجديدة التي نجحت في دفع الحكم القائم لأن يتخلى في الداخل حتى عن البورجوازية التجارية»[1].

إن الخطاب الوارد في مقدمة الاختيار الثوري يرسم مفترق الطرق، ويمس في العمق عدداً من المصالح السياسية والإقتصادية الداخلية والخارجية، وأن أي حوار بعد هذا التاريخ لن يكون له

---

(1) «الاختيار الثوري»، ص 2 ـ 4.

معنى في ظل الشروط التي وضعها بن بركة لإقامة تصالح وطني، خصوصاً في ظروف حالة الاستثناء المعلن عنها في حزيران/ يونيو 1965.

ـ بداية العد العكسي لعمليات اغتيال المهدي بن بركة:

لاشك أنه منذ أصبح المهدي بن بركة منسقاً للجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث، ومنذ أن أصبح يلعب دوراً في السياسة الأفريقية، وفي الشرق العربي، كانت أكثر من جهة تتمنى اختفاءه من المسرح السياسي العالمي بطريقة أرثوذوكسية أو غير أرثوذوكسية. كان من الممكن لهذه الجهات أن تدبر وبسهولة عملية الاغتيال في أي مكان، لكن يظهر أن خطة وضعت من لدن أجهزة فرنسية لتنفيذ عملية الاختطاف بواسطة أيادي مغربية وفرنسية ومساعدة تقنية أميركية ـ إسرائيلية، بطريقة تبرز ظاهرياً أن الطرف المغربي قد جند عملاء داخل جهاز الشرطة والمخابرات الفرنسية لاختطاف الرجل، الذي يجب أن ينقل إلى المغرب، لأن المسألة بالنسبة للمخططين يجب أن ينتهي أمر بن بركة في المغرب. وكما سنلاحظ من خلال الوثائق التي تم الكشف عنها في المحاكمة أو من خلال الفاعلين في هذه القضية، يظهر وكأن بعض المصالح داخل جهازي الشرطة والمخابرات الفرنسية والطرف المغربي، قد سقطت في خطة جد محكمة. كانت أجوبة بعض المتهمين أمام المحكمة، توحي بوجود آلة ضخمة وراء عملية الاختطاف، ولا أحد يستطيع تعدي الخط المرسوم له. والعنصر الذي أعطى للسانه حرية ما، ويتعلق الأمر بفيكون، لقي مصرعه، في كانون الثاني/ يناير 1966.

ـ مسؤولية مصالح المخابرات الفرنسية «S.D.E.C.E» في عملية اغتيال بن بركة:

ـ الوثيقة الأولى:

كشفت التحقيقات داخل جهاز المخابرات الفرنسية غداة اختطاف بن بركة، أن هذه المصالح كانت على علم بين من محاولات التقرب التي بدأ الجانب المغربي يخطط لها، ويعود تاريخ أول تقرير حول الموضوع إلى يوم 30 نيسان/ أبريل 1965: يقول التقرير ما ترجمته:

«كلف الجنرال أوفقير، وزير الداخلية المغربي، والذي وصل باريس يوم 21 نيسان/ أبريل 1965 بربط اتصال مع المهدي بن بركة في محاولة لإقناعه العودة إلى المغرب مع رفاقه، فقد قرر الحسن الثاني، بالفعل رفع مسطرة العقوبة التي اتخذت في حق زعيم الإتحاد الوطني للقوات الشعبية».

كشف هذا التقرير الكولونيل بومون، يوم 7/ 10/ 1966، إبان المحاكمة الأولى، تحت إلحاح الطرف المدني، بعد أن تعرض بومون لوابل من أسئلة الدفاع، وصرح بأن هذه المعلومات ـ وصول أوفقير إلى باريس يوم 21 نيسان/ أبريل ـ تمت معالجتها والتأكد منها بشكل جيد، وأنه تم الاتصال بمصالح لوروا للتحري حول الموضوع، وأكدت إمكانية مصداقية المعلومات حول موضوع الاتصال.

إنطلاقاً من هذه المعطيات، كشف عن تفاصيل أخرى أدلى بها فيليب برنيي ـ عضو الفريق السينمائي الفخ ـ في بداية التحقيق عن

اختطاف بن بركة، فقد ذكر أن الشتوكي ـ حسب الروايات الأخيرة يتعلق الأمر بميلود التونزي ـ، أخبره أن شخصيات مغربية كبيرة، تحمل أموالاً مهمة من أجل وضع اليد على بن بركة (. . .) وأن الجنرال أوفقير جاء إلى باريس بغرض تجنيد رجال للقيام بهذه المهمة، وأن إجتماعاً انعقد في فندق كريون في 21 نيسان/ أبريل 1965، وحضر إلى جانب الجنرال المغربي شخصيات فرنسية. فهل هذه الشخصيات الفرنسية هي الجهات التي لم تُكشف أسماؤها إبان التحقيق والمحاكمة؟

ـ الوثيقة الثانية:

توجد وثيقة أخرى صادرة عن الاستعلامات العامة التابعة للأمن الوطني الفرنسي، ويتمحور موضوعها حول ما نقل عن أوفقير بشأن التقرب من بن بركة لاختطافه. تقول الوثيقة:

Procéder aux premiers sondages en vue d'un projet d'enlèvement de Ben Barka.

وسيبقى هذا الإجتماع الأول الذي انعقد بباريس لغزاً إلى يومنا هذا، بخصوص أسماء الشخصيات الفرنسية التي حضرت هذا الإجتماع، وكان الجانب المغربي يهدد بطريقة غير مباشرة كلما طرح ملف بن بركة، عندما كان يطلب من فرنسا تسليم المغرب البحث الذي أنجز حول الموضوع، أي أن هناك رغبة من الجانب الفرنسي في عدم ذكر أسماء الشخصيات الفرنسية المشاركة بشكل أو بآخر في عملية اختطاف بن بركة. وقد تنبه إلى هذا الجانب دفاع الطرف المدني أثناء المحاكمة، إذ طرح المحامي ستيب عدداً من

الأسئلة على الجنرال كيبو رئيس مصالح المخابرات الفرنسية، مرتبطة بأسماء الشخصيات الفرنسية التي أوكل إليها أوفقير مشروعه حول التقرب من بن بركة، فأجاب الجنرال كيبو بأنه إذا كشف عن هذه الأسماء سيخرق سر الدفاع الوطني، ورغم تشجيع رئيس المحكمة للجنرال بالحديث حول الموضوع لأن سر الدفاع الوطني قد رفع في قضية بن بركة، فإنه رغم كل هذا لم يكشف الجنرال كيبو أي شيء عن أسماء الشخصيات الفرنسية. هذه النقطة بالذات ارتكز إليها رؤوف أوفقير ومن معه في كتابه الصادر مؤخراً تحت عنوان: «الضيوف»، فهو يشير إلى أن أطرافاً متعددة شاركت في عملية الاختطاف والاغتيال، وأن أوفقير لم يكن إلا شاجباً. لم يستطع وزير الجيوش الفرنسي أيضاً أن يدلي بأسماء الشخصيات الفرنسية التي شاركت في إجتماع 21 نيسان/ أبريل 1965. فهل يتعلق الأمر بشخصيات عملت على تسهيل وتغطية تحرك العناصر المغربية والفرنسية التي نفذت عملية الاغتيال. إنما الشيء الأكيد أن مصالح المخابرات الفرنسية لم تنقل المعلومات الواردة في تقرير 30 نيسان/ أبريل إلى مصالح الأمن الفرنسية.

ـ الوثيقة الثالثة: تقرير 17 أيار/مايو1965:

قام لوبيز، بين 8 و10 أيار/ مايو، بزيارة إلى المغرب، في ضيافة أوفقير، ومباشرة بعد عودته، أخبر لوروا فينفيل بمجريات ما دار بينه وبين أوفقير، حيث أسر له بمشروعه في استرداد بن بركة بطريقة غير أرثوذوكسية، ورغم أن لوبيز حاول أثناء المحاكمة أن يشرح بأن الأمر يتعلق باسترجاع لبن بركة وفق الطرق القانونية، وإذا

لم يتم رجوع بن بركة بالطرق الرسمية أو الدبلوماسية، يتعين حينئذ تجربة طرق أخرى. أثناء التحقيق كشف فيليب بيرنيي، ونقلاً عن «الشتوكي»، بأن الأمر يتعلق باختطاف بن بركة وحمله إلى المغرب.

في هذا الزمن الذي بدأت فيه العمليات الأولى التمهيدية لما وقع يوم 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1965، كان بن بركة مقيماً في الجزائر لتحضير المؤتمر الأفرو ـ آسيوي، والذي كان منتظراً عقده أواخر شهر حزيران/ يونيو 1965 بالجزائر العاصمة. جرى أثناء ذلك لقاء بين الملك الحسن الثاني وبن بلا لقاء في السعيدية، يوم 16 أيار/ مايو 1965، ونقل لوبيز عن الجنرال أوفقير، الذي حضر اللقاء، أن الرئيس الجزائري بن بلا اقترح على الملك طرد بن بركة من الأراضي الجزائرية، وأنه طلب مقابلاً لذلك، لكن أوفقير أردف أن بن بلا كان فقط يناور محاوريه. ويمكن ربط هذه المعلومات إن كانت صحيحة بما صرح به فيليب برنيي، من أن الشتوكي أسرَّ له بخطة كانت قائمة لاختطاف بن بركة أثناء انعقاد المؤتمر الأفرو ـ آسيوي.

في نفس السياق كتب لوبيز في تقريره، أن أوفقير قبل أن يدخل في تنفيذ مشروعه كان ينتظر نتائج تصريح الملك حول حكومة وحدة وطنية، ولاحظ أن هذا الموقف خلق انشقاقاً في صفوف الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، بين مؤيد ورافض للمشاركة في حكومة وحدة وطنية، وأن الطرف الرافض كان يفضل أن يبقى في المنفى لإسقاط النظام.

حرر لوروا فينفيل يوم 17 أيار/ مايو ورقة حول المعلومات

الواردة في تقارير لوبيز، وهي الورقة التي رفضت أوساط فرنسية في البداية الإدلاء بها إلى المحكمة، في حين صرح بومون، وهو رئيس للوروا، أن لا علم له بها.

كان لوبيز على أهبة السفر مرة أخرى إلى المغرب، فزوده لوروا باستمارة تتمحور حول موضوع استرجاع بن بركة، وهي استمارة تم وضعها من لدن الشعبة الثالثة لمصالح المخابرات، لكن الأسئلة المطروحة، كما لاحظ دفاع الطرف المدني، لم تمس الجانب التقني في مشروع أوفقير، بل انصبت على القضايا الإقتصادية والسياسية، أي أن الاستمارة أهملت عن قصد الجوانب التقنية في مشروع استرداد بن بركة أو اختطافه. ويبدو أن هذه الأسئلة تنحو نحو الامتدادات الداخلية والجهوية والعالمية للمهدي بن بركة، وهو ما يعضد أطروحة وقوف أجهزة فرنسية وراء عملية الاختطاف، والتي كانت هي أيضاً تقتفي حركات بن بركة في تحركاته في إفريقيا واتصالاته مع حركات التحرير الإفريقية، وقد انتبه مؤخراً دفاع وعائلة بن بركة لمطالبة السلطات الفرنسية الكشف عن التقارير التي أعدتها المخابرات الفرنسية حول المهدي بن بركة.

عندما قدم لوبيز أجوبته إلى المصالح المختصة، لم تكن تحمل، وفق شهادة الجنرال جاكيي أي تهديد لحياة بن بركة، لكن الملفت للنظر أن هذه الوثيقة لم تسلم إلى محكمة الجنايات في باريس، واحتفظت بها وزارة الجيوش. فهل يتعلق الأمر بمعلومات تفيد الاطلاع الكلي للمخابرات الفرنسية على مشروع اختطاف بن بركة؟ أو أن هذه المعلومات الواردة في التقرير قد تقود إلى كشف

العلاقة المفترضة بين ضباط فرنسيين ومغاربة، وأن لوبيز صرح بوجود هذه الوثيقة عندما أحس أن التغطية التي كان يجب توفيرها له قد سحبت عنه؟[1]

افتتح لوروا تقريره المؤرخ في 17 أيار/مايو، والموجه إلى الكولونيل تريستان ريتشارد، والمكلف بالشؤون العربية، بالإشارة إلى العميل لوبيز، إذ كتب ما يلي:

«الموضوع ـ المغرب.

يشرفني أن أوجه لكم صحبته، وللإخبار، تقرير لوبيز، مؤرخ في 12 / 5/ 1965، بعد أن قام بسفر إلى الرباط. وبناء على نوعية العلاقات لهذا العميل والذي سيعود إلى المغرب، أعتقد أنه يمكننا تحرير استمارة لحسابه. أذكركم باختصار أن لوبيز:

ـ كان رئيس إنزال لدى الخطوط الفرنسية الجوية في طنجة.

ـ كانت له روابط صداقة مع أوفقير يستقبل أبناء أوفقير عند حلولهم في باريس.

ـ حضر مؤخراً حفل زواج أوفقير ـ يتعلق الأمر بالزواج الثاني لأوفقير بعد طلاقه من زوجته الأولى ـ.

ـ له علاقات في القصر الملكي.

ـ وأخيراً فقد طلب من الخطوط الملكية المغربية لتسيير مصلحة العلاقات الخارجية».

(1) نشرت صورة من تقديم لهذه الوثيقة في كتاب:

Roger Flegot et Pascal Krof: «La piscine,les services secrets français.1944-1984». Paris 1984. p 295.

يبرز تقرير لوروا هذا تطابق مصالح المخابرات الفرنسية وأطراف مغربية التي ترى في عودة بن بركة إلى المغرب تهديداً سياسياً وإقتصادياً، وغياب هذه الوثائق وعدم الإدلاء بها أمام المحكمة قد تبرز أيضاً أن عودة بن بركة إلى المغرب سيهدد المصالح الإستراتيجية للمخابرات الفرنسية، الذي يشكل كما هو وارد في التقارير التي قدمت إلى محكمة الجنايات، بأنه قاعدة هامة في شمال وغرب أفريقيا.

يمكن أن تشكل عودة بن بركة إلى المغرب تهديداً للمصالح الإقتصادية الفرنسية، إذ أن المشاركة في حكومة وحدة وطنية قد يغير السياسة الإقتصادية المغربية، ولن تنسى هذه المصالح التحولات الإقتصادية التي وقعت بالمغرب غداة قيام حكومة عبد الله إبراهيم التي فصلت الإقتصاد المغربي عن العجلة الفرنسية، وما ترتب عن ذلك من ضياع للإمتيازات الفرنسية، وأن عودة اللوبيات الفرنسية بعد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم في أيار/ مايو 1960، كلف المغرب ثمناً سياسياً كبيراً خلال الستينات والسبعينات.

ـ الوثيقة الرابعة:

هل يجب ربط هذه الوثيقة، التي لم ترد مصالح المخابرات الفرنسية الكشف عنها، بوثيقة أخرى عثر عليها في حقيبة فيكون بعد انتحاره، ويتعلق الأمر بأسئلة، مصدرها مغربي، لاستنطاق بن بركة بعد اعتقاله، وهي أسئلة تحمل أجوبة في حد ذاتها، وتكشف عن نوايا أوفقير كما صرح بذلك المدعي العام لمحكمة طوبا، خصوصاً السؤالين التاليين:

1 ـ يدور الحديث منذ بضعة أشهر حول تقارب بين القصر والإتحاد الوطني للقوات الشعبية، بل يدور الحديث أيضاً عن تشكيل حكومة قادمة يشترك فيها الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، ما رأيك في هذا الموضوع؟ وهل قادة الإتحاد متفقين معك لإسقاط النظام، هل لك اتصالات معهم؟

2 ـ ما هو بالتحديد موقف الإتحاد المغربي للشغل من الإتحاد الوطني للقوات الشعبية؟ هل يستطيع المحجوب بن الصديق أن يتفق معكم لإسقاط النظام؟

لكن الوثيقة حملت أسئلة أخرى لها دلالات أقل ما يقال عنها أنها بعيدة كل البعد عن نقاش لإعادة بن بركة إلى المغرب، إنها أسئلة موجهة إلى بن بركة الأسير، بما تحمله من دلالات سياسية وأمنية. وتتعلق بأسئلة حول أحداث الدار البيضاء في آذار/ مارس 1965، وهل الإتحاد الوطني للقوات الشعبية كان وراء هذه الأحداث، وعن علاقة الإضرابات التي أعلن عنها الإتحاد المغربي للشغل، هل كان الغرض منها دعم الأحداث أو كان الهدف منها عدم فقد المصداقية أمام تحرك الجماهير، إضافة إلى أسئلة أخرى حول قادة الإتحاد المغربي للشغل.

وتضمنت الوثيقة سؤالاً آخر حول التحول الذي يمكن أن تأخذه أحداث الدار البيضاء، لو قام في حينه نزاع حدودي بين المغرب والجزائر، وأثر ذلك على فعالية القوات المغربية في مواجهة انتفاضة الدار البيضاء، وربما أدى هذا إلى سقوط النظام. وعلى الأقل كانت

هناك إمكانية للجيش المغربي، الذي كان معسكراً في الجزائر، في التسرب إلى المغرب لمساندة التظاهرات. ماذا رأيكم في عمل بن بلا في هذا الميدان؟

«تم في الستينات ترويج فكرة الجيش المغربي، المؤطر من لدن بعض قادة الإتحاد الوطني للقوات الشعبية في المنفى، ومن المقاومة وجيش التحرير المستقرين في الجزائر، وما زال من يروج لنفس المعلومات في بعض الكتابات التي صدرت مؤخراً، والحالة كما اكتشفت فيما بعد ومن خلال محاكمة 1971 بمراكش، أن الأمر يتعلق ببضع مئات من المتطوعين المغاربة الذين أمضوا بضعة شهور في معسكرات للتدريب، واستغلت هذه المعطيات لتعزيز المواقع والنفوذ داخل الأجهزة الأمنية بالمغرب».

ووضعت أسئلة أخرى مرتبطة بالوضعية الحالية لهذا الجيش في تشرين الأول/ أكتوبر 1965، وفيما إذا كان بومدين سيعتني بهذا الجيش كسالفه؟ وهل الجزائر تتحمل نفقاته لوحدها، وتساؤلات أخرى عن التدريب والتأطير. وفي حالة رفض بومدين تبني الجيش المغربي، ما هي الدولة التي يمكن أن تساعدكم، في استضافته ولأي سبب؟

وأن الجمهورية العربية المتحدة تساندكم بشكل مطلق وفي جميع الميادين، هل هذا صحيح؟

ثم تنتقل الأسئلة إلى معرفة الطريقة التي يستخبر فيها بن بركة عن الوضعية السياسية بالمغرب عدا الراديو والصحافة. وأن الحديث يجري منذ شهور عن تقارب بين القصر والإتحاد الوطني للقوات

الشعبية، ويصل الحديث إلى تشكيل قريب لحكومة، سيمثل فيها الإتحاد الوطني، ما هو رأيكم في هذا؟ وهل زعماء الإتحاد الوطني متفقون معكم لإسقاط النظام؟ هل لكم اتصالات بهم؟

- ما هو بالضبط موقف الإتحاد المغربي للشغل تجاه الإتحاد الوطني للقوات الشعبية؟ وهل يمكن للمحجوب بن الصديق أن يتفق معكم لإسقاط النظام بالمغرب؟
- هل تعرفون أن المظاهرات والانتفاضات العفوية لا تكفي لإسقاط النظام، التي تدعمه الحركة الشعبية والإستقلال؟
- هل أسستم في المغرب، وخارج الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، تنظيمات سرية مسلحة لإضعاف سلطة النظام، من يراقب ويمول هذه التنظيمات؟
- من يصدر الأوامر لهذه التنظيمات؟ إذا كانت موجودة لماذا لم تدخل بعد ميدان التنفيذ؟ هل تتمتع بمساندة شخصيات سياسية وعسكرية مغربية؟
- هل سبق لكم تنظيم عملية ضد الحسن الثاني، وفي أي مناسبة؟ هل أنتم من أنصار القيام بنفس العمل؟
- ما هي أشكال الدعم الذي تتلقونه من الدول الشرقية والعربية؟
- لتنفيذ الثورة المسلحة، هل خزنتم أسلحة بالمغرب؟
- ما هي حالة علاقتكم الحالية ببومدين؟ هل هو مهيأ لمساعدتكم كما هو الحال مع بن بلا؟
- هل يمكن في يوم من الأيام أن تصلوا إلى تفاهم مع الحسن الثاني، وتحت أي شروط؟

ـ هل لكم سند من ضباط القوات المسلحة الملكية، والذي يمكن يوماً، وبأمر منكم، القيام بمحاولة انقلاب؟

ـ هل لديكم عناصر داخل جهاز الأمن؟

ـ ما هي مشاريعكم السياسية المقبلة؟

ـ هل تعتقدون أنه بإمكان قادة الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، أن يخترقوا الجماهير الشعبية المغربية لصالحهم وتوجيهها ضد النظام؟

ـ من هم رؤساء الدول الذين يساندون حركتكم الثورية؟»[1].

وضعت هذه الأسئلة لمعرفة الامتدادات السياسية بالخصوص للإتحاد الوطني للقوات الشعبية، ومعرفة مدى الدعم الذي يتلقاه من الجزائر والدول العربية الأخرى، وسبر نوايا بن بركة في فكرة حكومة وحدة وطنية، والموقف من الملك الراحل، ونوع العلاقة التي أصبحت تربط بين بن بركة وبومدين.

هذه الأسئلة تدخل في باب الاستنطاق، وليس الحوار، ومهما قيل حول علاقة المحامي لومارشان بها، فإنها حررت قبيل عملية الاختطاف، إذ تتضمن الحديث عن نوع العلاقة القائمة مع بومدين، الذي قاد انقلاباً عسكرياً ضد بن بلا في حزيران/يونيو 1965، وتتمحور هذه الأسئلة على الحديث الذي يدور منذ شهور، وإذا أخذنا بعين الاعتبار السياق التاريخي للمرحلة، فالأمر يتعلق

---

(1) وثيقة رقم 29 من وثائق المحاكمة، المرجع:

Affaire Ben Barka Témoignages et documents - U.S.F.P. France - 1975.

بالاتصالات التي دشنها عبد الرحيم بوعبيد مع الملك الراحل، والتي أفضت إلى إطلاق سراح عدد من قادة الإتحاد خصوصاً أولئك المعتقلين فيما عرف بـ «مؤامرة تموز/يوليو 1963». وإنطلاقاً من كل هذا يبقى الزمن الذي حررت فيه هذه الأسئلة محصوراً في الفترة الممتدة بين شهري تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 1965. وينطبق هذا الطرح مع عدة مقالات، من أنه ابتداء من شهر تموز/يوليو 1965، كان كل شيء انتهى حول المفاوضات لعودة المهدي بن بركة إلى المغرب، وأن المقدمة التي كتبها بن بركة في تموز/يوليو 1965 لتقريره الاختيار الثوري حملت معاني القطيعة والباب المسدود مع النظام[1].

ـ الوثيقة الخامسة: تقرير لوروا المؤرخ في 22 أيلول/سبتمبر 1965:

تزداد الصورة وضوحاً حول الإعدادات لاغتيال بن بركة وعلم عدد من الأجهزة الفرنسية بما كان يدبر سواء في المغرب أو في فرنسا أو في جنيف أو القاهرة. يذكر لوروا، ـ رئيس وحدة الدراسات والمعلومات في المصلحة رقم 7، في هذا التقرير، وبناء على معلومات لوبيز، أن أوفقير أوكل إلى فريق خاص مهمة التقرب من بركة في القاهرة وجنيف، ويتكون هذا الفريق من الشتوكي وفليب برنيي وجورج فيكون، وسيكون من مهام الفريق اقتراح فيلم على بن بركة تكون لقطاته الأولى، مظاهرة الدار البيضاء في آذار/مارس 1965.

(1) **«من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي»**، الرباط، 2002. ص 83 ـ 84 ـ 85.

شكل هذا التقرير، وكما أشار إلى ذلك دفاع الطرف المدني، تهديداً مباشراً لشخص بن بركة، أي أن المصالح الفرنسية كانت تعي ذلك منذ شهر أيلول/سبتمبر 1965، وهو بالضبط الشهر الذي بدأ فيه العد العكسي لعملية الاختطاف والاغتيال. سلم لوروا هذا التقرير إلى الشعبة الثالثة داخل مصالح المخابرات والمكلفة بالقضايا العربية، وأيضاً إلى مصلحة مكافحة التجسس، الذي له إمتياز التعامل مع مصالح الشرطة. لكن الشيء الذي وقفت عليه المحكمة أن رئيس مكافحة التجسس لم يسلم هذه المعلومات إلى الشرطة، واعترف الكولونيل بومون بذلك أمام المحكمة. فهل كان كل هذا نسيان أو تعمد أو إهمال لخطورة الموقف، أم تواطؤ بين الطرفين المغربي والفرنسي. والأهم من هذا وذاك أن رئيس مكافحة التجسس لم يقدم شهادته أمام المحاكمة الأولى، ولم تدمج الأجوبة الكتابية التي أرسلها إلى المحكمة ضمن وثائق المحاكمة، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لأجوبة رئيس الشعبة الثالثة.

مقابل ذلك حاول الكولونيل بومون التقليل من أهمية تقرير لوروا المؤرخ في 22 أيلول/سبتمبر 1965، وهو الشيء الذي أثار المحامي بريكويي، ليطرح التساؤل حول عدم اهتمام المصالح الفرنسية بمضمون تقرير لوروا، ووصل المحامي إلى بيت القصيد عندما تساءل عن السبب في عدم تسليم هذه المعلومات إلى مصالح الشرطة، لإعلام المعني بالأمر وأخذ الاحتياطات اللازمة لسلامة بن بركة. ومع كل هذه المعلومات حول مخطط أوفقير في استرجاع بن بركة، فقد كتب الجنرال جاكيي، إبان التحقيق،

إلى القاضي زولينجر، أن أي إشارة لم تكن واردة بالنسبة لمصالحه أن بن بركة سيتعرض لمكروه، ولوحظ أن الجنرال حاول التغطية على الكولونيل بومون، الذي انتبه الجميع إلى قوته داخل مصالح المخابرات الفرنسية، التي حاولت التملص من المسؤولية في حدث اختطاف بن بركة على التراب الفرنسي، لكن مصالح الشرطة أكدت من خلال شهادات مسؤوليها: بابون، والي أمن باريس، وكريمو، مدير الأمن الوطني، وبوكوارون، مدير الاستعلامات العامة، أكدوا جميعاً، لو أن مصالح المخابرات سلمتهم المعلومات الواردة في تقرير لوروا المؤرخ في 22 أيلول/ سبتمبر لاتخذت كل الاحتياطات لسلامة أمن بن بركة على الأراضي الفرنسية.

- يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر 1965:

كشفت المحاكمة وعدد من الشهادات أن مصالح المخابرات الفرنسية وعدداً من أطرها وعملائها كانوا على علم وشاركوا في عملية الاختطاف، فلوروا نفسه صاحب التقريرين السالفي الذكر، ارتكب عدة أخطاء تؤشر إلى دوره في عملية الاختطاف.

في يوم 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1965 أخبر لوبيز لوروا بأن مغربياً تحت اسم جبايلي اتصل به هاتفياً، طالباً منه التوجه نحو جنيف، لكن لوبيز برر ذلك السفر بكونه سافر إلى جنيف ليوم واحد، هو يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وليس بعد أن تلقى مكالمة من جبايلي، وأن سبب سفره هو التقصي فيما يحدث هناك، وبدافع الشك في سفر في يومي 5 و6 تشرين الأول/ أكتوبر، إلى جنيف

صحبة الشتوكي، لتعقب بن بركة، لكن أمام المحكمة سيكشف أن لوبيز سافر إلى جنيف يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر بصحبة بوشسيش، ـ الذي وضع نفسه رهن الخاطفين لاحتجاز بن بركة ـ. وتساءل الدفاع عن سر وجود كل العناصر التي ساهمت في تخطيط وتنفيذ عملية الاغتيال يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر في جنيف، وأردف أن السبب الحقيقي لكل هذه التحركات في جنيف هو اختطاف بن بركة أو اغتياله في نفس اليوم، وأن سفر هذا الأخير إلى جاكارتا هو الذي أنقذه مما كان يخطط له.

ـ يوم 11 تشرين الأول/أكتوبر 1965

كشف التحقيق أيضاً أنه يوم 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1965 حرر أحد مساعدي لوروا، واسمه ميشيل، تقريراً حول موضوع سفر لوبيز إلى جنيف، فخلص لوروا إلى السبب الحقيقي لسفر لوبيز إلى جنيف يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1965، لكن التساؤل الذي طرح أثناء المحاكمة وبعدها، لماذا لم يخبر لوروا رؤساءه بهذه الخلاصات؟

جورج فيكون الذي انتهى به المطاف إلى الانتحار أو التصفية، كان مبعث قلق للطرف الفرنسي والمغربي على السواء، فقد زار لوبيز بمقر عمله كرئيس مصلحة في مطار أورلي، وصرح للوبيز بنوايا التقرب من بن بركة، وأدلى لوبيز بهذه المعلومات إبان التحقيق، وأعاده رئيس المحكمة في إحدى الجلسات، جاء في تصريح فيكون للوبيز، بأن المغاربة يريدون استغلال تقربه من بركة، لاختطافه، وربما لقتله، واشترط على لوبيز تلقي 100 مليون فرنك

فرنسي قديم لأي خدمة يقدمها في عملية التنفيذ، وطلب من لوبيز أن يخبر المغاربة بعرضه، وإذا لم تُلَبَّ طلباته، سينشر القضية في الصحافة. سجل لوروا يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر رواية ثانية حول الموضوع، لكن مرة أخرى لن ينقل هذه المعلومات إلى رؤسائه. يقول التقرير أن فيكون أخبر لوبيز أن سفره إلى القاهرة صحبة الشتوكي وبيرنيي يخبئ شيئاً ما، فإذا أرادوا مكروهاً لبن بركة، أنا أريد مالاً حالاً، وإلا أوصلت القضية إلى الصحافة (. . .) وبما أنك قريب من المغاربة، أخبرهم بالأمر».

أما الرواية الثالثة لفيكون، وهي التي تتضمن تصريحاً بعملية الخطف والقتل في حق بن بركة، وهي الرواية التي نقلها عميد الشرطة بوفيي، بعد استنطاقه للوبيز، جاء على لسان فيكون ما يلي:

Je ne suis pas dupe, les marocains veulent flinguer Ben Barka et moi aussi sans doute après. Je veux être payé pour ce que j'ai fait.

- يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر 1965:

قام فيكون يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر بزيارة فيليب برينيو مدير مجلة «Minute»، واقترح على المجلة نشر معلومات حول عملية يقوم بها المغاربة من أجل اغتيال بن بركة، وأنه سيحصل مع شركائه على 100 مليون فرنك قديم، وفي هذه المقابلة أظهر جورج فيكون لمدير الجريدة رسالة من أربع أو خمس صفحات موجهة إلى الكومندان الدليمي، ووفق شهادة برينيو، أنهى فيكون رسالته بالعبارة التالية:

«إما أن تؤدوا الثمن أو أحكي كل شيء للصحافة الفرنسية»، وحدد فيكون آخر أجل للتسديد هو الاثنين اللاحق، أي يوم 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1965.

إن هذا التهديد الذي أشهره فيكون، هو معرفته بحكم ماضيه في عالم الانحراف، بالمصير الذي ينتظر بن بركة بعد اختطافه، وأن الثمن الذي كان يطلبه هو بالأساس لضمان سكوته على الإعداد لعملية الاختطاف وما يلي ذلك. وجاء في شهادة المحامي لومارشان والنائب البرلماني وصديق فيكون، أن هذا الأخير زاره يوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر، وأخبره أنه سيفجر فضيحة، لأنه كان من المفروض أن يقبض من المغاربة 100 مليون فرنك، لكن ذلك لم يحصل. أي أن فيكون كان يعرف، يوم الاثنين صباحاً على أبعد تقدير، المصير الذي انتهى إليه بن بركة.

إنطلاقاً من هذه المعطيات، وبغض النظر عن مدى تورط لوبيز ولوروا في عملية تصفية بن بركة، فإنهما على الأقل كانا على دراية كاملة ومنذ 12 تشرين الأول/ أكتوبر بالمصير الذي ينتظر بن بركة.

بيد أن تشابك المصالح بين المخابرات المغربية والفرنسية، أو لضمان سرية عدد من الأشخاص الذين ساهموا من قريب أو بعيد في عملية الاختطاف، تم إخفاء وثيقتين، ويتعلق الأمر أولاً بوثيقة كانت بحوزة لوروا تحمل أسماء أربعة من الشخصيات المغاربة الذين كانوا يهتمون بأمر بن بركة، فقد أعطى لوروا هذه اللائحة إلى أحد مساعديه، وطلب منه تحرير ورقة حول الموضوع، وإرسالها

إلى المصالح المختصة، لكنه بعد ثلاث أرباع الساعة طلب من نفس المساعد التمهل، وبناء على معطيات وردت في رسالة الرئيس الجديد لمصالح المخابرات، إلى المحكمة، أن لوروا قال لمساعده: «المغاربة موضوع البحث لم يأتوا للنقاش مع بن بركة، ولكن لقتله، لا تفعل شيئاً، سأنظر في الأمر».

هل تعرف لوروا يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر على الهوية الحقيقية للمغاربة الأربعة الذين حلوا في باريس لتصفية بن بركة، وهل اكتشف مكانتهم ومسؤولياتهم في أجهزة المخابرات المغربية، وهل الكشف عن هويتهم سيؤدي إلى ضرر للمصالح الفرنسية - المغربية في مجال المخابرات المشترك، أو أن إخفاء أسماء هؤلاء، هو في الحقيقة تسهيل لعملية تنفيذ العملية من أجل مصالح مشتركة، أو أن الأمر جاء إلى لوروا من سلطات عليا داخل جهاز المخابرات الفرنسية أو من ديوان الوزير الأول بالتكتم حول شخصيات المغاربة الأربع؟

- يوم الجمعة 29 تشرين الأول/أكتوبر 1965:

وصل المهدي بن بركة يوم الجمعة إلى مطار أورلي في باريس، قادماً من جنيف حيث مقر سكنه. حطت الطائرة القادمة في الساعة التاسعة وعشرة دقائق. وصرح فيليب برنيي أن بن بركة هاتفه ليلة سفره ليؤكد له حضوره في موعد الغداء في مقهى ليب في حي سان جرمان، والذي كان سيعقد مع السينمائي فرانجي وصاحب السوابق، جورج فيكون، الذي لم يكن بن بركة يعرف شيئاً عن ماضيه الثقيل. غير أن رواية أخرى تقول أن أصدقاء بن بركة في

«منظمة تضامن» حذروه من المجموعة التي كان بن بركة ينوي الاتصال بها[1].

إن المهدي بن بركة فاتح صديقه هنري كيرييل من «منظمة تضامن» في شأن فيلم حول العالم الثالث، فرحب كيرييل بالفكرة، واقترح عليه اسم المخرج جوريس إيفان، لكن هذا الأخير لم يكن لديه الوقت للانكباب على الموضوع، فبحث بن بركة عن مخرج للعمل، وموازاة مع الخطوات التي اتخذها بن بركة قامت منظمة تضامن بالبحث عن هوية الأشخاص الذين اتصل بهم بن بركة حول موضوع الفيلم، فحذر هنري كيرييل صديقه من الشبهات التي تحوم حول بعض الأشخاص، أعضاء الفريق السينمائي، فاقتنع بن بركة بتحذير كيرييل.

دار موضوع اللقاء مع هذه المجموعة حول مشروع فيلم «باسطا»، والذي كان من المفروض أن تكون اللقطات الأخيرة منه من الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القارات الثلاث بكوبا. وسبق لبن بركة أن التقى بفرانجي وفيكون في القاهرة وجنيف، وكان مشروع الفيلم، كما كشفت التحقيقات فيما بعد، فخاً نصب لابن بركة لتنفيذ عملية اغتياله.

وفق كتيب صدر في باريس سنة 1975 حول المهدي بن بركة، تمت الترتيبات الأولى لاختطاف بن بركة ابتداء من شهر نيسان/ أبريل 1965، تحت إشراف رئيس «الكاب 1»، الذي حضر إلى باريس، بأمر من الجنرال أوفقير، وأن السلطات الفرنسية لم تكن

(1) Perrault - Paris - 1984 Un homme à part: Gilles, p 686.

تعلم شيئاً عن هذه الشخصية. وتبعاً لنفس المصدر، فإن أوفقير حضر إلى باريس، يوم 21 نيسان/ أبريل، ليشارك في إجتماع خصص لتحضير عملية الاختطاف[1].

فهل حضر هذا الإجتماع الطرف المغربي والفرنسي والإسرائيلي والأميركي؟

ذكر بتاريخ 21 نيسان/ أبريل أيضاً في البيان الذي صدر عن الكتابة العامة للحزب، في الذكرى الأولى لاختطاف بن بركة، 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1966، وذلك بناء على مجريات أطوار المحاكمة الأولى.

في ذلك اليوم ترك بن بركة حقيبته عند أصدقاء له وهو جو أوحنا، الذي كان عضو منظمة التضامن الأفرو ـ آسيوي في شارع جان ميرموز، وفي ملتقى الشونزاليزا التقى بالطالب الأزموري، والذي طلب منه بن بركة مرافقته إلى الموعد في السان جيرمان، لإعطاء رأيه في الفيلم المراد تنفيذه. ولعل هذا العمل الذي رتبه بن بركة كان نابعاً ربما من تحذير زميله كيرييل من الشبهات التي تحوم حول بعض الأفراد من الفريق السينمائي، وهذا الطالب في التاريخ، هو الذي كان وراء إشهار عملية الاختطاف، وكان الورقة التي لم يدخلها المختطفون في حساباتهم، ولم يستطيع منفذو الاختطاف أمام مقهى ليب، الحسم في أمر الأزموري. كان ذكاء بن بركة حاضراً، فرغم دقة التخطيط للاختطاف، كان الأزموري وراء إفشاء العملية، ولولا هذا الطالب لظلت عملية اختطاف واغتيال بن بركة

(1) Affaire Ben Barka. Témoignages et documents - U.S.F.P. France - 1975.

لغزاً محيراً إلى يومنا هذا، أو أنها كانت ستأخذ أبعاداً أخرى. إضافة إلى أن بركة والأزموري حضرا إلى المكان قبيل الموعد، وهو الاحتياط الذي اتخذه بن بركة في هذا الموعد ـ الفخ، وأفلح على الأقل في إرباك حساب المختطفين وبالتالي فضح عملية الاختطاف. وحسب شهادة جورج فيكون، فإن أوفقير أنّب كثيراً المختطفين لبن بركة على تركهم الطالب الأزموري على الرصيف، دون اعتقاله.

بينما بن بركة والأزموري يتجاذبان أطراف الحديث على الرصيف، تقدم نحوهما فجأة رجلان، الأول توجه إلى بن بركة مشهراً بطاقته، طالباً منه مرافقته في سيارة الشرطة ويتعلق الأمر بالضابط سوشون، في حين توجه رجل الشرطة الثاني ـ فواتو ـ إلى الأزموري طالباً منه الابتعاد. لم يبد بن بركة أي اعتراض في الصعود إلى سيارة الشرطة. وهذا الامتثال إلى أوامر سوشون أثار عدداً من التساؤلات حول عدم رفض بن بركة لطلب سوشون.

جاء في كتاب جيل بيرو «Un Homme à part»، الصادر في باريس، سنة 1984، معطيات صادرة عن رفاقه في منظمة تضامن، نجد في الصفحة 386 من هذا الكتاب، أن بن بركة الذي كان يعيش في شقته دون أخذ الاحتياطات التي كان يلجأ إليها عندما يتحدث إلى أحد، بفتح المذياع، لمواجهة كل احتمال تجسس على محادثاته. وأنه في سنة 1965، عندما كان الجميع ينتظر تبوّءه لرئاسة مؤتمر القارات الثلاث أصبح رجلاً منهكاً من خلال الاحتياطات التي كان يتخذها في حياته اليومية.

ليلة سفره إلى باريس تم الإتفاق بينه وبين جيهان فانجن على ترتيبات إقامته بباريس، إنه أول سفر لبن بركة إلى باريس باسمه الحقيقي، بعدما عمل مناضلو تضامن على ربط علاقات بينه وبين مستشاري ديغول، الذي اهتم كثيراً بالتحولات الجارية لموازين القوى في العالم بظهور القوة الجديدة، مؤتمر القارات الثلاث، ورئيسه المقبل بن بركة، خصوصاً وأن هنري كيرييل، كان ينظر بتفاؤل لسياسة فرنسا تجاه العالم الثالث، فمن ضمن ترتيبات مواعيد بن بركة في باريس أيضاً لقاء في قصر الإليزيه يوم 30 تشرين الأول/ أكتوبر، بين أحد مستشاري ديغول وبن بركة، ويضيف أصدقاءه في منظمة تضامن، أن هذه الخطوات جميعها أعطت لبن بركة إحساساً بالأمان لدى زيارته الرسمية هذه إلى فرنسا، ولقائه بأحد كبار مستشاري الجنرال ديغول. وقد رفض أن يكون في استقباله بمطار أورلي، مناضلو تضامن حتى لا يكون لهذا انعكاس سلبي، لدى الإليزيه، فهو إذن كان يعتبر نفسه ضيف الرئيس الفرنسي. ـ أثناء معارك البيانات بين مسؤولين مغاربة وديغول، تم التهديد بالكشف عن تقرير لبن بركة حول لقاءات مع ديغول ـ لكن ذلك لم يقنع أصدقاءه الفرنسيين، فتم التراضي على أن يلتقي بأحد أفراد منظمة تضامن في الساعة الخامسة من مساء يوم 29 تشرين الأول/ أكتوبر على أساس أن موعد وصول طائرته سيكون بعد الظهر، وبعد موعد اللقاء في المقهى، سيحمله فانجن إلى منزل أحد المناضلين جو أوحنا. يؤكد فانجن أنهم لم يكونوا على علم بالموعد في مقهى ليب. إذا كانت هذه المعلومات صحيحة، لماذا غير بن بركة موعد سفره من ظهر يوم الجمعة إلى التاسعة والنصف صباحاً؟

وعندما طلب منه الشرطي سوشون مرافقته في سيارة الشرطة، بعدما أبرز له البطاقة المهنية، تبعه دون اعتراض، لأن إحساسه بالأمن فوق التراب الفرنسي كان قوياً، خصوصاً، أنه سيستقبل داخل قصر الإليزيه، وربما ربط حضور الشرطة بالموعد المضروب في اليوم التالي. فإذا كان ذلك صحيحاً، هل كانت هناك أوساط داخل قصر الإليزيه غير راضية على التقارب بين بن بركة ورئيس الجمهورية الفرنسية، وأن موعد اللقاء سرب إلى الجماعة التي كانت تتهيأ لاختطافه أو اغتياله؟ هل كان تسريب موعد بن بركة ضمن الصراع القائم بين أجنحة متعددة داخل قصر الإليزيه، وأن بن بركة أدى ثمن ذلك؟ هل كانت هناك أطراف داخل أجهزة الدولة الفرنسية غير راضية على هذا التقارب بين رئيس مؤتمر القارات الثلاث المقبل، ورئيس فرنسا ذي الميول نحو العالم الثالث؟ هل استعملت الإدارة الأميركية بعض أوراقها الفرنسية لإفشال موعد السبت 30 تشرين الأول/أكتوبر؟ وخصوصاً وأن كوبا ستحتضن مكان مؤتمر القارات الثلاث، في ظل ما كان يعرف بالحرب الباردة. وأخيراً هل كان ذلك التقارب بين بن بركة وديغول يشكل خطراً على سياسة فرنسا تجاه المغرب، وبالخصوص مواقف المصالح الإقتصادية الفرنسية الكبرى؟

المهم من هذا وذاك أن الرئيس الفرنسي أعلن غضبه الكبير، واحتل الواجهة في قضية بن بركة، وهذا ما أثار استفهاماً لدى عدد من المراقبين، كتب في حينه أن أم بن بركة أرسلت رسالة، عن طريق أحد الصحفيين، إلى ديغول تطالبه فيها بالبحث عن ابنها، فكتب ديغول جواباً، يتعهد فيها بالبحث عن مصير بن

بركة، وعلم فيما بعد أن ذلك الجواب قد مر من القنوات الدبلوماسية، فزمجر وطلب أن تسلم الرسالة مباشرة إلى ماما فطومة، والدة بن بركة[1].

صعد بن بركة إلى المقاعد الخلفية بين سوشون وراكب آخر اسمه لوني، له ماض خاص في الإجرام. كان يجلس إلى جوار السائق رجل آخر برز اسمه بشكل جلي أثناء التحقيق والاستنطاق، ويتعلق الأمر بأنطوان لوبيز، وهو الذي كان يوجه السائق فواتو نحو مكان الاختطاف، باتجاه فونتني لوفيكونت، وبالضبط نحو فيلا يملكها بوشسيش، أحد وجوه الإجرام في فرنسا، ووفق رواية فرنسية، كان بوشسيش في استقبال الضحية والجناة، وصرح الشرطيان اللذان قاما بعملية الاختطاف، بأنهما لم يريا أي واحد من رجال العصابة التي احتجزت المهدي بن بركة في فيلا بوشسيش.

خصصت جريدة «لوموند» يوم 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1965 مقالات حول تطور التحقيق في اختطاف بن بركة، والذي مس في البداية الشرطيين: سوشون وفواتو، وأدت أقوالهما أمام قاضي التحقيق إلى استنطاق لوبيز. فقد صرح الشرطيان أنهما قاما بفعلتهما نظراً لدور لوبيز داخل مصالح المخابرات، التي كانت تنعت في الصحافة في البداية بهيئة رسمية، وأنهما كانا يعتقدان القيام بمهمة رسمية. واعترف لوبيز أمام قاضي التحقيق أنه حضر إلى موعد الاختطاف متنكراً بنظارات وبشارب مستعار استعاره قبل مدة من

---

(1) «نوفيل أوبسرفاتوار» 2 ـ 8 شباط/ فبراير 1966.

الشرطيين سوشون وفواتو. وأن فيكون رسم للشرطيين ملامح بن بركة، ليلتحق بعد ذلك بالمقهى، موعد اللقاء، حيث ينتظره كل من برنيي وفرانجي. وعندما حضر بن بركة والطالب الأزموري، كان ديباي وباليس يراقبان العملية في الجانب الآخر للطريق. ولحقا بسيارتهما سيارة الأمن التي كانت تقل بن بركة نحو فيلا بوشسيش. قال لوبيز لبوشسيش: «عليك أن تقول أننا حملناه إلى هنا لحمايته من محاولة اغتيال». بعد ذلك عاد لوبيز إلى باريس برفقة أحد الشرطيين، وهاتف الجنرال أوفقير الموجود في المغرب. وسيصرح لوبيز فيما بعد أن لوروا رئيس المصلحة التي كان يتعامل معها، أوحى له باتهام أوفقير، كان هذا عندما أحس لوبيز بأن الصديق لم يمد له الحماية أثناء التحقيق والمحاكمة. صرح إذن لوبيز أمام قاضي التحقيق، أن الشتوكي عضو في جهاز الأمن المغربي، وبإتفاق مع سلطات فرنسية، طلب منه استقطاب شرطيين فرنسيين، وأضاف أنه التحق في اليوم التالي بالمطار في الساعة الخامسة والنصف لاستقبال الجنرال أوفقير، الذي كان برفقة الدليمي ورجل آخر اسمه الحسيني. وأن لوبيز نقل الجنرال أوفقير إلى فيلا بوشسيش، في حين انتقل الدليمي والحسيني بوسائلهما الخاصة. وبعد تسليم مفتاح فيلته إلى أوفقير التحق بعائلته التي كانت في عطلة بمنطقة لواري.

لاحظ المحامون ومتتبعو قضية بن بركة، ومن خلال ما تم الكشف عنه خلال التحقيق أو المحاكمة، أن ردود فعل مصالح المخابرات الفرنسية (S.D.E.C.E)، عقب عملية الاختطاف كان مثيراً للانتباه، خاصة بالنسبة للوروا الذي لم يلتحق بعمله صباح يوم 29

تشرين الأول/ أكتوبر. وتوجه مباشرة إلى مطار أورلي، حيث وصله حوالي التاسعة والنصف، وهو نفس الوقت الذي وصل فيه بن بركة إلى مطار أورلي قادماً من جنيف، وبرر لوروا هذا التنقل بأنه حضر إلى المطار لاستقبال رئيسه الجنرال جاكيي، لكن المحكمة ستكتشف أن طائرة الجنرال كان موعد وصولها إلى المطار في الساعة الحادية عشرة وأربعين دقيقة، وليس التاسعة والنصف، كما أن لوبيز هو الذي يتكلف عادة بهذه الشكليات، وهي إجراءات قصيرة، كما اعترف بذلك لوبيز نفسه، والذي أخبر لوروا في صبيحة ذلك اليوم أنه لن يكون موجوداً في المطار، وأن زوجة لوروا هي التي تلقت المكالمة. وصرح بما يلي: «طلبت منها أن تخبر زوجها بالموعد مع المغاربة، وقد نطقت باسم بن بركة أوب ب، ولن يكون هناك أدنى خلط في ذهن لوروا عندما تخبره زوجته بمضمون المكالمة».

لاشك أن لوبيز كان يهيئ صحبة آخرين لوضع اللمسات الأخيرة لتنفيذ الاختطاف، إذ كان موجوداً في السيارة التي اختطفت بن بركة، وهو الذي كان يوجه سائق السيارة نحو فيلا بوشسيش. بعد انتهاء العملية هاتف لوبيز لوروا من نادي يدعى Vieux de la vielle، فأجابه أحد مساعدي لوروا، يدعى بواتيل، فأملى عليه لوبيز النص التالي:

«De la part de don Pedro, faire connaître à Thomas que le rendez-vous avait lieu à Fontenay, prés de chez moi».

وأكد بواتيل بعد ذلك تلقيه لهذه المكالمة، وأنه شبه متأكد أنه سلم المضمون إلى لوروا، عندما عاد هذا الأخير إلى مكتبه في

الساعة الرابعة بعد الظهر. لكن الوثائق التي قدمت إلى المحاكمة تنفي وجود تسجيل لهذه المكالمة، فهل كانت هناك عملية إخفاء من لدن مصالح المخابرات الفرنسية لنفي أي علم لها بعملية الاختطاف؟

وبقدر ما نجد عناصر المخابرات الفرنسية متورطة في عملية الاختطاف، بقدر ما نجد منحى نحو إنقاذ المصالح من تهمة التورط في عملية الاختطاف، والوثائق التي قدمت، تهم بالأساس الأشخاص قبل المؤسسة.

بعد ظهر يوم الجمعة 29 تشرين الأول/أكتوبر، ساعات بعد عملية الاختطاف، انتقل بوشسيش ولوبيز إلى مطار أورلي، في الساعة الخامسة والنصف، حيث اتصلا مرتين بهدف التحدث إلى أوفقير، وكشفت سجلات التلفون في المطار أن لوبيز كان يتصل بالرقم 03 ـ 201 بالرباط، لكنهما أبلغا ضابطاً مغربياً بأنهما حصلا على الطرد، وأن على أوفقير القدوم فوراً إلى باريس.

في الساعة التاسعة ليلاً تمكن لوبيز من الاتصال بأوفقير، الذي كان موجوداً في مكناس، وأخبره بنجاح العملية وضرورة حضوره، لكن أوفقير طلب مهلة للاستشارة. في الساعة العاشرة والنصف، اتصل أوفقير بلوبيز ليخبره بأنه سيصل إلى باريس يوم السبت 30 تشرين الأول/أكتوبر، حيث حل بمطار أورلي في الخامسة بعد الظهر، أما الدليمي فقد سبقه إلى باريس، قادماً من الجزائر، حيث حل بالمطار في الساعة الثانية ظهراً. ووفق الرواية الفرنسية رافق أوفقير والدليمي في تحركاتهما كل من الشتوكي، الذي أشير إليه في

تقرير لوروا إلى رئيسه الكولونيل بومون، بأن الشتوكي مكلف بمهمة مغربية، وطالب اسمه الماحي، وهو في الحقيقة عميد شرطة. قاد لوبيز أوفقير إلى فيلا بوشسيش، ليغادر بعدها مع عائلته إلى منطقة لواري.

استقر أوفقير والدليمي وشركاؤهما في فيلا لوبيز، الذي عاد إليها في نفس الليلة، والظاهر أنه كان مهتماً لمعرفة تطورات عملية الاختطاف. حل بفيلا لوبيز أيضاً أناس على متن سيارة تحمل لوحة السلك الدبلوماسي، ووفق رواية لوبيز فإن أوفقير لم يمض الليلة في الغرفة التي حجزها له الماحي في فندق «رويال ـ مونصو»، فقد تنقل كثيراً تلك الليلة، وغادر باريس في اتجاه جنيف في الساعة الثامنة وثماني دقائق صباحاً. أما الدليمي وبقية أفراد المجموعة المغربية فقد غادروا مطار أورلي في نفس اليوم، وتبعهم بوشسيش يوم الاثنين 1 تشرين الثاني/نوفمبر. في نفس اليوم أيضاً عاد الدليمي إلى باريس وتبعه أوفقير يوم الثلاثاء، للمشاركة في حفل إتمام تدريب عدد من العمال بمقر وزارة الداخلية الفرنسية بحضور وزير الداخلية الفرنسية روجي فري، وتوبع الحفل مساء في إقامة رسمية، وهناك سلم إلى باليس، أحد المشاركين في عملية الاختطاف، مبلغ مليون فرنك فرنسي قديم، لتدبير عملية فراره من فرنسا. في صباح يوم الخميس 4 تشرين الثاني/نوفمبر، غادر أوفقير والدليمي بسرعة العاصمة الفرنسية، لتقدم البحث من عدد من الأجهزة المختلفة، والتي بدأت تربط اختفاء بن بركة بتقارير سابقة للمخابرات الفرنسية عن مشاريع أشرف عليها أوفقير للتخلص من بن بركة.

بعد عملية الاختطاف لم يتمكن الأزموري من إبلاغ الطلبة الإتحاديين بباريس، باعتقال بن بركة، من قبل شرطيين فرنسيين، إلا في الساعة الثالثة بعد الظهر. وهناك رواية تقول بأنه اختفى عن الأنظار لمدة ثلاثة أيام، لكن العودة إلى الأحداث تثبت أن الأزموري أخبر أصدقاء بن بركة في نفس يوم اختطافه، وإلا كيف عرف الطاهري، صديق بن بركة، نبأ اختطافه في نفس اليوم. وفي الساعة السابعة مساءً كان الجميع من مناضلي الإتحاد الوطني للقوات الشعبية، وصحافيين، على علم باختطاف بن بركة. أحد أصدقاء بن بركة في باريس، واسمه الطاهري، اتصل بعدد من القياديين الإتحاديين، وحاول إعلام أصدقاء بن بركة الفرنسيين، ولكن دون جدوى.

- يوم السبت 30 تشرين الأول/أكتوبر 1965:

في صباح يوم السبت 30 تشرين الأول/أكتوبر، وفي الساعة الحادية عشرة، علم وزير الداخلية باختطاف بن بركة من قبل شرطيين فرنسيين. في الساعة الثالثة والنصف هاتف العميد المركزي شاروندبير، من الاستعلامات العامة التابعة لولاية أمن باريس، مصالح S.D.E.C.E وطلب من ضابط المداومة إن كان على علم باختطاف بن بركة، فأجاب الضابط بأن لا علم له بهذه القضية، وفي مكالمة أخرى سلم نفس الضابط للعميد شاروندبير، عنوان ورقم هاتف محمد الطاهري، أحد أصدقاء بن بركة المقيمين في باريس. وهنا تساءل المحامي ستيب إبان المحاكمة: لماذا لم تسلم المصلحة الثالثة كل ما لديها من معلومات إلى مصالح الاستعلامات

في باريس، ولِما أنكر مسؤولوها معرفتهم بالقضية؟ وتزداد الأمور غموضاً بالنسبة لهؤلاء، عندما اختفوا من الساحة، مستغلين عطلة نهاية الأسبوع الطويلة، والتي صادفت عيد الموتى في 1 تشرين الثاني/ نوڤمبر. في صباح يوم السبت 30 تشرين الأول/ أكتوبر، أخبر الطاهري إدغار فور بما تعرض له بن بركة، وطلب منه الاتصال بالسلطات الفرنسية، وإخبار جريدة «لوموند»، عن طريق جان لاكوتير. في الساعة الثانية عشرة ظهراً أخبر الطاهري من قبل جان لاكوتير، ومن طرف بعض المسؤولين الفرنسيين، أن بن بركة ليس بين يدي الأمن الفرنسي.

أبلغ والي أمن باريس بابون، وفق تصريحه أمام المحكمة، وزير الداخلية بالخبر في الساعة الحادية عشرة والنصف من يوم السبت. وبابون هذا يعرف جيداً موقع المهدي بن بركة في الساحة السياسية المغربية، فقد كان عميد شرطة الرباط سنة 1952، وكان يتابع تحركات بن بركة إبان فترة النضال من أجل الإستقلال.

في منتصف نهار السبت 30 تشرين الأول/ أكتوبر، كانت الحكومة الفرنسية إذن على علم بجريمة اختطاف بن بركة فوق التراب الفرنسي. لكن لا أحد حرك ساكناً، وهو الشيء الذي أثار حفيظة دفاع الطرف المدني إبان المحاكمة. لم تعلن الخطوات الأولى للقيام ببحث في الموضوع إلا يوم الأحد 31 تشرين الأول/ أكتوبر بعد الظهر، كما أكد ذلك عميد الشرطة مارشان، الذي أكد الجميع أنه لم يكن في مستوى الحدث، إذ لسبب أو لآخر لم يبدأ بالقيام بالإجراءات الأولى للبحث إلا يوم الأحد 31 تشرين الأول/

أكتوبر، في الساعة السادسة وخمس وأربعين دقيقة، حيث وزعت برقية على مراكز الشرطة حول اختطاف بن بركة. ويظهر أن هذه البرقية لم يتعد مفعولها إلى البحث في كل ما ينتقل بين المغرب وفرنسا، ولم يشمل أيضاً مراقبة الأشخاص الذين ساهموا في عملية الاختطاف ومن بينهم، بوشسيش، الذي سافر إلى المغرب يوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1965 في الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة.

تم إخبار عميد الشرطة مارشان من قبل الطاهري، الذي سبق ذكره، بأن أوفقير موجود في فرنسا، لكن لا أحد أخذ بعين الاعتبار هذه المعلومات، واختفت ورقة المعلومات التي تخص الجنرال أوفقير ووصوله إلى باريس يوم 30 تشرين الأول/ أكتوبر في الساعة الخامسة والنصف، ولم يعثر عليها أحد.

في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر، استقبل مارشان، زيارة فيليب برنيي، ودار الحديث حول موضوع اختطاف بن بركة. كان برفقة مارشان مساعده كيرلان، طلب مارشان من برنيي، فيما إذا كان يشك في أحد، فأجابه:

«نعم، لدي شكوك، فقد أخبرني المهدي بن بركة بالمحاولات التي كانت تستهدف تصفيته، وأن الجنرال أوفقير وراء ذلك».

فقال مارشان، وإذا كان الفاعل هو الجنرال أوفقير، فأجاب بيرنيي:

«لن يخرج بن بركة منها سالماً، إني أعرف فظاعة أوفقير، إنه رجل يقتل، وهذا معروف عند الجميع».

ومع كل هذه المعطيات، لم يخلص عميد الشرطة، الذي كان يقوم بالمهمة بالنيابة إلى الربط، في نفس الوقت، بين اختفاء بن بركة وحضور أوفقير إلى باريس، واعترف مارشان بذلك أمام المحكمة. ومما زاد الطين بلة أن شهادة بيرنيي لم توضع في الملف، فقد ظهر له أن اتهام وزير الداخلية المغربي أمر خطير جداً.

كان العميد كاي، من الاستعلامات العامة، أشد انتباهاً لما يجري، ويظهر من خلال تسلسل الأحداث، أنه كان يدرك خطورتها. وهذا ما دفع دفاع الطرف المدني إلى الشك في نفس الوقت في نوايا مارشان وكاي على السواء. وأكد المحامي بريكويي أن مارشان كان يعلم بما سيجري من أحداث.

كان عميد الشرطة كاي، صديقاً للمحامي والبرلماني لومارشان، الذي هو بدوره صديق ودرع لجورج فيكون صاحب السوابق في عالم الإجرام، وقد تبدو من هذه العلاقات الروابط التي تجمع بين مسؤولين من الأمن وعناصر إجرامية، وهي نفس الظاهرة التي سوف تبرز من خلال علاقات عملاء المخابرات الفرنسية مع أصحاب السوابق، من خلال الحلقة التي تجمع بين لوروا ولوبيز وبوشسيش ولوني وغيرهما. وهي نفس الشبكة التي خططت وساهمت في تنظيم الاختطاف، بل حاولت في بعض اللحظات تضليل البحث عن بن بركة، والتستر على معلومات لها أهميتها، لو كشفت في حينه، أي لو قام هؤلاء الموظفون الفرنسيون بواجبهم لربما أخذت قضية بن بركة منحى آخر.

ـ يوم 1 تشرين الثاني/نوڤمبر 1965:

أدت مواكبة كاي للأحداث قبل وأثناء وقوعها إلى جمع المعلومات حول عملية الاختطاف، منذ يوم الاثنين 1 تشرين الثاني/نوڤمبر 1965، وذلك بفضل مخبرين أمثال كوهيي وفينيو وورث ومارفيي وآخرون، وبفضل هؤلاء تم جمع معلومات أخرى في صباح يوم الثلاثاء 2 تشرين الثاني/نوڤمبر. كان فيكون يحكي في الحانات أنه شارك في عملية اختطاف بن بركة. كان وراء هذه المعلومات كل من جان مارفيي وجيرالد كوهيي، فقد التقى الاثنان فيكون في حانة تسمى Courrier de Lyon، مسائي 29 و30 تشرين الأول/أكتوبر. في مساء يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر التقى فيكون برفيي وكوهيي، وفهما منه أن أحداً اختطف اليوم، وفي مساء اليوم التالي، صرخ فيكون أمام نفس الشخصين، وفي نفس الحانة:

«Ca bouge, ça va bouger».

إنطلاقاً من هذه المعلومات، حاول كاي الاتصال بالمحامي لومارشان، الذي هو في نفس الوقت صديق فيكون وكاي، وتمكن من ذلك يوم الثلاثاء 20 تشرين الثاني/نوڤمبر، في الساعة الواحدة ظهراً. كان فيكون متلهفاً لسرد القصة من ألفها إلى يائها، وكما لاحظ المحامون في حينه، أن فيكون كان يرمي من وراء ذلك إلى خلق فضيحة داخل الأوساط الرسمية الفرنسية، ليسهل إخفاء عملية الاختطاف والاغتيال، فقد كان فيكون، وفق شهادة صديقه المحامي لومارشان جد حذر، وكان بعمله هذا يهدف إلى عدم توريطه وحده في العملية، خصوصاً، وأنه استعمل في خطوة التقرب من بركة، إذ

كان عضواً في الفريق السينمائي، وأكد لومارشان، أن فيكون ما كان أن ينخرط في هذه العملية لو لم يكن متأكداً من أنه لن يتعرض إلى أي عقاب. ويمكن أن نضيف أن الأمر كان بالنسبة لهذا الرجل خدمة يجب أن يؤدى عنها، ولذلك كان يلح على تسليمه مبلغ 100 مليون فرنك فرنسي، مقابل الخدمات التي أداها إلى المغاربة. وكما كتب في حينه، ألم يهاتف لوبيز، لوروا أمام فيكون، ليثبت له أن المصالح الفرنسية وراء العملية؟ وعندما تكلم فيكون لصديقه لومارشان ما جرى، كان يعرف حتماً أن كلامه سيصل إلى عميد الاستعلامات العامة كاي، لكن لم يصرح بأي اسم من الجماعة التي اختطفت بن بركة، وربما كان هذا هو المنطق السائد في وسط العصابات، ولذلك تمحورت تصريحات جورج فيكون حول عملية اختطاف بن بركة وتصفيته. ولم يمنع كل هذا من انتقال فيكون إلى الدار الآخرة شهوراً قليلة بعد اغتيال بن بركة، خصوصاً بعد أن افتضح أمره، وأصبح يشكل تهديداً على الآخرين، فوُجد منتحراً في الوقت الذي حاصرت قوات الأمن منزله.

لم يسلم كاي كل المعلومات التي كانت بحوزته إلى ضابط الشرطة، الذي كلف بالبحث.

ـ يوم 2 تشرين الثاني/نوڤمبر 1965:

عندما عاد الكولونيل بومون إلى عمله يوم 2 تشرين الثاني/نوڤمبر، تساءل لماذا لم يتصل به لوروا على رقم هاتفه الخاص، فأجاب هذا الأخير، إنه كان يأمل بالحصول على معلومات جديدة. لكن لوروا تراجع أمام المحكمة عندما أحس بالبساط يسحب من

تحت رجليه، إنه هاتف بومون، وأن امرأة أجابته بأن الكولونيل في عطلة. فعقب بومون على ذلك بأن لوروا يكذب. والسؤال المطروح أيضاً هل أعلم لوروا رئيسه بالمكالمة التي جرت بينه وبين لوبيز يوم 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1965.

المثير للانتباه في هذا المسلسل من الأحداث، هو الصمت الطويل للوروا، والذي أراد لعب دور الواجهة في المحاكمة إلى أن اكتشف أنه وحيداً أمام المحاكمة، وأنه سيؤدي الثمن وحده.. فقد تلقى لوروا يوم 31 تشرين الأول/ أكتوبر في الساعة الحادية عشرة وست وثلاثين دقيقة، مكالمة طويلة من لوبيز، الذي التحق بعائلته في بيلكارد بمنطقة اللوار. وانتظر لوروا إلى يوم 2 تشرين الثاني/ نوڤمبر لكتابة ورقة حول موضوع المكالمة الهاتفية بين الرجلين، ثم وجه الورقة إلى رئيسه بومون، لكنه لم يتذكر كل ما جاء في المكالمة، وكل ما تذكره أن سأله لوبيز، هل سمعت بخبر اختطاف بن بركة، وأضاف:

Il y a de l'Oufkir la - dessous.

وتفاجأ الجنرال جاكيي أمام المحكمة من أن لوروا لم يخبره بموضوع المكالمة بينه وبين لوبيز. ويظهر تورط لوروا في الأحداث التي تلت افتضاح العملية، فمباشرة بعد المكالمة المذكورة أعلاه بين لوبيز ولوروا يوم 31 تشرين الأول/ أكتوبر، اتصل ضابط الشرطة لوبون من ولاية أمن باريس بمصالح المخابرات في الساعة الثانية عشرة وخمس وأربعين دقيقة، طالباً إذا كان أحد ضباط المصلحة قد اتصل ببن بركة يوم 29 تشرين الأول/ أكتوبر، لكن تحت أوامر

لوروا، كانت الإجابة بالنفي في الساعة الواحدة والربع، وبرر لوروا أن لوبيز ليس ضابطاً في المصلحة، لكنه مخبر فقط.

لم تأخذ الأمور مجراها الحقيقي في قضية بن بركة إلا يوم 2 تشرين الثاني/نوڤمبر، إذ بدأ لوروا الاتصال برئيسه بومون وإخباره بموضوع مكالمة 31 تشرين الأول/أكتوبر. اتصل بعد ذلك بالجنرال جاكيي، ليتناول طعام الغداء مع الضابط كاي من الاستعلامات العامة، الذي أخبر لوروا بأن لوبيز اشترك في عملية الاختطاف، جاء الخبر من أحد مخبري الاستعلامات العامة، الذي نقل الخبر عن المحامي والبرلماني لومارشون، الصديق الحميم لجورج فيكون. وأضاف كاي بأن S.D.E.C.E غارقة في مستنقع من. . .، لكن لوروا كان يجيب بأنه لا يعرف شيئاً عن القضية. وبناءً على المعلومات التي وصلت إلى كاي، فمن المرجح أن أوفقير أجهز على بن بركة بخنجر. . .

إن إجابات لوروا على المعلومات التي كان يتوفر عليها الضابط كاي، جعلت هذا الأخير يعي أهمية المعلومات التي كانت بحوزته، لأنه شك في رد فعل لوروا تجاه ما دار بينهما من حديث.

يظهر من خلال تصرف لوروا يوم 2 تشرين الثاني/نوڤمبر أنه تفاجأ لرد الفعل حول اختطاف بن بركة، فقد دبت حركة قوية داخل مصالح S.D.E.C.E، وتوجهت بعثة من هذه المصالح إلى ولاية أمن باريس، بناء على توصية الجنرال جاكيي. كانت البعثة مكونة من كامب، مدير مساعد في مصلحة مكافحة التجسس، وكانت له مهمة الاتصال بالأمن، ومن كاين ولوروا.

لم يبلغ كامب الشرطة بتقرير لوروا المؤرخ في 22 أيلول/سبتمبر1965، وأعلمهم أن المخابرات الفرنسية لا تقف وراء عملية الاختطاف. . وأثناء ذلك لم يذكر كامب ما يعرفه عن الجنرال أوفقير رغم توفر المعلومات لدى مصالح المخابرات من مشاركته في العملية، وكان الحديث في هذا الإجتماع مقتصراً على ما جاء في تقرير لوروا ليوم 22 أيلول/سبتمبر والفرقة الخاصة التي كلفت بملف بن بركة والكومندان الدليمي. . . ودار الحديث حول لومارشان صديق فيكون.

في هذا الوقت كان لوروا يملك معلومات هامة، لكنه أخفى كل شيء عن علاقاته بالفريق المغربي، خصوصاً وأن هناك أخباراً تداولت حول علاقة لوروا بالشتوكي أو برئيس «الكاب 1»، إذ تناول الرجلان طعام الغداء بمطعم يقع في شارع Oberkamp، كما كشف الكولونيل أمام المحكمة أن مصالحه هيأت ملفاً حول بيرنيي، الذي شارك في الإعداد للاختطاف، من خلال الفريق السينمائي.

يظهر من سياق الحديث أن التقرير الذي حمله بومون إلى الشرطة كان متجاوزاً، بل إن الثغرة التي فتحتها مصالح الاستعلامات العامة في قضية بن بركة كانت سبباً في فضح تواطؤ عدد من مصالح المخابرات الفرنسية. فتقرير بومون، كان ينقصه عدد من المعطيات، بالإضافة إلى أنه لم يشر إلى موضوع المكالمة التي جرت بين لوروا ولوبيز، يوم 31 تشرين الأول/أكتوبر. كما أن تقرير بومون لا يشير إلى لوبيز وحضور أوفقير والدليمي إلى باريس، والليلة التي أمضاها أوفقير في منزل لوبيز، ولم يتطرق

أيضاً إلى حركات الذهاب والإياب الليلية في منطقة أورموا. اعترف لوبيز بعد ذلك أمام المحكمة أن التقرير الذي حمله بومون إلى الشرطة لا قيمة له.

بهذه المعطيات الناقصة والموجزة جداً حلت بعثة S.D.E.C.E بمصالح الشرطة يوم 2 تشرين الأول/أكتوبر 1965 في الساعة الثالثة بعد الظهر، وكان الإجتماع في مكتب كودار، مدير ديوان المدير العام للأمن الوطني. وصل لوروا متأخراً إلى الإجتماع، وكما فسر لكودار، تأخر عن الموعد، لأنه كان يقوم بعملية تمحيص لبعض المعلومات، والحقيقة أنه كان على موعد مع لوبيز في نفس الوقت. وبدل أن تدلي مصالح المخابرات بما لديها من معلومات حول عملية اختطاف بن بركة، كان همها أن تتوصل إلى ما تعرفه الشرطة عن القضية، وصرح كودار أنه أحس في هذا اللقاء بأنه يخضع لاستجواب، أكثر منه حوار حول القضية. وعندما وصل لوروا إلى موعد الإجتماع في نهاية الجلسة لخص لزميليه كامب وكاين، ما دار بينه وبين لوبيز.

في الساعة الرابعة بعد الظهر، انتقلت هذه البعثة إلى مكتب ديوان والي الأمن، سامفاي، وأقسم كامب أمام مدير الديوان أنه لا يعرف شيئاً عن القضية. صرح كاين أمام المحكمة، بأنه في هذا الإجتماع قال عميد الشرطة كاي لأعضاء بعثة المخابرات، وإذا أثبت لكم أن لوبيز شارك في عملية الاختطاف، فحاول لوروا التغطية على لوبيز بأن هذا الأخير صرح بكلمة الشرف أنه لم يشارك في العملية، وطلب من سامفاي أن يأخذ بعين الاعتبار قيمة لوبيز

لدى مصالحه، وأنه إذا ثبتت مشاركته في العملية فإن مصالح المخابرات لن تحميه.

ونخلص من وراء كل هذا أن لوروا لعب دوراً مشبوهاً في عدم ربط المعطيات وإيصالها إلى كل المصالح، وهو الشيء الذي سهل مأمورية كل المتورطين في عملية الاختطاف والاغتيال في مغادرة التراب الفرنسي بكل طمأنينة.

في الوقت الذي كان فيه الجميع مقتنعين بتعدد الأطراف في عملية الاختطاف والاغتيال، كان لوروا يفبرك التقارير الخاطئة، إذ صرح الجنرال جاكيي أمام المحكمة، ومنذ الجلسات الأولى، أن الجميع، ومنذ 2 تشرين الثاني/نوفمبر، كانوا مقتنعين بمشاركة أوفقير والدليمي في عملية الاختطاف. وكما لاحظ الدفاع، فإن الجنرال جاكيي، لم يخبر الحكومة الفرنسية بهذا الاقتناع الذي وصل إليه الجميع يوم 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1965.

كان يوم 2 تشرين الثاني/نوفمبر حاسماً في تطور قضية اختطاف بن بركة، وأحس يومها لوروا بوقوعه في قفص القضية، كان يومها على موعد مع لوبيز بمقهى Le Bougnat، في الساعة الثامنة ليلاً، وهو المقهى الذي كان ملك لزوجة أحد مساعديه يدعى لونوار، وأحس لوبيز ولوروا بانغلاق الدائرة عليهما، كان لوروا تائهاً، ويردد:

Mon petit vieux, je saute, je saute.

في نفس الوقت كانت مصالح الشرطة تبحث عن لوبيز، الذي اختفى عن الأنظار، وحين كان سامفاي يتحدث إلى لوروا ظهر ذلك

اليوم 2/ 11/ 1965 كان يؤكد على لوروا بأن يتقدم لوبيز إلى مصالح الشرطة لتسليم نفسه، فأجاب لوروا بأنه سيفعل ذلك، لكنه لم يذكر أنه رآه قبيل ذلك اللقاء بقليل، وأنه على موعد معه في المساء. وفي لقائهما بالمقهى مساء يوم 2 تشرين الثاني/ نوڤمبر طلب لوروا من لوبيز تسليم نفسه إلى الشرطة، ولكن في صباح الغد.

اعتقد محامو الطرف المدني بأن إتفاقاً حصل بين كاي والمحامي لومارشان على ألا يشمل البحث فيكون، نظراً للمعطيات التي يعرفها حول الإعداد للاختطاف والاغتيال. خصصت مجلة «نوفيل أوبسرفاتور»، في عدد 20 شباط/ فبراير 1966، مقالاً بقلم كلود أنجلي حول قضية بن بركة، ذكر فيه أن روجي فري، وزير الداخلية، وصديق كاي ولومارشان، أكد في عديد من المرات، أن كاي زار لومارشان في نهاية صبيحة 2 تشرين الثاني/ نوڤمبر، وأن فيكون كان أيضاً حاضراً معهما، وأنه أسرّ بتفاصيل حول القضية. كان روجي فري يكيل المديح لنفسه، إذ ذكر، وفق كاتب المقال، بأن تحت إلحاحه اهتم صديقه كاي بالموضوع، وأن المعلومات المهمة الأولى جاءت عبر هذا اللقاء. وتساءل الصحفي، ألم يكافئ كاي، جورج فيكون بإبقائه طليق، ولماذا لم يبحث الأمن، ولمدة شهرين عن فيكون، وأن روجي فري كان يتفاوض مع أوفقير والدليمي في اليوم الثالث من تشرين الثاني/ نوڤمبر، عندما أرسل مساعديه أوبير وبوزي، إلى مأدبة العشاء التي أقيمت في السفارة المغربية. هذه المعطيات لم يكذبها في حينه المحامي لومارشان، لكن أمام المحكمة تراجع عنها، علماً أن في شباط/ فبراير 1966 كانت تجري ظروف أخرى، غير ظروف المحاكمة التي أودت

بمصير عدد من المسؤولين في المخابرات والأمن الفرنسي، وكادت أن تعصف بمسؤولين كبار في نفس الأجهزة، دون استثناء مسؤولين سياسيين في وزارة الداخلية وديوان الوزير الأول، بل حتى داخل قصر الإليزيه. وهذا ما نبه إليه الدفاع حول الدور الذي لعبه لومارشان في تحويل مجرى البحث من أجل أهداف خاصة.

في نفس المقال أشار الصحفي إلى التداخل الحاصل بين أوساط الإجرام والمخابرات وأجهزة الأمن والمسؤولين السياسيين، فوزير الداخلية فري صديق للومارشان، وعلى علاقة مع عميد الشرطة كاي، ولومارشان البرلماني والمحامي له علاقة حميمية مع لوبيز وفيكون. وعندما طرحت مسألة استقالة لومارشان من البرلمان دافع فري بقوة عن صديقه.

عاد المراقب العام بوفيي إلى مقر عمله، فاستلم ملف بن بركة من عميد الشرطة مارشان، الذي كان يقوم بالمهمة بالنيابة. لكن ولاية الأمن لم تسلمه كل المعطيات المرتبطة بالملف. في الساعة الثامنة مساء اتصل به كاي، ليعطيه بعض المعلومات حول لوبيز ومساهمته في الاختطاف.

ـ يوم 3 تشرين الثاني/نوڤمبر 1965:

يوم 3 تشرين الثاني/نوڤمبر 1965 جاء الشرطي سوشون عند مدير الشرطة القضائية واعترف له بمساهمته في اختطاف بن بركة. وبعد ذلك سيأخذ لوبيز إلى مقر الشرطة. وهناك اعترف لوبيز بمشاركته في عملية اختطاف بن بركة، مصرحاً بأن آخر من رأى بن بركة قد يكون الجنرال أوفقير.

في يوم الاثنين 3 تشرين الثاني/ نوفمبر، بعد الظهر، كانت الشرطة قد استوفت عناصر جريمة اختطاف بن بركة، تحت إشراف أوفقير، الذي كان في نفس الوقت يحضر حفلة كوكتيل على شرف إنهاء بعض أعمال التدريب في باريس. وكما لاحظ دفاع الطرف المدني، كان بإمكان المراقب بوفيي طلب استماع لأوفقير، لكن هذا المسؤول الأمني قرر إرجاء الاستماع من جديد للوبيز إلى الساعة الواحدة ليلاً من ليلة 3 ـ 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، والقيام بتفتيش مكان سكن لوبيز. ولم يصل طلب الاستنطاق إلى وزير الداخلية الفرنسي بشأن أوفقير ومن معه إلا في الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة، في حين حلقت الطائرة التي تقل أوفقير والدليمي في الساعة التاسعة وخمس وخمسين دقيقة. جرت الأمور، وكأن كل شيء مرتب لكي يغادر أوفقير فرنسا دون أدنى ملاحقة. استند رؤوف أوفقير في كتابه، «الضيوف»، الذي صدر في مؤخراً، إلى العلاقات المتميزة التي كانت تربط بين أوفقير وعدد من الأجهزة الفرنسية، خصوصاً داخل جهاز الجيش الفرنسي والمخابرات.

تلقى لوروا في صباح يوم 3 تشرين الثاني/ نوفمبر أمراً من رئيسه بومون بالابتعاد عن التحقيق في قضية الاختطاف، ومرة أخرى لاحظ محامو الدفاع، أن مصالح S.D.E.C.E، مهتمة بمصير مخبرها لوبيز أكثر من اهتمامها بالبحث عن بركة. وأثبتت الوقائع أن مصالح المخابرات تحركت في كل الاتجاهات لتضليل تحريات الشرطة الفرنسية، والسؤال الذي طرح في حينه: لماذا بذلت مصالح المخابرات كل هذا الجهد لتضليل وعرقلة البحث؟

في الوقت الذي اجتمعت معطيات عدة على مشاركة العناصر المغربية والفرنسية في عملية الاختطاف، أثارت هذه المعطيات دفاع الطرف المدني، فتحدث المحامي ستيب أمام المحكمة قائلاً:

«ليس من شأن شرطي أن يوجه اتهاماً، إن هذا دور قاضي التحقيق، والحالة هذه أنه يوم 3 تشرين الثاني/نوفمبر عين السيد زولنجر قاضياً للتحقيق. ابتداءً من هذه اللحظة، كان من حق السيد زولنجر وحده فقط، التقرير في إقرار اتهام أم لا، أو على الأقل الاستماع كشاهد إلى أوفقير والدليمي والعشعاشي، والذين كانوا آنذاك على الأراضي الفرنسية (. . .) لماذا لم تعملوا أي شيء لمنعهم من مغادرة أورلي يوم 4 (تشرين الثاني/نوفمبر)»[1].

كان رد والي أمن باريس موريس بابون، أنه من غير الحكمة في هذا الوقت اتهام الجنرال أوفقير، الذي كان يعتبر صديق فرنسا، وأحد الضباط العسكريين السابقين في الجيش الفرنسي، وأعلن ثقته في صديق فرنسا.

كان وزير الداخلية الفرنسي قد اقتنع تماماً بتورط أوفقير في عملية اختطاف بن بركة، وهو ما أسرَّ به إلى مدير الأمن الوطني، كريمو، وطلب منه، بما أنه سيحضر حفلة في مقر السفارة المغربية، أن يتحدث مع أوفقير حول الموضوع، وأن يسجل ردود فعله. أثناء سهرة السفارة، وصلت أخبار إلى المغرب، عن العثور على جثة في إسون، فبلغ سفير فرنسا في الرباط مخاوفه إلى باريس، وتحدث إلى جاك أوبير، وفرانسوا دولابولاي، الموجودين

(1) Affaire Ben Barka. Témoignages et documents - U.S.F.P. France - 1975.

في السفارة المغربية، إبان حفلة المساء. وأثارت هذه المكالمات فضول أوفقير، الذي لم يتورع عن نزع السماعة، وطلب من السفير الفرنسي الموجود على الخط، سبب مكالمته ومخاوفه.

لكن الموظفين الفرنسيين لاحظا مباشرة بعد ذلك، رغبة وتسرع أوفقير في مغادرة فرنسا، والغريب أن دولابولاي، ساعد أحد موظفي السفارة المغربية على الاتصال بإدارة الخطوط الفرنسية لحجز وبسرعة مقاعد نحو المغرب، وهكذا سجل مكتب الحجز بخصوص هذه المقاعد، أنها حجزت بتوصية من الشؤون الخارجية.

- يوم 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1965:

في صباح يوم 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1965 غادر أوفقير والدليمي باريس باتجاه المغرب، في حين توجه العشعاشي نحو جنيف، وتساءل محررو الكتيب، الذي صدر في باريس سنة 1975، عن سبب توجه العشعاشي إلى جنيف[1].

والتساؤل قد يرتبط بالحديث عن الوثائق التي كانت بحوزة بن بركة بجنيف، والمتعلقة بمؤتمر القارات الثلاث، وبمنظمة تضامن، التي كانت تجمع عدداً من المنظمات التحريرية والثورية في العالم.

ومع هذه العودة السريعة من طرف أوفقير ومن معه، فإن السلطات الفرنسية ورغم المعلومات المتوفرة لديها، ورغم اعتقال لوبيز وسوشون، فإن أفراد العصابة الفرنسية، باليس ولوني وديباي

(1) «Affaire Ben Barka. Témoignages et documents» - P. 46.

تمكنوا أيضاً من مغادرة الأراضي الفرنسية بسهولة، علماً أن سوشون غادر فرنسا منذ 1 تشرين الثاني/ نوڤمبر، كان أفراد العصابة الفرنسية قد دخلوا منذ فترة في مفاوضات مع أوفقير، اتصل باليس بالماحي، في فيلا سعيد، بعدما تعذر عليه الاتصال بأوفقير، ليطلب هو ورفاقه لقاء مع وزير الداخلية المغربي، الذي رأى في الطلب مجازفة كبيرة. لكن الفرنسيين ألحوا على الحصول على المال للفرار نحو المغرب، فتلقوا من الدليمي مليون فرنك.

حينما نشر بوفيي إعلان البحث عن العناصر الفرنسية، يوم 4 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1965، في الساعة الواحدة ظهراً، كانت هذه العناصر كلها قد غادرت فرنسا.

لم يبح الشرطيان سوشون وفواتو بكل ما يعرفان أمام مدير الشرطة القضائية، ماكس فيرني إلا يوم 3 تشرين الثاني/ نوڤمبر، لكن في المساء ذاته، تلقى والي الأمن تعليمات من وزير الداخلية، بشأن إرجاء استنطاق الشرطيين، لأن هناك خطوات دبلوماسية ستتخذ إزاء الحكومة المغربية. ولم يخبر فيرني، المراقب العام بوفيي، بتوقفه عن استنطاق سوشون وفواتو. ولم يعلم المراقب العام إلا مساء يوم 6 تشرين الثاني/ نوڤمبر بأن الاستنطاق توقف بأمر حكومي. وكما لاحظ دفاع الطرف المدني، فإن توقف استنطاق الشرطيين له انعكاسات كبيرة على سير التحقيق. وسيظهر فيما بعد أنه إذا كان أمر بوشسيش قد حسم يوم 9 تشرين الثاني/ نوڤمبر، بالنسبة لقاضي التحقيق، فإن الأمر بالاعتقال الصادر في حق أوفقير والدليمي، لم يصدر إلا يوم 20 كانون الثاني/ يناير 1966، رغم أن

دفاع الطرف المدني طلب ذلك منذ يوم 29 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1965.

برز أيضاً البعد الحكومي في قضية بن بركة عندما طلب وزير الداخلية والوزير الأول للإدلاء بأقوالهما، فقرر مجلس الحكومة التستر بالمادة 564 من القانون الجنائي. ولم يستطع الطرف المدني توجيه أسئلته إلى ببومبيدو وفري إلا عبر الكتابة، بل إن الأسئلة الموجهة خضعت لمراقبة دقيقة من المحكمة. مست هذه الأسئلة جوهر قضية بن بركة في إطارها السياسي، والمساعدة التي كانت عناصر المخابرات المغربية تجدها فوق التراب الفرنسي، ومسؤولية بعض الشخصيات الفرنسية على ذلك. وكان أهم الأسئلة التي حذفت تلك المتعلقة بتقرير 22 أيلول/ سبتمبر 1965، ودور بومبيدو وفري في عرقلة اتهام أوفقير ومن معه، إضافة إلى سؤال آخر حذف متعلق بالبعثة الدبلوماسية التي أرسلت إلى المغرب يوم 4 تشرين الثاني/ نوڤمبر للتفاوض حول مصير بن بركة.

ولاحظ دفاع الطرف المدني أن أجوبة الوزيرين كانت تنحو نحو الهروب من الموضوع الحقيقي، وأن المسؤولين في الوزارة الأولى والداخلية لم يبلغوا الوزيرين بكل المعطيات في حينه. لكن دفاع الطرف المدني ذكر بأن وزير الداخلية كان يملك معلومات هامة وكافية لاتهام أوفقير والدليمي وآخرين ظهيرة 3 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1965.

في الندوة الصحفية التي أقامها ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية، يوم 22 شباط/ فبراير 1966، تحدث ديغول عن اختفاء بن

بركة ولم يستعمل كلمة الاختطاف، أما والي أمن باريس فقد خاطب زوجة المهدي بن بركة بالأرملة، أي أن الأوساط الفرنسية كانت متيقنة من اغتيال بن بركة، ولم يتردد رئيس الجمهورية الفرنسية في اتهام وزير الداخلية المغربي الجنرال أوفقير في الوقوف وراء عملية الاغتيال.

منذ تاريخ اختطاف بن بركة والروايات تتوالى حول مصير جثته، لكن أهم ما في هذا المسلسل أنها بدأت قصة فرنسية، من خلال أطوار التحقيق القضائي الفرنسي وأطوار محاكمة الجنايات في باريس 1966 ـ 1967، وكانت هناك محاولة إنهاء لهذه القصة التي طالت جداً، وشكّلت جرحاً عميقاً في التاريخ السياسي المغربي، يتعلق الأمر برواية أحمد البخاري حول عملية اغتيال بن بركة، والتي حولت الاهتمام والمسؤولية من الجانب الفرنسي نحو الجانب المغربي، وكان يلح في عدد من الاستجوابات أن السلطات الفرنسية والأجهزة الأمنية لم تكن على علم بعملية الاختطاف، ولعل هذا يثير في حد ذاته أسئلة متعددة حول رواية البخاري، التي تزامنت مع الرفع الجزئي عن سرية الملف من قبل الحكومة الفرنسية في كانون الثاني/ يناير عام 2000.

عبد السلام عارف
(1921 ـ 1966)

تزايدت الكتابات والمذكرات حول مرحلة العراق السياسية في الخمسينيات ويكاد اسم ودور عبد السلام عارف الذي أصبح رئيساً للجمهورية عام 1963 يقترن بالكثير من الالتباسات حتى بدا أنه طارئ على ثورة تموز/يوليو عام 1958، وجاء الكثير من تلك الالتباسات في بعض الصحف، ويتطلب من الكتّاب اعتماد مبدأ المراجعة الموضوعية والنقدية المتوازنة للأحداث.

ويقول أحد معاصري تلك الحقبة بأنه قبل أن نتطرق إلى دور عبد السلام عارف فإن العدالة تقتضي البدء بحادث وفاته والتي تزايدت حوله الآراء. ففي ليلة 13 نيسان/أبريل عام 1966، وكنت أعمل حينها في قسم التنصُّت في وكالة الأنباء العراقية اتصل بنا معاون المدير العام آنذاك المرحوم أحمد فوزي وطلب منا أن نرصد ونرقب إذاعتي الكويت والأهواز في إيران من دون أن يخبرنا السبب، وبالفعل واصلنا مراقبة المحطتين حتى ساعة متأخرة من بعد منتصف الليل من دون أن نسمع خبراً غير اعتيادي بل جاءنا خبر مقتل عبد الله الأرياني الوزير في الحكومة اليمنية، وقام رئيس القسم

المرحوم ثابت نعمان السعدي شقيق المذيع قاسم نعمان السعدي بإطلاع المرحوم أحمد فوزي بذلك ولكن تبين أنه لم يكن هذا المقصود وطلب منا مواصلة المتابعة والرصد.

وفي اليوم التالي 14 نيسان/أبريل علمنا أن الرئيس عبد السلام عارف لقي مصرعه حينما سقطت طائرة الهليكوبتر التي كانت تقله في منطقة قرب قرية النشوة في منطقة القرنة جنوب العراق، ولقي من معه أيضاً مصرعهم وهم عبد اللطيف الدراجي وزير الداخلية ومصطفى عبد الله وزير الصناعة وعبد الهادي الحافظ وكيل وزارة الصناعة وجهاد أحمد فخري المدير العام لمصلحة الكهرباء الوطنية ومحمد الحياني متصرف محافظة البصرة وزاهد محمد صالح وعبد الله مجيد مرافقي الرئيس والطيار خالد محمد نوري ونائب الضابط كريم حميد والعريف محمد كريم. وعلمنا أن طلب مراقبة الإذاعات كان اعتقاد المسؤولين أن الطائرة ربما ضلت الطريق وهبطت اضطرارياً إما في إيران أو في الكويت.

في العاشر من نيسان/أبريل عام 1966 كان عبد السلام عارف (1921 ـ 1966) قد حضر حفل اختتام دورة كأس العرب التي بدأت في الأول من نيسان/أبريل على ملعب الكشافة. وبعدها بيومين أي يوم 12 نيسان/أبريل غادر بغداد بالطائرة متوجهاً إلى البصرة للقيام بجولة في المنطقة الجنوبية ولوضع حجر الأساس لمعمل الأسمدة الكيماوية في البصرة وحجر الأساس لمعمل الورق في الهارثة. وقد رافق الرئيس وفد إعلامي عراقي برئاسة نقيب الصحافيين فيصل حسون ويضم فؤاد الخليل المحرر في «وكالة

الأنباء» ولطيف العاني المصور فيها وكذلك مصوري الإذاعة والتلفزيون. كما رافق الرئيس عارف في زيارته هذه الدكتور محمد ناصر وزير الثقافة والإرشاد.

وبعد أن قضى الرئيس عارف يوماً في البصرة وضع خلاله حجر الأساس لمعمل الأسمدة الكيماوية توجه في صباح اليوم التالي 13 نيسان/أبريل في موكب سيارات إلى الهارثة حيث وضع حجر الأساس لمعمل الورق هناك ومن ثم غادرها متوجهاً إلى القرنة ونزل والوفد المرافق له في النادي الموجود هناك والتقى المواطنين وألقى خطباً مطولة كالعادة ثم تناول الغداء بعد الساعة الرابعة والنصف، وعند الساعة السابعة إلا عشر دقائق مساءً استقل طائرة الهليكوبتر بعد أن لوح بيده مودعاً الجماهير التي احتشدت لمشاهدته حيث كانت هناك ثلاث طائرات بانتظارهم للعودة بهم إلى البصرة، الطائرة الأولى صعد فيها الرئيس عارف والوزراء والمسؤولون ما عدا الوزير الدكتور محمد ناصر الذي لم يكمل الجولة مع الرئيس فعاد إلى البصرة وعاد معه اللواء مجيد سعيد مدير الموانئ بعد وضع حجر الأساس لمصنع الورق في الهارثة وفي الطائرة الثانية والثالثة كان فيها الصحفيون ونقيبهم فيصل حسون وبعض المرافقين للوفد من عسكريين ومدنيين منهم بايز عزيز متصرف (محافظ) الناصرية والمقدم الركن قاسم حمودي وكيل آمر الموقع والمقدم الركن زكي الصانع ضابط ركن الموقع وإبراهيم الولي رئيس تشريفات رئاسة الجمهورية بالنيابة والمقدم فاضل مصطفى أحد ضباط الحرس الجمهوري وشاكر الغرباوي رئيس بلدية الناصرية وأحمد الحسو من موظفي القصر الجمهوري والصحافي عبد العزيز بركات.

يقول فيصل حسون في كتابه عن الحادث: حينما تحركت الطائرة بعد أن أقلعت قبلنا طائرة الرئيس عارف وارتفعت شعرنا باهتزاز قوي في الطائرة ثم بعد دقائق سمعت الزميل بركات يقول إن الطائرة استدارت ورد عليه المقدم فاضل مداعباً إن رأسك هو الذي استدار. ويضيف حسون: وفجأة حطت الطائرة على الأرض بقوة وعنف ونظرنا وإذا هي ليست مطار البصرة بل ملعب القرنة وفوجئنا بقائد الطائرة الملازم الأول منذر سليمان عزت يصيح بوجه المقدم فاضل: سيدي طائرة المشير تاهت. وهذا ما أكده لنا كذلك المصور لطيف العاني حينما عاد إلى الوكالة بعد الحادث.

وأكد الزميل لطيف العاني ذلك في حديث له مع جريدة «العراق» البغدادية في عددها رقم 6629 الصادر في 22 أيلول/ سبتمبر عام 1998 قائلاً: أذكر بعد إقلاعنا إنني شعرت بحالة غير طبيعية في الطيران بحيث أنني أصبت في عدة أنحاء من جسمي نتيجة ارتطامي بأرضية الطائرة التي عادت إلى مكان إقلاعها في القرنة وعند استفسارنا عما حصل قال لنا قائد الطائرة إن قائد الطائرة الثانية قد اتصل به وطلب منه الرجوع وعند الاستفسار منه عما يتوقع أجاب: لا أدري. وقال الطيار لقد اتصل بي قائد طائرة عبد السلام عارف وقال لي «داد الحك لي» ويضيف الزميل العاني: وقد عدنا إلى البصرة بالسيارات وكنا في الطريق نبحث عن طائرة الرئيس ولم نجدها. وحين وصولنا إلى البصرة صباحاً توجهنا إلى قاعدة القوة الجوية هناك وقد علمنا أن عدداً من المدربين الهنود قد سبقونا بالتفتيش عن الطائرة المفقودة وعثروا عليها وعند عودتهم جلبوا معهم فيلماً سينمائياً 35 ملم وقمت بتظهيره في القاعدة وكان يصور

موقع سقوط طائرة الرئيس، بعدها أخذنا طائرة وذهبنا إلى مكان الحادث وهناك وجدنا جثة عبد السلام عارف تبعد أمتاراً عن حطام الطائرة، ومغطاة بقطعة من القماش كان قد وضعها عليه رشيد المهداوي وعلى بعد منه كان جثمان عبد اللطيف الدراجي وسترته مخلوعة. ثم عدنا إلى البصرة.

ويقول الطيار منذر في شهادته عقب الحادث: كنا نسير خلف طائرة الرئيس وبعد أن باتت درجة الرؤية صفراً كنت أتصل بقائد الطائرة النقيب خالد محمد نوري فأدركت أنه فقد الاتجاه ولم يستطع مطار البصرة أن يؤمن له المعلومات اللازمة عن الاتجاه وكانت آخر كلمة قبل أن ينقطع اتصالنا اللاسلكي قالها لي: «داد منذر الحك لي آني رحت». وقام الطيار منذر بجولة بطائرته عسى أن يجد شيئاً وأضاءت السيارات أنوارها عسى أن تستدل الطائرة التائهة على المكان ولكن من دون جدوى وبقي الجميع حتى الفجر حين أقلعت طائرة لشركة النفط وعشر طائرات أخرى في الساعة الخامسة وعشرين دقيقة للتفتيش حيث اكتشفوا حطام طائرة الرئيس وقد تناثرت حطاماً ممزقة وتناثرت بجانبها وعلى مقربة منها جثث ركابها وطياريها الأحد عشر في منطقة النشوة على الجبهة الشرقية لشط العرب وتم إخبار المسؤولين في البصرة الذين أخبروا بدورهم رئيس الوزراء المرحوم الدكتور عبد الرحمن البزاز الذي ظل يتابع الموقف حتى صباح اليوم التالي. وكانت ساعات الضحايا تشير إلى السابعة وعشر دقائق أي إن الحادث وقع بعد عشرين دقيقة من الإقلاع.

وفي يوم 14 نيسان/أبريل أصدرت حكومة البزاز بياناً رسمياً أعلن سقوط طائرة الرئيس عارف ورفاقه. في هذا الوقت كان عبد الرحمن عارف رئيس أركان الجيش في زيارة للإتحاد السوفياتي حيث تلقى الخبر في مكتب وزير الدفاع الذي أخبره بمصرع شقيقه وأعدوا له طائرة خاصة للعودة، رافقه خلالها وفد الإتحاد السوفياتي للتعزية وحضور مراسم التشييع.

لقد ظل سقوط طائرة الرئيس عبد السلام عارف لغزاً محيراً وتضاربت الآراء وانطلقت الإشاعات والأقاويل خاصة أن خصوم عبد السلام عارف كانوا كثيرين وأن معظم أبناء الشعب العراقي كانوا يتمنون سقوط حكمه بعد أن استأثر بسلطات الحكم بمفرده وأمسك بيد من حديد على زمامها. صحيح إن عبد السلام عارف يتمتع بالشجاعة والمغامرة وأنه لعب دوراً كبيراً في تخطيط وتوقيت وتنفيذ ثورة 14 تموز/يوليو 1958 وأذاع بنفسه البيان الأول للثورة، إلا أنه لم يكن من النوع الذي يقبل المشاركة في السلطة. وكان آخر من تخلى عنه جماعته من العناصر القومية والناصرية التي ساندته بكل قوة في انقلابه في 18 تشرين الثاني/نوڤمبر عام 1963 والذي أنهى حكم حزب البعث، فأصبح عبد السلام عارف في الأشهر الأولى من عام 1966 حاكماً مطلقاً يدير أمور البلاد بمفرده وليس من حوله إلا من انتفع منه ومن سلطاته. لذلك حينما وقع الحادث ترددت الإشاعات والتقولات العديدة وقيل إنه انتقام رب العالمين لمصرع العائلة المالكة العراقية.

ففي يوم 11 تموز/يوليو 1958 اجتمع في بيت رشيد مطلق كل

من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي وقرروا قتل الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله ونوري السعيد. وبالفعل ففي صبيحة يوم 14 تموز/يوليو 1958 وقعت المجزرة حين قتل الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله ووالدته الأميرة نفيسة وشقيقته الأميرة عابدية. فعارف والدراجي لقيا مصرعهما في الطائرة وعبد الكريم قاسم لقي مصرعه يوم 9 شباط/فبراير عام 1963 على أيدي قادة حركة 14 رمضان. أما الضابط الذي أطلق النار من رشاشه على العائلة المالكة في قصر الرحاب وهو عبد الستار العبوسي فقد عاش حياة صعبة حيث كانت أرواح العائلة المالكة تطارده كأشباح في منامه حسبما كان يتحدث لأصدقائه والمقربين منه مما اضطر وزارة الدفاع إلى تعيينه في الملحقية العسكرية في موسكو عسى أن يشفى من الحالة التي لازمته لكن بدون جدوى حتى أقدم على الانتحار في السبعينات واضعاً الحد لمعاناته اليومية.

وقيل أن أحد الناقمين على عارف وضع مخدراً في البيبسي كولا التي قدمت للطيار النقيب خالد محمد نوري وأن هذا المخدر كان السبب في فقدان السيطرة على قيادة الطائرة وبالتالي سقوطها. وقيل أن عبوة ناسفة موقوتة دست في جيب أحد الوزراء المرافقين. وقيل أن متفجرة صغيرة ممغنطة لصقت تحت مقعد الطيار. وقيل أن حفنة من الرمل سكبت في فتحة مخزن الوقود (البنزين) في الطائرة. وقيل أن أحدهم أطلق قذيفة على الطائرة وسقطت محترقة حيث كانت صحيفة «الحياة» البيروتية قد نشرت في اليوم التالي لإعلان الحادث نقلاً عن إذاعة «الثوار الأكراد» أن رجلاً منهم يدعى

محمد أمين البارزاني هو الذي أطلق النار على طائرة الرئيس بينما كان يتفقد الخطوط العراقية الشمالية، إلا أن الجريدة البيروتية نفسها ومع نشر الخبر نفسه نفت صحته لأنه لا يتفق مع المعلومات وهي أن الرئيس عارف كان في البصرة وليس في الشمال.

وقيل أن الطيار خالد محمد نوري قد رتب سقوطها عمداً، خاصة أنه سبق أن قدَّم مشروعاً مماثلاً لقيادة «حزب البعث» للتخلص من عبد الكريم قاسم حينما كان يقود طائرته في إحدى زياراته للصويرة وكانت الخطة تقضي بإسقاط الطائرة عمداً للتخلص من قاسم ومن معه مرة واحدة إلا أن قيادة الحزب رفضت ذلك.

وقيل أن البعثيين وراء الحادث، خاصة أنهم كانوا قد دافعوا عنه وأيدوه بكل طاقتهم وحماسهم وساعدوه كثيراً وعائلته حينما اعتقله عبد الكريم قاسم وحكم عليه بالإعدام ونصبوه رئيساً للجمهورية عندما أطيح بعبد الكريم قاسم ونظام حكمه ولكنه انقلب عليهم مستغلاً الخلافات الداخلية في الحزب فتنكر لهم وقام بانقلاب ضدهم في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 بمساعدة بعض القيادات العسكرية البعثية أمثال عبد الستار عبد اللطيف وحردان التكريتي وبمساعدة العناصر القومية الناصرية أمثال عارف عبد الرزاق وعبد الكريم فرحان وهادي خماس وصبحي عبد الحميد ورشيد محسن، وزج بالكثير منهم في السجون والمعتقلات وناصبهم العداء وأخذ يهاجمهم في كل خطاباته ويصفهم بأبشع الألقاب والنعوت. وفي غضون أربعة أشهر كان خلالها يعمل بدهاء وتصميم على التخلص

من أركان التحالف العسكري المتنافر الذي أوصله للحكم فأخرج الضباط الأقوياء من البعثيين السابقين حردان وعبد الستار عبد اللطيف.

وكان البعثيون قد حاولوا التخلص منه في 5 أيلول/ سبتمبر عام 1964 في عملية أطلق عليها اسم عملية حنين اكتشفت قبل ساعات من قيامها، وكانت الخطة تقضي بضرب طائرة عبد السلام عارف أثناء مغادرته لحضور مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة.

وقيل إن العناصر القومية الناصرية الوحدوية وراء الحادث خاصة بعد أن أعلن ستة وزراء منهم استقالاتهم يوم 10 تموز/ يوليو 1965 وهم صبحي عبد الحميد وزير الخارجية وعبد الكريم فرحان وزير الإرشاد والدكتور أديب الجابر وزير الصناعة وعزيز الحافظ وزير الإقتصاد وعبد الستار علي الحسين وزير العدل وفؤاد الركابي وزير الشؤون القروية. بعد ذلك استغل عارف عبد الرزاق رئيس الوزراء ووزير الدفاع غياب عبد السلام عارف لحضور مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء وقام بعملية انقلابية في 14 أيلول/ سبتمبر 1965، إلا أن المحاولة منيت بالفشل وشن عبد السلام عارف حملة ضد أنصار عارف عبد الرزاق وزج بهم في السجن.

وقيل أن وراء الحادث الدكتور محمد ناصر وزير الثقافة والإرشاد حيث تساءلت المصادر في حينها لماذا لم يرافق الدكتور محمد ناصر الرئيس عارف في زيارته للقرنة وعاد من الهارثة خاصة أنه من أبناء المنطقة الجنوبية؟

الدكتور محمد ناصر دافع عن نفسه حينها وقال لم أرافق

الرئيس والسبب المشادة الكلامية التي وقعت بيني وبين المرافق عبد الله مجيد مرافق رئيس الجمهورية.

فيصل حسون يقول إن الحادث لم يكن قضاءً وقدراً إذ لم تكن هناك عاصفة ترابية شديدة تسقط طائرة. وهذا ما ذكره لي شخصياً في حينه الزميل فؤاد الخليل وكذلك المصور الزميل لطيف العاني. بينما الرئيس عبد الرحمن عارف قال في حديث لوكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية في 18 نيسان/أبريل 1966 أن استشهاد شقيقه كان قضاءً وقدراً ونفى أن يكون الحادث مدبراً.

ويقول شاهد عيان على قصة سقوط طائرة الرئيس عبد السلام محمد عارف الأستاذ طلال آل طلال: إن تضارب المعلومات حول سقوط هذه الطائرة وإدعاءات البعض أو جهات عديدة بأنهم هم وراء هذه الحادثة لإضافة رصيد سياسي لهم هي إدعاءات غير صحيحة أساساً وهذا ما دفعني إلى الإدلاء ولأول مرة بالقصة الحقيقية لهذه الحادثة لأني شاهد عيان في منطقة الحادث.

لم يكن تواجدي في منطقة الحادث هو رغبة مني بل كان وجوداً مفروضاً علي بسبب اتهامي وستة ضباط آخرين من القوة الجوية بالتآمر والتخطيط لقلب نظام حكم الرئيس عبد السلام عارف. وبعد توسط قائد القوة الجوية بالوكالة المرحوم اللواء المهندس منير حلمي ووقوفه إلى جانبنا لدى رئيس الجمهورية الذي يحترمه ويحترمه كل الناس، فإن موضوع إحالتنا إلى محكمة عسكرية خاصة قد تأجل، ولذلك تم إبعادنا إلى القواعد الجوية البعيدة خارج بغداد: قاعدة الشعبية الجوية ـ قاعدة الموصل الجوية ـ قاعدة كركوك الجوية

وقاعدة الوليد الجوية مع تشديد المراقبة على تحركاتنا. ولذلك كان نصيبي هو قاعدة الشعيبة الجوية في محافظة البصرة.

كان علينا تنفيذ أمر النقل فغادرت أنا بغداد متوجهاً إلى قاعدة الشعيبة الجوية يوم 7/4/1966 وكان آمر القاعدة الجوية وآمر كلية القوة الجوية في آن واحد هو المقدم الركن الطيار خالد حسين ناصر وهو ابن الشريف ناصر من العائلة الملكية الهاشمية في العراق. وبالرغم من فارق الرتبة حيث كانت رتبتي ملازم أول مرشح إلى نقيب ولكن معرفتنا كانت قديمة وقد رحب بوصولي دون علمه بسبب هذا النقل المفاجئ الذي حدثته عنه لاحقاً.

وبعد عدة أيام تبلغنا بزيارة الرئيس عبد السلام عارف إلى محافظة البصرة ولذلك وحسب السياقات المعروفة ألغيت كافة الإجازات لمنتسبي الوحدات العسكرية في المحافظة، وقبل وصول الرئيس عارف بيوم أو يومين وصلت مفرزة طائرات هليكوبتر من بغداد مؤلفة من طائرتين مع طاقم فني للإدامة إلى مطار البصرة المدني. وعندما سمع آمر القاعدة الجوية المقدم الطيار الركن خالد حسين ناصر بذلك، اتصل هاتفياً مع مديريات الحركات الجوية - مديرية العمليات الجوية حالياً - في مقر قيادة القوة الجوية في بغداد طالباً إلحاق هذه المفرزة بأمرة القاعدة الجوية لأسباب فنية وأمنية وكنت أنا شخصياً جالساً معه في غرفة مكتبه ويبدو أن الإجابة لم تكن مثلما أراد، لذلك عزز هذه المكالمة ببرقية سرية وفورية إلى مديرية الحركات الجوية حول هذا الموضوع.

وكان الجواب بأن تبقى المفرزة في المطار المدني في البصرة،

وفي يوم وصول الرئيس كانت هناك مأدبة غداء على شرفه في دار الضباط ـ نادي الضباط ـ في البصرة وحسب الأصول فإن الحضور إجباري عدا الذين لا تساعدهم واجباتهم على الحضور. وعند حضور الرئيس وبعد استراحة قصيرة ألقى خطبة قصيرة، ثم تناول بعدها الحضور طعام الغذاء وبعد ذلك انتهت مراسيم هذه الدعوة حيث خرج الرئيس ليبدأ برنامج زيارته إلى المحافظة حيث زيارات مواقع المؤسسات وبعض الأماكن المدرجة ضمن برنامج هذه الزيارة. وكان يوم 13/ 4/ 1966 هو موعد زيارة الرئيس عارف إلى منطقة النشوة في قضاء القرنة.

أقلعت طائرة الرئيس بقيادة الملازم الأول الطيار خالد محمد نوري عصر ذلك اليوم وهي تقل الوفد المرافق له أيضاً من الوزراء والمرافقين متوجهة من المطار المدني في البصرة إلى منطقة النشوة حيث حطت في المكان المهيأ لها. وترجل الرئيس بعد وصول الطائرة والوفد المرافق له. وبعد استراحة قصيرة بدأ خطابه إلى أهالي المنطقة الذين جاؤوا للاستماع إلى هذا الخطاب. ويبدو أن الرئيس استرسل في خطابه وقد أخذ الوقت يميل إلى الغروب ولكن ليس هناك من يتمكن أن يقاطع أو يوقف هذا الخطاب لإبلاغ الرئيس بأن الليل أخذ يرخي سدوله. وهكذا طال هذا الخطاب ومع هذه الإطالة كان الظلام قد ساد المكان وكانت الرياح قد بدأت هي الأخرى تشتد. وبعد أن انتهى الرئيس عبد السلام عارف توجه والوفد المرافق له إلى الطائرة التي أقلعت من ذلك المكان متوجهة إلى مطار البصرة المدني وكانت هناك عاصفة ترابية أيضاً. وبعد مضي دقائق على طيران الطائرة التي كانت تطير على ارتفاع متوسط

دخلت الطائرة في مطبات وجيوب هوائية شديدة يرافقها غبار كثيف وزاد الظلام الأمر سوءاً حيث فقد قائد الطائرة المرحوم خالد محمد نوري السيطرة على القيادة وفعلت التيارات الهوائية فعلها في سحب الطائرة وبسرعة نحو الأرض حيث ارتطمت الطائرة بالأرض بشدة، ولوجود كمية من الوقود في الطائرة حدث حريق أثناء الاصطدام بالأرض. وقد تسبب هذا الحريق في احتراق بعض أبدان الركاب بصورة جزئية وبعضهم بنسبة 80٪ ولكن كان من الممكن التعرف على معظمهم. وفي اليوم الثاني أرسلت طائرة هليكوبتر ومع مصورين جويين وآخرين لنقل رفات الموتى. وقد ذهبت أنا شخصياً مع إحدى الطائرات وقد رأيت بنفسي جثث بعض أفراد الوفد المرافق للرئيس وكذلك الرئيس نفسه.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل كان الحادث فعلاً حادثاً مدبراً أم هو قضاء وقدر؟

لابد لي أن أوضح بأن ذهابي إلى مكان الحادث لم يكن بتكليف من أحد بل هو الفضول أو حب الاستطلاع كما يمكن أن نطلق عليه، لأني وكمهندس طيران كنت وخلال وجودي في بريطانيا قد اشتركت في دورة خاصة في مدرسة التفتيش الجوي، وفيها يتعلم الدارس أسلوب التفتيش والتحري في حوادث الطيران وقضايا كثيرة. وبالإضافة إلى وجودي في مكان الحادث وسماعي لشريط التسجيل بين قائد الطائرة وبرج السيطرة الجوية وكذلك دراستي لكافة إفادات الشهود في إضبارة المجلس التحقيقي الذي أثبت أن الحادث كان قضاءً وقدراً فإني أود أن أضيف ما يلي:

أ ـ إن محادثة الطيار مع برج السيطرة كانت تظهر ارتباكا شديداً، كان الطيار يعاني من انعدام الرؤيا التي تسببت بحلول الظلام والعاصفة الترابية. إن المرحوم الملازم الأول الطيار خالد محمد نوري هو من دورتي وأعرفه معرفة جيدة فقد عشنا سوية فترة طويلة فهو مزاجي يثور ويغضب بسرعة وإن هذا عامل مهم في فقدانه السيطرة على القيادة.

ب ـ إن الطائرة لم تنفجر في الجو إطلاقاً بل ارتطمت بالأرض وبشدة مما تسبب في اندلاع الحريق وتناثرت أبدان الركاب وأجزاء الطائرة في محيط 10 ـ 15 متراً، وكذلك وجود حفرة نتيجة هذا الارتطام، وهذا ينفي تماماً القصص والروايات التي تتحدث عن وجود حقيبة أو قنبلة وضعت في الطائرة، ولو كانت الطائرة قد انفجرت في الجو لتناثرت الأبدان وأجزاء الطائرة في مساحة كبيرة جداً وهذا لم يحدث أبداً ولا أساس لهذه الإدعاءات.

ج ـ إن الإدعاء بخلخلة مروحة الطائرة (Ro-Tar) أو تخريب جزء منها كي يتسبب في سقوط الطائرة هو الآخر إدعاء لا صحة له أبداً حيث أن الطائرة طارت من المطار المدني في البصرة ولمدة 15 دقيقة وحطت في منطقة النشوة بصورة اعتيادية ولو كان هذا الإدعاء صحيح لسقطت الطائرة في طريق ذهابها وبعد إقلاعها من المطار المدني.

ولذلك فإن حادث سقوط الطائرة جاء قضاءً وقدراً ولكن نتيجة للإهمال والتقصير غير المتعمد والذي يتمثل في:

أولاً: إن طائرات الهيلكوبتر والنقل بقيادة مزدوجة أي أن هناك طيار أولاً وطياراً ثانياً وهذا يعني أن الطائرة يجب أن تقاد من طيارين اثنين، ولكن ما حدث أن طيارة الرئيس عبد السلام عارف كان يقودها طيار واحد فقط هو الملازم الأول الطيار خالد محمد نوري ولو كان معه طيار ثان لاختلفت النتيجة تماماً وكان من الممكن السيطرة على الطائرة وإنزالها، وهذا هو تقصير آمر السرب الذي تعود المفرزة له والذي كان عليه أن لا يسمح لطيار واحد أن يقود طائرة رئيس الجمهورية وهي مخالفة واضحة وصريحة.

ثانياً: إن آمر القاعدة الجوية في الشعيبة كان محقاً عندما طلب إلحاق المفرزة بالقاعدة الجوية ولو حصل ذلك فإنه من المؤكد وكطيار جيد فإنه لن يسمح للطائرة بأن تطير بطيار واحد أبداً بل كان سيطلب طيارين إضافيين تمشياً مع أنظمة سلامة الطيران، وإن عدم استجابة مدير الحركات الجوية لهذا الطلب يجعله المقصر الآخر في هذا الحادث.

ثالثاً: إن المرحوم الملازم الأول الطيار خالد محمد نوري لم يكن قد مارس الطيران الليلي منذ مدة، وكان يجب أن تؤخذ هذه النقطة بعين الاعتبار، ولذلك فإن طيرانه في الليل مجازفة كبيرة دفع ثمنها هو والآخرون.

ومما تقدم فإن سقوط طائرة الرئيس عبد السلام محمد عارف كانت قضاءً وقدراً ولم تكن من تدبير أي جهة كانت وكل من يدعي غير ذلك فإنه مخطئ.

ـ عبد السلام عارف في سطور:

ـ عراقي، أصله من مدينة على نهر الفرات القريبة من الحدود السورية ـ العراقية. انتقلت أسرته إلى بغداد حيث ولد فيها.

ـ التحق بالكلية الحربية، وتخرج برتبة ملازم ثان، ثم التحق بكلية الأركان، وقاد كتيبة عراقية في حرب فلسطين سنة 1948.

ـ انضم إلى التنظيم السري للضباط العراقيين في 1 ـ 6 ـ 1957 بتزكية من عبد الكريم قاسم قائد التنظيم.

ـ قاد عبد السلام عارف حركة الانقلاب ضد الملكية العراقية في 14 تموز/ يوليو سنة 1958، واستطاع إسقاطها، ولكن تولى مقاليد الحكم عبد الكريم قاسم بصفته قائد التنظيم السري للضباط.

ـ أصبح عبد السلام عارف نائباً لعبد الكريم قاسم، ثم احتدم الخلاف بينهما فتم اعتقال عبد السلام عارف وحكم عليه بالإعدام، ولكن لم ينفذ الحكم، وظل بالسجن حتى عام 1961.

ـ قام بانقلاب ضد عبد الكريم قاسم الذي أعدم على الفور، وتولى عبد السلام عارف الحكم في 8 شباط/ فبراير عام 1963، وكان يُعرف بتدينه.

ـ قتل الرئيس عبد السلام عارف في حادث طائرة في 13 نيسان/ أبريل عام 1966.

كامل مروة

(1915 ـ 1966)

ولد كامل مروة عام 1915 في بلدة الزرارية بجنوبي لبنان. تخرج من مدرسة الفنون الأميركية عام 1932. وقد انخرط في العمل مع إحدى حركات المقاومة ضد الإحتلال في الثلاثينيات، التي وجهت نشاطها ضد قوى الإحتلال الفرنسي في لبنان وسوريا، حتى فرَّ من القوات الفرنسية والبريطانية التي حررت لبنان من النظام الفاشي المناوئ للألمان في العام 1941. وقد غادر البلاد من العام 1941 حتى العام 1945 بوصفه أحد العاملين بوكالة أنباء ألمانية كانت تعد لحملة دعائية لصالح النظام النازي. وظل طوال هذه الفترة مقيماً في برلين، حيث دوّن ملاحظاته عن الحياة اليومية في ألمانيا أثناء الحكم النازي. اعتقلته القوات الفرنسية بعد عودته إلى لبنان شهرين وعشرة أيام.

حصل كامل مروة على دعم كل من الحكومة الفاشية والجماعة السياسية الملتفة حول مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، الذي كان يتعاون مع قوات المحور، مما مكّنه من أن يتمتع بحياة رغدة في ظل الحماية والدعم المكفولان له، على

عكس ما كان يعانيه الطلاب العرب والعمال والأسرى من أشكال القهر والاضطهاد والقمع بل والإعدام في معسكرات اعتقال النازيين.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظل كامل مروة يتمتع باتصالات مع وكالة المخابرات الأميركية الـ «CIA» والمخابرات البريطانية حتى عاد إلى لبنان مرة أخرى. وفي العام 1946 أسس جريدة الحياة، التي أصبح مقرها الحالي في لندن، فضلاً عن كونه مؤسس الجريدة اللبنانية Daily Stars.

ـ تأسيس جريدة الحياة:

أسس كامل مروة مؤسسة الحياة الصحفية في العام 1946، بعد حياة سياسية صاخبة حيث كان شخصاً ذكياً جداً وسياسياً من الدرجة الأولى. انطلقت الصحيفة في ذلك الوقت من مكتب صغير في داخل جريدة «النهار»، ثم تطورت وتميزت عن الصحف اللبنانية المحلية التي كثر عددها في تلك الأيام بأنها لم تكن تهتم بهموم لبنان فحسب بل شملت بمفهومها وطرحها العالم العربي والإسلامي والدولي. وكان كامل مروة يتمتع بعلاقات خاصة مع المملكة العربية السعودية كدولة قائدة للعالم الإسلامي كما أنه كان من المهتمين بالدعوة لقيام «منظمة المؤتمر الإسلامي» وواصل عمله وتطويره لـ «الحياة» إلى أن اغتيل.

بعد اندلاع الحرب اللبنانية أُقفِلت مكاتب «الحياة» التي كانت تقع في الوسط التجاري في قلب بيروت وتوقفت الجريدة لسنوات إلى حين بدأ العمل على إعادة إصدارها. وتولى الإصدار الجديد

صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز، الذي يعود له فضل كبير في ما وصلت إليه الحياة اليوم ليس بين الصحافة العربية فحسب ولكن على مستوى الصحافة الدولية. ومَن يتابع ما تتناقله وكالات الأنباء والصحف الدولية عن الحياة اليوم، يدرك أنها أكثر صحيفة عربية يتداول اسمها كمصدر للأخبار والتحليل والمقالات.

- من أبرز كتابات كامل مروة:

الإنزلاق يستمر

بقلم الصحافي كامل مروة

قُل كلمتك وأمشِ(*)

سياسة الإنزلاق... أعوذ بالله من سياسة الإنزلاق، كم حذَّرنا منها، وما نزال نحذِّر، ومع ذلك نستمر فيها بلا وعي ولا تفكير، تصور أيها القارئ الشوط الواسع الذي قطعناه في هذه السياسة خلال عشرين أسبوعاً، ففي أيار كانت الدول العربية تقول:

«لا نقبل بأقل من إحتلال فلسطين وإلقاء الصهاينة في البحر!»

أما اليوم فأقصى ما تقوله - وتفعله - هو

«نناشدكم بالله إعادة عرب فلسطين إلى ديارهم!»

(*) افتتاحية صحيفة الحياة يوم الثلاثاء في 17 آب/أغسطس عام 1948 العدد 696.

وفيما نستمر نحن في الإنزلاق، يستمر العدو في اتجاه عكسي تماماً، ففي أيار/مايو كان بن غوريون يقول:

«لا نطلب أكثر من الحدود التي عينتها لنا الأمم المتحدة في قرار التقسيم!»

واليوم، بعد أسابيع قليلة يطلب بن غوريون ضمّ القدس، وتوسيع حدود اليهود في اتجاهات أخرى، ثم يصر على سحب الجيوش العربية، وإذا لزم الأمر طردها بقوة اليهود!.

ومن الطبيعي أن يحاول اليهود استثمار الموقف لتوطيد دعائم دولتهم بصورة نهائية قبل أن تجري انتخابات الرئاسة الأميركية في تشرين الثاني/نوڤمبر، ويتبدل بعدها ـ كما هو منتظر ـ موقف الولايات المتحدة، والمهم في الأمر أن اليهود يطلبون سحب الجيوش لغاية مزدوجة:

بسط سلطانهم على فلسطين كلها، إذ تصبح فلسطين بعد انسحاب الجيوش العربية إلى حدودها، بقطع حلقات التعاون العسكري القائم بين الجيوش المرابطة في فلسطين، فيعود المصريون والعراقيون مئات الكيلومترات إلى الوراء، وتصبح قوى العدو مرابطة على حدودنا، متأهبة لمهاجمتنا دولة بعد دولة!.

سياسة الإنزلاق... أعوذ بالله منها، لقد جرّتنا إلى شفير الهاوية، ولم يبق بيننا وبين القعر إلا القليل القليل!.

القَرض والبلدية(*)

بقلم الصحافي كامل مروة

قُل كلمتك وأمشِ

أصبح القرض الكويتي حقيقة واقعة، وقريباً يصبح بتصرف بلدية بيروت 45 مليون ليرة نقداً وعداً، تستخدمها في تنفيذ مشاريعها الضرورية في العاصمة.

وقبل كل شيء، نعبِّر عن شكرنا للحكومة الكويتية، وللعاطفة الكريمة التي تجيش في صدور حكام ذاك القطر وأهله حيال لبنان، وما القرض إلا تعبير بسيط عنها، سبقته أكف بيضاء في مختلف الحقول، تتجاوز أضعاف الأضعاف.

ولنعد الآن إلى القرض، إنه مخصص للمشاريع البلدية، ولكن بيروت تحتاج إلى 250 مليون ليرة على الأقل لتنفيذ المشاريع الحيوية التي تطاول عليها الزمن، لذلك لن يستطيع القرض أن يسد أكثر من جانب من الثغرة، ولما كان القليل أفضل من الحرمان، فإننا نرحب بالقرض كنقطة إنطلاق في التنفيذ بعد طول الوقوف.

إن القسم الأكبر من القرض سيذهب لفتح الحلقة التجارية وإنجاز الشوارع الرئيسية الضرورية للعاصمة، وهنا نعود إلى فكرة سبق لنا أن طرحناها على بساط البحث قبل أسابيع، حين اقترحنا

(*) افتتاحية صحيفة الحياة يوم الثلاثاء في 21 شباط/ فبراير عام 1961 العدد 4555.

على بلدية بيروت أن تطبق في فتح الشوارع طريقة سبقتها إليها عشرات العواصم والمدن الكبرى في العالم، ونعني بها استملاك الأراضي على جانبي الشوارع الجديدة قبل فتحها، ثم بيعها بعد شق الشوارع، وبذلك تفيد البلدية من فروق الأسعار، وتتمكن بهذه الطريقة من تنفيذ المشاريع التالية.

وإذا كانت أنظمة الإستملاك الحالية لا تسمح بمثل هذا التدبير، فلماذا لا تستحصل الحكومة من المجلس على تشريع يعطي البلدية هذه الصلاحية؟.

إنه لا يجوز أن تذهب عشرات الملايين إلى جيوب مئة أو مئتين من الملاكين، يكسبون الأموال الطائلة بفضل المشاريع البلدية، ولما كانت أموال البلدية هي أموال الشعب، فإننا نطلب بإلحاح تطبيق هذه الطريقة في بيروت، حتى تتمكن البلدية أولاً من سد القرض الذي إستحصلت عليه، وثانياً من اكتساب مبالغ أخرى ـ هي وليدة مشاريعها وأموالها ـ تستخدمها في متابعة التنفيذ.

ورب قائل إن إعطاء البلدية صلاحية الإتجار بالأراضي يفتح باب السرقة، وهذا القول مردود، ولو كان صحيحاً، ذلك أن ترك الأرباح العائدة من فتح الشوارع لعشرات من الملاكين، هو نوع من سرقة أموال المواطنين على المستوى العالي، فمن الخير إذن أن تؤول الأرباح إلى البلدية، ومهما عبث العابثون، فسيظل أكثرها لها، وبالتالي لأبناء بيروت، وهم أحق بها من أفراد قلائل!.

بيروت برلين بيروت

كامل مروة

برلين، 21 نيسان/ أبريل 1942م

اليوم أصبحت طليقاً من المواعيد في برلين، لذلك قررت أن أغتنم الفرصة لزيارة ما أستطيع زيارته من معالمها، ومنذ الساعة الثامنة ارتديت ملابسي ورحت أتجول فيها. وكنت كلما اجتزت شارعاً طويلاً وصلت إلى شارع أطول. ولا عجب فإن شوارع برلين هي أطول شوارع في أوروبا، كما أن العاصمة الألمانية نفسها ضخمة جداً من حيث المساحة.

وأخيراً بلغت شارع أنتردن لندن، الذي طالما ردّدت البرقيات اسمه، حيث يجري الجيش الألماني استعراضاته الشهيرة. ولاحظت أن جانباً من الشارع مُغَطّى بشباك عريضة، نُشرت عليها رؤوس أشجار من الورق الأخضر، غايتها تضليل الطائرات، بحيث يضيع الشارع في الغابات المحيطة به

ها أنذا أمام باب براندنبرج الشهير، وقد علا تمثال النصر. إلى يميني فندق «أدلون» الشهير، وإلى يساري قصر المفوضية الأميركية المقفل.

كل ما تقع العين عليه يوحي بالعظمة والجبروت. وتابعت السير وسط هذا الشارع العظيم، حتى بلغت قبر الجندي المجهول، وقد وقف أمام مدخله جنديان طويلان بالسلاح الكامل، يلتفتان ببطء شديد ذات اليمين وذات اليسار. ولما سألت عن معنى هذه الحركة، قيل لي إنها بمثابة تحية لأرواح الشهداء.

ودخلت إلى داخل النصب، فإذا بي وسط غرفة فسيحة، وقف في وسطها أربعة جنود وقفة التماثيل البرونزية أمام نُصُب صغير. وكان الجنود صامدين في وقفتهم إلى حد يخيل معه الناظر أنهم يؤلفون جزءاً من النصب.

هذا المشهد على بساطته يوحي إلى النفس الخشوع الشديد، فلا يستطيع الزائر إلا أن يحني الرأس احتراماً.

الناس يدخلون إلى القاعة باستمرار ومعظمهم من الجنود أو من النساء اللواتي فقدن رجالهن في الجبهة، فترى الواحدة منهن تنحني أمام النصب بخشوع، ثم تشعل شمعة وتنصبها على الأرض، وكان فناء القاعة مليئاً بالشموع المضاءة أو الذائبة.

وإذا كان مشهد هذا النصب قد أثَّر في نفسي، فإن مشهد زائريه كان أشد منه، إذ ليست العبرة في الانتصاب نفسها بل في احترام الناس لها، وهو احترام جاوز هنا حد العبادة والتقديس.

تابعت السير في شارع أنتردن لندن وأنا لا أزال تحت وحي زيارتي إلى نصب الجندي المجهول. ورأيت من بعيد دار الأوبرا الضخمة شاهدة على المقام العظيم الذي تحتله الموسيقى في هذه البلاد. وإنني لأشعر بحزن شديد وأنا أكتب هذه السطور، إذ أتذكر أن الغارات الجوية أتت فيما بعد على أكثر هذه المباني والتحف، فلم تترك منها سوى رماد وأنقاض.

وصلت أخيراً إلى المتحف العسكري، فسارعت إلى الدخول إليه، فوجدته يعج بالزائرين، إذ نظَّمت القيادة الألمانية فيه معرضاً خاصاً بالجبهة الشرقية. وكان المعرض في الطابق الأسفل منه،

وقد انتشرت فيه نماذج من مختلف الأسلحة الروسية التي غنمها الألمان في الجبهة الشرقية، ونماذج من ملابس الجنود الروس، ومن بينها ثوب مصنوع من القماش الأخضر، يبدو لابسه فيه كأنه شجرة ذات فروع قصيرة. وكان الروس يستخدمون هذا الثوب لتضليل الجنود الألمان في الغابات واصطيادهم.

ـ أسرار اغتيال كامل مروة[1]:

صدر حديثاً «مختارات من الوثائق الخاصة» لمدير الأمن العام الأسبق الأمير فريد شهاب، متضمناً ملاحظات المدير وجزءاً من أرشيفه ومراسلاته، ليكشف حقائق حساسة تتصل بالواقع السياسي اللبناني والعربي، وأحداث العام 1958، ودور بعض الأنظمة العربية لاسيما سوريا.

وقد وضع مقدمة الكتاب حارس شهاب نجل مدير الأمن العام الأسبق، هنا جزء منها، وأجزاء من الوثائق التي لا تعبّر فقط عن أهميتها التاريخية في الخمسينات والستينات فقط، وإنما لأنها تعكس أيضاً الواقع اللبناني الراهن، لاسيما علاقة لبنان بسوريا.

كان الأمير فريد حارس شهاب رجلاً ترك وراءه إرثاً مهماً عن جمهورية كانت يوماً ما من أعرق الجمهوريات في منطقة الشرق الأوسط. وكان له الفضل الكبير في إعادة تنظيم جهاز الأمن العام بعد إستقلال لبنان من خلال الارتقاء به إلى مستوى عالمي. وكان رجلاً مهاباً أحياناً ومحترماً دوماً يُشهد له بالدفء والإنسانية ودماثة

(1) مختارات من الوثائق الخاصة لمدير الأمن العام السابق الأمير فريد شهاب.

الأخلاق، الأمر الذي كان يأسر عقول كل من سنحت له فرصة لقائه. ومن المذهل أنه استمر في التحلّي بكل هذه الخصال أثناء أداء مهامه سواء في الشرطة القضائية أو في الأمن العام لاحقاً، وذلك على الرغم من تعاطيه مع أظلم دركات الإنسانية ولا سيما في منطقة كان للسياسة والدين فيها رصيد من الدم والكراهية ألقى بظلاله على النفوس وشحنها بجرعة قوية من التشاؤم... بيدَ أنه تمكن خلال ولايته من البقاء بعيداً عن كل هذه الأمور، والمحافظة في الوقت نفسه على تواضعه ودفئه وكبريائه في آن واحد بطريقة لا تليق سوى باللقب الذي كان يحمله. وفي تلك الأثناء واصل الأمير وفريقه كتابة أعظم صفحات تاريخ أجهزة الأمن في لبنان وهم يحلمون بدور كبير لهذا البلد الصغير يتخطى حدود المنطقة ليصل إلى العالم بأسره.

كان الأمير صاحب مبادئ ثابتة لا يحيدُ عنها، وينظر إلى نفسه كواحد من كبار خدّام الدولة الذين يغلّبون ولاءهم للدولة ولحكم القانون على ما سواه من أمور حتى لو اقتضى ذلك التضحية بمصالحهم الخاصة... وهذا ما فعله والدي في أكثر من مناسبة.

وبعد أن استقال من مديرية الأمن العام في أيلول/سبتمبر من العام 1958، أصبح واحداً من أبرز السفراء اللبنانيين في العالم بعد أن ساهم في فتح سفارات في أفريقيا الاستوائية، وعايش بداية الاضطرابات في تونس، ليستقرّ أخيراً بالقرب من بلاده في قبرص أثناء سنوات الأزمة. ثم تقاعد وعاد أدراجه إلى لبنان في

العام 1969 ليصبح مرشحاً جدياً إلى منصب رئاسة الجمهورية في العامين 1970 و1976. وخلال تلك الفترة، كانت الحكومات والشركات تطلب مشورته لاعتقادها، وهي محقة في ذلك، بأن شبكة اتصالاته القديمة كانت تبقيه على بيّنة من أهم الأحداث والمجريات وتتيح له معايشة الأحداث سواء من الجانب الرسمي أو غير الرسمي.

وابتداء من العام 1982، قرّر والدي أن الوقت قد حان لتدوين شهادته عما عايش أو صنع من أحداث تاريخية بحيث يتسنّى لأجيال المستقبل معرفة ما حصل في حقيقة الأمر. وأخال الأحداث التي عصفت بلبنان، وما سُمّي عن خطأ بـ «الحرب الأهلية» التي اندلعت في العام 1975، كانت دافعاً أساسياً لتصميمه على تحقيق هذا الأمر. وأنا على قناعة راسخة بأن حدثاً رئيسياً معيّناً عزّز لديه هذا التصميم في خضمّ انتحار ـ اغتيال لبنان. فقد كان يرفض رفضاً قاطعاً مغادرة منزله الكائن في المنطقة التي عُرفت حينها بـ «بيروت الغربية» بعد اندلاع الحرب، إلى أن تعرّض لمحاولة اغتيال فاشلة فتولّدت لديه قناعة بأن البقاء فيها لم يعد ذا جدوى، فتمّ ترتيب خروجه عبر خطوط التماس التي كانت تقع، ويا لسخرية القدر، بمحاذاة مقرّ الأمن العام باعتبار أنه كان المعبر الوحيد من بيروت الغربية إلى الشرقية. وكان مقاتلو حركة «فتح» الفلسطينية التابعة لياسر عرفات قد أحرزوا تقدّماً على الأرض واحتلوا في تموز/يوليو من العام 1976 مقرّ الأمن العام وقاموا برمي الملفات والوثائق في الشوارع. وبعد ظهر ذلك اليوم بالذات، سارت السيارات التي أقلّت والدي فوق أكوام تجاوزت 30 سنتمتراً من الملفات المبعثرة في

مختلف أنحاء الكورنيش، فرأى بأمّ عينه جهدَ حياته والمؤسسة التي بناها والبلاد التي ضحّى من أجلها كثيراً تتناثر أشلاء تحت الدواليب. . . والتقينا بُعَيْدَ ذلك بأسابيع قليلة. كان قد مرّ قرابة سنة على آخر لقاء معه، فشعرت وكأن العمر تقدّم به فجأة عشر سنوات أو أكثر. إلاّ أن شخصيته، كالعادة، ظلّت متحدية. وتحدثنا عن ضرورة تدوين التاريخ، ولاحظت أن شيئاً ما قد تغيّر فقد أصبح الآن أكثر تصميماً على ذلك.

ـ من ملاحظات الأمير فريد:

يشير الأمير فريد شهاب، في أكثر من موضع في أوراقه الخاصة، إلى سجلات التنصت على الهاتف التي نظمتها المديرية العامة للأمن العام في لبنان خلال السنوات التي تولى فيها الأمير فريد رئاسة المديرية بين 1948 و1958، وكان المتعارف عليه أن سجلات التنصت الخطية ترفع إلى الأمير فريد الذي يراجعها ويضع ملاحظاته ومطالعاته عليها قبل أن يعاد طبعها ورفعها إلى الجهات العليا التي يعتقد بأنها تشمل رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية وبعض الجهات الأمنية الأخرى.

ـ متى بدأ التنصت على الهاتف في لبنان؟

الوثائق الموجودة في أوراق الأمير فريد لا تعطينا أي جواب واضح. لكن أول إشارة إلى ذلك تعود إلى 25 تموز/ يوليو 1946، علماً أن معلومات أخرى تتحدث عن بدء التنصت على الهاتف في

ظل الإنتداب الفرنسي قبل أن تنتقل المهمة لاحقاً إلى السلطات الإستقلالية اللبنانية، وآخر إشارة ترد في الأوراق الخاصة للأمير فريد كانت في الأول من أيلول/ سبتمبر 1958 أي انتهاء الأحداث الدموية في تلك السنة وانتقال الأمير فريد من الأمن العام إلى السلك الدبلوماسي الخارجي.

يبدو أن عملية التنصت في لبنان كانت مناطة رسمياً بالمديرية العامة للأمن العام. ولا نستطيع أن نجزم بطبيعة المقاييس التي اعتمدت لوضع هواتف أشخاص معينين تحت المراقبة، وإن كنا نرى بأن المقياس الأول هو الموالاة أو المعارضة لسياسات العهد في فترة محددة. فعلى سبيل المثال، توضح ملاحظات الأمير فريد في سنتي 1950 و1951 أن التنصت ركز على الشخصيات التي كانت تعارض رئيس الجمهورية بشارة الخوري. في حين يظهر أن التنصت في الأعوام 1956 و1957 و1958 كان يتابع القوى والشخصيات التي رفضت التجديد للرئيس كميل شمعون. وتكشف المعلومات التي تركها الأمير فريد في أوراقه الخاصة أن التنصت في العام 1958 شمل القيادات العسكرية والسياسية التي تورطت في الاضطرابات الأمنية، بما في ذلك بعض الجهات الدبلوماسية الداعمة للمعارضة.

ـ التنصت على الهاتف:

من الأمور المهمة التي واجهها الأمير فريد شهاب فور تسلمه رئاسة الأمن العام بعض التهديدات التي أطلقها حسني الزعيم ضد شخصيات سياسية وإعلامية لبنانية وسورية كانت تتخذ من بيروت

مقراً لها، واتهمها بأنها تؤيد مشروع سوريا الكبرى الذي دعا إليه العاهل الأردني الملك عبد الله في أربعينات القرن الماضي. وفي الملاحظات التي دوّنها الأمير فريد مقاطع من تنصت على حديث هاتفي بين الصحافيين سعيد فريحة وحنا غصن بتاريخ 10 أيار/مايو 1949 تناول تهديداً وصل إلى الصحافي كامل مروة، حيث قال سعيد لحنا: «بتعرف شو صار اليوم؟ باعتين يهددوا كامل مروة». وعندما سأله حنا عن مصدر التهديد، أجاب: «حسني الزعيم، باعت يهدده مع مراسله. بتعرف شو عم يقول له: قال له منسحبك من نص دين فرشتك». . أما السبب فهو «لأنه عم يؤيد الهلال الخصيب». ولكن سعيد أضاف: «أنا اتصلت بالأمير فريد قبل ما راح على الشام، قال لي أنه رح يحلها».

في مطلع العام 1950 بدأ التحرك ضد رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، وراحت القوى اللبنانية المعارضة تنظم صفوفها لإرغامه على الاستقالة أو لمنعه من التجديد. وتسجل أوراق الأمير فريد، اعتماداً على ملاحظات دوّنها نقلاً عن سجلات التنصت على الهاتف، تطور هذه الحركة السياسية.

بتاريخ 10 آذار/مارس 1950 كتب: «الإجتماع السري المعقود في منزل كمال جنبلاط كان موجوداً: كميل شمعون، كمال جنبلاط، جورج عقل، بيار اده، صلاح لبكي، نسيب مجدلاني، نعمة ثابت، مأمون أياس، نصري معلوف. ومن الصحافة المعارضة كان موجوداً: فاضل عقل، غسان تويني، كسروان لبكي».

لقد استطاعت المعارضة النجاح ضد بشارة الخوري وأوصلت كميل شمعون إلى سدة الرئاسة الأولى. لكن لم تمض سنتان على ذلك حتى تدهورت العلاقات بين شمعون وحلفائه في المعارضة. وأوراق الأمير فريد الخاصة ترصد منذ مطلع العام 1955 كيف سارت الأمور باتجاه التصعيد، إلى أن وصلت إلى صيف الدم سنة 1958.

في معرض الحديث بين عبد الله مشنوق وعدنان الحكيم في 27 كانون الثاني/ يناير عام 1955، قال الأول: «إن كميل شمعون يعتقد بأن الأمور تسير على ما يرام طالما هو متفاهم مع عبد السلام جنون والدكتور محمد خالد. كلا، إنه على خطأ، فباستطاعتنا نحن أن نقفل المدينة ساعة نشاء، وعندئذ فليأت عبد السلام جنون وليفتح المدينة بخيزرانته».

وترافق هذا الوضع الجديد مع طرح سلسلة من المشاريع الدولية في المنطقة منها حلف بغداد، الأمر الذي أحدث انقساماً على المستوى السياسي الداخلي، زادته حدة التدخلات المصرية والسورية الناجمة عن السياسة الإشتراكية التي انتهجتها القاهرة بقيادة جمال عبد الناصر، ويسجل الأمير فريد في أوراقه الخاصة بتاريخ 7 آذار/ مارس 1955: «اتصل الحاج حسين العويني بالأستاذ عبد الله اليافي وأخبره عن وصول الصاغ سالم إلى بيروت بعد ظهر أمس وإجتماعه بالسيد سامي الصلح في منزل السفير المصري، وعن الإجتماع الذي عقد مساءً في القصر الجمهوري والذي حضره وزير الخارجية الأستاذ ألفرد نقاش وأخبره بأنه تقرر أن يقف لبنان على

الحياد. وقد أظهر السيد العويني للأستاذ اليافي استياءه من هذا الموقف وقال له بأنه يعتقد بأن السيدين أيدن وشارل مالك كان لهما التأثير الكافي لكي يقف لبنان هذا الموقف.

وبعد ذلك اتصل السيد العويني بالسيد صائب سلام وأخبره بنفس الشيء بطريقة مثيرة، فأظهر هذا الأخير استياءه الشديد من هذا الموقف وقال بأن على لبنان ألا يقف موقفاً محايداً. كما استاء أيضاً من المسؤولين لاتخاذهم هذا القرار دون استشارتهما والوقوف على رأيهما من هذا الموضوع. وأخيراً اقترح على السيد العويني أن يجتمع به بأقرب فرصة لدرس الموضوع واتخاذ التدابير اللازمة بهذا الشأن».

أما في 9 آذار/مارس 1955، فنقرأ في ملاحظات الأمير فريد ما يلي: «طلب جنبلاط من نسيب المتني أن يكتب قطعة في جريدة التلغراف يقول فيها إن جميع اللبنانيين المخلصين يطلبون من الشيخ بشارة الخوري أن ينزل لميدان السياسة. لأن نزوله لهذا الميدان يكون معاضدة للإشتراكيين بموقفهم ضد الأحلاف». وتحمل أوراق الأمير فريد متابعة لهذا الجانب بتاريخ 10 آذار/مارس: «اتصل الأستاذ نسيب المتني صباح اليوم الخميس 10 الجاري بالأستاذ ريمون إده ليقنعه بضرورة الإشتراك بمقررات إجتماع اليوم، لكنه فوجئ بقول إده أنه لن يحضر الإجتماع مطلقاً لأنه علم أن كمال جنبلاط قد أعد مسبقاً مقررات المؤتمر المذكور».

وبعد الإجتماع وإعلان المقررات، اتصل العويني بسفير مصر في بيروت عبد الحميد غالب وسأله إذا كان راضياً عن الإجتماع في

مكتب الحزب التقدمي الإشتراكي ومقرراته، فأجابه السفير بأنه راض كل الرضى، وطلب أن يرسل إليه نسخة رسمية عن كل المقررات.

وفي 30 آذار/مارس اتصل جنبلاط بالمتني وقال له: «إنه علم من مصدر موثوق جداً بأن فخامة الرئيس شمعون الموجود خارج البلاد حالياً أرسل برقية إلى وزارة الخارجية يطلب فيها أن ترسل إليه نص مادتي الدستور اللبناني 52 و54 اللتين تخولانه عقد أحلاف. وقد أبدى تخوفه الشديد من أن يوقع فخامة الرئيس ودولة سامي الصلح أحلافاً في تركيا. وطلب من الأستاذ المتني شن هجوم عنيف في جريدته لهذا الموضوع وتحريك الرأي العام في المدن اللبنانية لإعلان الإضراب العام في هذا السبيل».

نكتشف في أوراق الأمير فريد الخاصة حالات عدة تحولت فيها خلافات إدارية بسيطة إلى أزمات طائفية مستعصية، وبات بعض رجال السياسة يقدمون تفسيرات مذهبية لمعظم الخطوات التي تتخذها الحكومة، ونقف كذلك على نماذج من الاستغلال السياسي الذي لا يأخذ في الاعتبار حساسيات التركيبة اللبنانية خصوصاً في ظروف إقليمية ودولية بالغة التوتر.

ـ القطيعة بين سوريا ولبنان:

سمعت وأنا في ضيافة السيد أكرم الحوراني في زيارتي الأخيرة عن قضية مقاطعة سوريا ولبنان، إذ قال السيد أكرم بك الحوراني «أن القطيعة بين سوريا ولبنان سوف لا تنتهي وأن الشعب السوري يأمل خيراً ونجاحاً من هذه القطيعة والكلمة متفقة حول هذه القضية

خصوصاً وإن الحكومة الحاضرة ضعيفة وغير قادرة على حل هذه المشكلة».

وقد صرح السيد أديب الشيشكلي قائلاً: «إن القطيعة سوف تدوم إلى أن تأتي حكومة أقوى من هذه لأن حكومة حزب الشعب من عادتها المراوغة، والمحاولة والمطاولة ولذلك فإن القطيعة ويا للأسف سوف لا تنتهي قريباً كما قال أخي أكرم بك».

كما إني علمت من رئيس أرباب العمل السيد شريف شراباتي والعالم بخفايا هذه القطيعة «إن حكومة ناظم القدسي ونفوذ رشدي كيخيا ونواب الجمعية التأسيسية المختلفين المتنابذين لا يمكن أن ينتهي في أيامهم شيء في البلاد يعود لخيرها».

إن حكومة ناظم القدسي محكوم عليها بالفشل دائماً وأن اختلافات حسن جبارة وزير المالية وشاكر العاصي وزير الإقتصاد الوطني لا يدل على خير يناله الشعب السوري. إن القطيعة سوف تدوم بين لبنان وسوريا لأن المنافع الاحتكارية والشخصية ونفوذ أكابر التجار لا تزال هي المؤثرة في البلاد وخصوصاً وأن مداخلة الجيش في كل شيء وخوف وجبانة حكومة ناظم القدسي لا تبشر بمستقبل باهر وأن الأمة في استياء عظيم.

البلاد قادمة على انقلابات كبيرة والأمة أصبحت تفضل الحكم اليهودي على الحكم الوطني، وقد أكد لي هذا بالذات أن محافل التجار والأمة مستاءة جداً من هذه القطيعة التي أوقعت البلاد في أضرار لا يمكن تلافيها.

ـ تشكيلات الشعبة السياسية السورية وشبكتها في بيروت[1]:

ما كادت المؤامرة على سلامة الدولة السورية تظهر للعيان في سوريا، ويصرع العقيد محمد ناصر، حتى أخذت سلطات الجيش السوري تمتد إلى كل صغيرة وكبيرة من شؤون الدولة، وقد بسط العقيد الشيشكلي يده، من حيث الواقع، على جميع هذه الشؤون، إلى أن وقع حادث محاولة اغتياله، فضاعف من سلطات المكتب الثاني وشرطة الجيش، وامتلك زمام الدولة ورجال الشرطة والأمن العام، وأصبح المقدم بكري قوطرسن رئيس المكتب الثاني هو الآمر الناهي على هذه المؤسسات الخاصة بالأمن الداخلي ويساعده رئيس شرطة الجيش الرئيس حسن العابد.

لقد أصبح لدى الشعبة السياسية التابعة لمديرية الأمن العام 87 موظفاً من الرجال «بالأرقام» السرية و40 موظفة «بالأرقام» من النساء ووضع المقدم محمود شوكت مدير شرطة الأمن العام نظاماً خاصاً لسير أعمالهم ونسقها بشكل جديد، ولا يعرف أحدهم الآخر، ويقدمون تقاريرهم إليه مباشرة بحيث يضعونها في صناديق خاصة، وفي أوقات متفاوتة، وجعل لهم عدة صناديق في البريد، فيضعون تقاريرهم في غلاف يسجل عليه رقم صندوق البريد، وقد انطلق هؤلاء الموظفين يحصون على الناس أنفاسهم في دمشق، هذا بالإضافة إلى عدد كبير جداً من أمثال هؤلاء الموظفين والموظفات في المكتب الثاني وشرطة الجيش.

---

(1) بيروت: في 20/10/1950.

وقد كان عدد هؤلاء ذوات الأرقام السرية في عهد القوتلي 16 شخصاً فقط، ثم تدنى إلى أن وصل لستة فقط، ثم ارتفع هذا العدد في عهد حسني الزعيم إلى 50 فقط، وانخفض في عهد الحناوي إلى 25 فقط.

وقد خصصت الشعبة السياسية إلى لبنان شبكة جديدة من 12 موظفاً سرياً بالأرقام ثمانية منهم من أبناء لبنان أنفسهم، وأربعة من اللاجئين الفلسطينيين، وست نساء أربع لبنانيات واثنتان من اللاجئات، ولا يعرف هؤلاء جميعهم بعضهم بعضاً، ويؤمّنون إرسال تقاريرهم إلى مديرية الأمن العام بدمشق بواسطة موظف مسؤول يقيم في نقطة جديدة يابوس على حدود سوريا ـ لبنان، ويشرف على إدارة هذه الشبكة عبد الوهاب البقجاتي أحد موظفي دائرة الأمن، وكثيراً ما يحضر إليهم في بيروت ويتناول منهم التقارير مباشرة ويعود إلى دمشق. وقد كان سرِّح من الأمن ولكنهم أعادوه مجدداً وسلموه هذا الموضوع.

ويعتمد رئيس المكتب الثاني المقدم قوطرسن، ورئيس شرطة الجيش حسن عابد والمقدم محمود شوكت مدير الشرطة والأمن العام الآن على الموظف السري ذات الرقم «1» في الشعبة السياسية المدعو عبد الله عكة، ومنذ حادث محاولة اغتيال العقيد الشيشكلي أخذ يتردد على بيروت كثيراً، وقد وصلها صباح أمس وشاهدته بنفسي، ولم يكتم عني مهمته، بعد جهد وعناء، إذ ادعى أولاً أنه استقال من الأمن العام وأنه عين في السلك الخارجي وسيرسل إلى البرازيل، ولكنه عاد، بعد إحراجه، وقال لي: أنه أتى ليلاحق

السوريين الذين وصلوا إلى بيروت ومعرفة اتصالاتهم ومراقبة نشاط جمال طوقان وزير الأردن المفوض، واستقصاء ما أمكن من المعلومات عن اللواء الحناوي وصحبه، كما قال لي: إنه سيعود مع المساء إلى دمشق أو يصل إلى الحدود ويعود ثانية إلى بيروت هذا اليوم، أو يوم الاثنين 23 الجاري وأن العقيد الشيشكلي بذاته ينتظر منه تقريراً مفصلاً عن جميع ما ذكرته.

وأما مهمة الشبكة الدائمة في بيروت فهي: ارتياد المقاهي والبارات وأماكن اللهو الليلية والفنادق ومراقبة دور المفوضيات الأميركية والفرنسية وخاصة البريطانية ومعرفة السوريين الذين يزورونها والوقوف على مهامهم وأسباب زياراتهم، ويحمل أفراد هذه الشبكة رجالاً ونساءً تصاريح دائمة لدخول سوريا والخروج منها في أي وقت كان، وربما كانت بأسماء مستعارة، ويستوفي أفراد هذه الشبكة الرواتب المغرية باستثناء نفقات السفر أو التي يدفعونها في البارات والملاهي.

بالإضافة إلى جهاز الاستخبارات السورية كانت توجد أيضاً أجهزة استخبارات عربية كالاستخبارات المصرية، وكذلك الأجهزة الغربية التي كانت ترى من الساحة اللبنانية مرتعاً مهماً لتنفيذ عملياتها لمصالحها الخاصة أو لمصلحة الموساد الإسرائيلي، والذي كان يتواجد بكثافة على الساحة اللبنانية.

من هنا نرى بأن لبنان كان الأرض الخصبة لعمليات تصفية الحسابات والاغتيالات لكل من يعارض في الرأي أو في العمل سياسات ومصالح تلك الدول.

ـ عملية الاغتيال:

قام بتنفيذ عملية اغتيال صاحب جريدة «الحياة» كامل مروة، عدنان سلطاني الذي حكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات. وتعود أسباب الاغتيال إلى معارضة مروة لسياسات الرئيس المصري حينها جمال عبد الناصر، مع الإشارة إلى أن سلطاني كان ينتمي مع إبراهيم قليلات إلى أحد التنظيمات الناصرية.

وقد اغتيل مروة في 19/ 5/ 1966 بمكتبه في بيروت، بإطلاق الرصاص علية من مسدس كاتم للصوت. هذا ويدعي البعض أن كامل مروة قتل على يد الإشتراكيين العرب بسبب انتقاده لجمال عبد الناصر وبسبب موقفه المناهض للإشتراكيين.

سيِّد قطب
(1906 ـ 1966)

معظم ما كُتب عن سيد قطب تَرَكَّزَ حول فكره وجهاده أو سجنه وتعذيبه وإعدامه، ولكنه لا يُلمّ بحياة هذا الشهيد وجوانبها الأدبية والإصلاحية، كما أنه يهمل فترة الضياع الروحي والصراع النفسي التي أعقبها انضمامه للحركة الإسلامية الإصلاحية، وتبنيه لقضية العدالة الإسلامية دون أن نعرف أن حياته سلسلة متصلة الحلقات لم تشهد تحولاً مفاجئاً أو تغييراً غامضاً!.

ـ نشأته القروية:

ولد سيد قطب لأسرة شريفة في مجتمع قروي (صعيدي) في يوم 9/ 10/ 1906م بقرية موشا بمحافظة أسيوط، وهو الابن الأول لأمه بعد أخت تكبره بثلاث سنوات وأخ من أبيه غير شقيق يكبره بجيل كامل. وكانت أمه تعامله معاملة خاصة وتزوده بالنضج والوعي حتى يحقق لها أملها في أن يكون متعلماً مثل أخواله.

كان أبوه راشداً عاقلاً وعضواً في لجنة «الحزب الوطني» وعميداً لعائلته التي كانت ظاهرة الإمتياز في القرية، واتصف بالوقار وحياة القلب، يضاف إلى ذلك أنه كان دَيِّناً في سلوكه.

ولما كتب سيد قطب إهداء عن أبيه في كتابه «مشاهد القيامة في القرآن» قال: «لقد طبعتَ فيّ وأنا طفل صغير مخافة اليوم الآخر، ولم تعظني أو تزجرني، ولكنك كنت تعيش أمامي، واليوم الآخر ذكراه في ضميرك وعلى لسانك.. وإن صورتك المطبوعة في مخيلتي ونحن نفرغ كل مساء من طعام العشاء، فتقرأ الفاتحة وتتوجه بها إلى روح أبيك في الدار الآخرة، ونحن أطفالك الصغار نتمتم مثلك بآيات منها متفرقات قبل أن نجيد حفظها كاملات».

وعندما خرج إلى المدرسة ظهرت صفة جديدة إلى جانب الثقة بالذات من أمه والمشاعر النبيلة من أبيه وكانت الإرادة القوية، ومن شواهدها حفظه القرآن الكريم كاملاً بدافع من نفسه في سن العاشرة لأنه تعود ألا يفاخره أبناء الكتاتيب بعد إشاعة بأن المدرسة لم تعد تهتم بتحفيظ القرآن.

وفي فورة الإحساس والثقة بالنفس كان لظروف النضال السياسي والإجتماعي الممهدة لثورة 1919 أثر في تشبعه بحب الوطن، كما تأثر من الثورة بالإحساس بالإستقلال وحرية الإرادة، وكانت دارهم ندوة للرأي، شارك سيد قطب فيها بقراءة جريدة «الحزب الوطني»، ثم انتهى به الأمر إلى كتابة الخطب والأشعار وإلقائها على الناس في المجامع والمساجد.

ـ الاستقرار في القاهرة:

ذهب سيد قطب إلى القاهرة في سن الرابعة عشرة وضمن له القدر الإقامة عند أسرة واعية وجهته إلى التعليم وهي أسرة خاله الذي يعمل بالتدريس والصحافة، وكان لدى الفتى حرص شديد

على التعلم، إلا أنه في القاهرة واجه عقبات محصته تمحيصاً شديداً جعلته يخرج من الحياة برؤية محددة قضى نحبه ـ فيما بعد ـ من أجلها.

والتحق سيد قطب أولاً بإحدى مدارس المعلمين الأولية «مدرسة عبد العزيز» ولم يكد ينتهي من الدراسة فيها حتى بلغت أحوال الأسرة درجة من السوء جعلته يتحمل المسؤولية قبل أوانه، وتحولت مهمته إلى إنقاذ الأسرة من الضياع بدلاً من استعادة الثروة وإعادة المجد.

واضطر إلى العمل مدرساً إبتدائياً حتى يستعين بمرتبه في استكمال دراسته العليا من غير رعاية من أحد اللهم إلا نفسه وموروثاته القديمة. وكان هذا التغير سبباً في الاحتكاك المباشر بالمجتمع الذي كان لا بد له من أسلوب تعامل يختلف عن أسلوب القرويين وتجربتهم.

فالمجتمع الجديد الذي عاش فيه انقلبت فيه موازين الحياة في المدينة السليمة، وبدت في القاهرة سوءات الإحتلال الأجنبي ومفاسد السياسة، حيث سادت عوامل التمزق الطبقي والصراع الحزبي وغدت المنفعة وما يتبعها من الرياء والنفاق والمحسوبية هي الروح التي تسري، ويصف عبد الرحمن الرافعي هذا المجتمع بأنه «مجتمع انهارت فيه الثقافة العربية أمام الثقافة الغربية التي تؤمن بالغرب حتى بلغت في بعض الأحيان حد التطرف في الإيمان بالغرب وبمبادئه إيماناً مطلقاً». فكيف يواجهها هذا الشاب الناشئ المحافظ الطموح؟

كانت صلته بهذا المجتمع صلة تعليم، ثم أصبح الآن مشاركاً فيه، وعليه أن يختار ما بين السكون والعزلة، وبالتالي عدم إكمال تعليمه أو الحركة والنشاط، واختار سيد قطب المواجهة مع ما ينبت معها من عناصر الإصرار والتحدي وعدم الرضا بهذا الواقع المؤلم.

ـ ارتحال فكري:

اختار سيد قطب «حزب الوفد» ليستأنس بقيادته في المواجهة، وكان يضم وقتذاك عباس محمود العقاد وزملاءه من كتاب الوفد، وارتفعت الصلة بينه وبين العقاد إلى درجة عالية من الإعجاب لما في أسلوب العقاد من قوة التفكير ودقة التغيير والروح الجديدة الناتجة عن الاتصال بالأدب الغربي.

ثم بلغ سيد قطب نهاية الشوط وتخرج في دار العلوم عام 1933 وعين موظفاً ـ كما أمل وأملت أمه معه ـ غير أن مرتبه كان ستة جنيهات ولم يرجع بذلك للأسرة ما فقدته من مركز ومال، فهو مدرس مغمور لا يكاد يكفي مرتبه إلى جانب ما تدره عليه مقالاته الصحفية القيام بأعباء الأسرة بالكامل.

وهذه الظروف التي حرمته من نعيم أسلافه منحته موهبة أدبية إلا أن الأساتذة من الأدباء ـ كما يصفهم ـ: «لم يروا إلا أنفسهم وأشخاصهم فلم يعد لديهم وقت للمريدين والتلاميذ، ولم تكن في أرواحهم نسمة تسع المريدين والتلاميذ»، كل هذا أدى إلى اضطرابه وإحساسه بالضياع إلى درجة وصفها الأستاذ أبو الحسن الندوي في كتابه «مذكرات سائح من الشرق» انقطعت عندها كل صلة بينه وبين

نشأته الأولى وتبخرت ثقافته الدينية الضئيلة وعقيدته الإسلامية»، ولكن دون أن يندفع إلى الإلحاد، وكان دور العقاد حاسماً في ذلك.

وانتقل سيد قطب إلى وزارة المعارف في مطلع الأربعينيات، ثم عمل مفتشاً بالتعليم الإبتدائي في العام 1944 وبعدها عاد إلى الوزارة مرة أخرى، وفي تلك الفترة كانت خطواته في النقد الأدبي قد اتسعت وتميزت وظهر له كتابان هما: «كتب وشخصيات»، و «النقد الأدبي ـ أصوله ومناهجه».

وبعد ميدان النقد سلك سيد قطب مسلكاً آخر بعيداً بكتابه «التصوير الفني في القرآن» الذي لاقى مقابلة طيبة من الأوساط الأدبية والعلمية فكتب «مشاهد القيامة في القرآن» ووعد بإخراج «القصة بين التوراة والقرآن» و «النماذج الإنسانية في القرآن»، و «المنطق الوجداني في القرآن»، و «أساليب العرض الفني في القرآن»، ولكن لم يظهر منها شيء.

وأوقعته دراسة النص القرآني على غذاء روحي لنفسه التي لم تزل متطلعة إلى الروح. وهذا المجال الروحي شده إلى كتابة الدراسات القرآنية فكتب مقالاً بعنوان «العدالة الإجتماعية بمنظور إسلامي» في العام 1944.

ولما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها زادت الأوضاع السياسية والإجتماعية والإقتصادية سوءاً وفساداً، وكانت جماعة الإخوان المسلمين هي أوضح الجماعات حركة وانتشاراً حتى وصلت لمعاقل «حزب الوفد» كالجامعة والوظائف والريف،

وأخذت تجذب بدعوتها إلى الإصلاح وقوة مرشدها الروحية المثقفين، وأخذت صلة سيد قطب بالجماعة تأخذ شكلاً ملموساً في العام 1946 ثم ازدادت حول حرب فلسطين عام 1948.

وفي هذا الاتجاه ألف سيد قطب كتاب «العدالة الإجتماعية في الإسلام»، وأهداه إلى الإخوان، ثم سافر إلى أميركا وعند عودته أحسنوا استقباله، فأحسن الارتباط بهم وأكد صلته حتى أصبح عضواً في الجماعة.

ـ الرحلة إلى أميركا:

وجد سيد قطب ضالته في الدراسات الإجتماعية والقرآنية التي اتجه إليها بعد فترة الضياع الفكري والصراع النفسي بين التيارات الثقافية الغربية، ويصف قطب هذه الحالة بأنها اعترت معظم أبناء الوطن نتيجة للغزو الأوروبي المطلق. ولكن المرور فيها مكنه من رفض النظريات الإجتماعية الغربية، بل إنه رفض أن يستمد التصور الإسلامي المتكامل عن الإلوهية والكون والحياة والإنسان من ابن سينا وابن رشد والفارابي وغيرهم لأن فلسفتهم ـ في رأيه ـ ظلال للفلسفة الإغريقية.

فكان من المنتظر في يوم 3/ 11/ 1948 في بعثة علمية من وزارة المعارف للتخصص في التربية وأصول المناهج ألا تبهره الحضارة الأميركية المادية ووجدها خلواً من أي مذهب أو قيم جديدة. وفي مجلة الرسالة كتب سيد قطب مقالاً في العام 1951 بعنوان: «أميركا التي رأيت» يصف فيها هذا البلد بأنه: «شعب يبلغ في عالم العلم والعمل قمة النمو والارتقاء، بينما هو في عالم الشعور والسلوك

بدائي لم يفارق مدارج البشرية الأولى، بل أقل من بدائي في بعض نواحي الشعور والسلوك».

ـ المصلح والأديب:

امتلك سيد قطب موهبة أدبية قامت على أساس نظري وإصرار قوي على تنميتها بالبحث الدائم والتحصيل المستمر حتى مكنته من التعبير عن ذاته وعن عقيدته يقول: «إن السر العجيب ـ في قوة التعبير وحيويته ـ ليس في بريق الكلمات وموسيقى العبارات، وإنما هو كامن في قوة الإيمان بمدلول الكلمات وما وراء المدلول، وإن في ذلك التصميم الحاسم على تحويل الكلمة المكتوبة إلى حركة حية، المعنى المفهوم إلى واقع ملموس».

وكان سيد قطب موسوعياً يكتب في مجالات عديدة إلا أن الجانب الإجتماعي استأثر بنصيب الأسد من جملة كتاباته، وشغلته المسألة الإجتماعية حتى أصبحت في نظره واجباً إسلامياً تفرضه المسؤولية الإسلامية والإنسانية، وهذا يفسر قلة إنتاجه في القصة التي لم يكثر فيها بسبب انشغاله بالدراسات النقدية ومن بعدها بالدراسات والبحوث الإسلامية.

وطوال مسيرته ضرب سيد قطب مثل الأديب الذي غرس فيه الطموح والاعتداد بالنفس، وتسلح بقوة الإرادة والصبر والعمل الدائب؛ كي يحقق ذاته وأمله، اتصل بالعقاد ليستفيد منه في وعي واتزان، ولم تفتنه الحضارة الغربية من إدراك ما فيها من خير وشر، بل منحته فرصة ليقارن بينها وبين حضارة الفكر الإسلامي، وجمع بينه وبين «حزب الوفد» حب مصر ومشاعر الوطنية، وجمع بينه

وبين الإخوان المسلمين حب الشريعة وتحقيق العدالة الإجتماعية وبناء مجتمع إسلامي متكامل. واستطاع بكلمته الصادقة أن يؤثر في كثير من الرجال والشباب التفوا حوله رغم كل العقبات والأخطار التي أحاطت بهم، وأصبح من الأدباء القلائل الذين قدموا حياتهم في سبيل الدعوة التي آمنوا بها.

ـ العودة والرحيل:

عاد سيد قطب من أميركا في 23 آب/ أغسطس عام 1950 ليعمل بمكتب وزير المعارف إلا أنه تم نقله أكثر من مرة حتى قدم استقالته في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1952، ومنذ عودته تأكدت صلته بالإخوان إلى أن دُعي في أوائل العام 1953 ليشارك في تشكيل الهيئة التأسيسية للجماعة تمهيداً لتوليه قسم الدعوة.

خاض مع الإخوان محنتهم التي بدأت منذ العام 1954 إلى أن أُعدم في العام 1966. وبدأت محنته باعتقاله بعد حادث المنشية في العام 1954 حيث اتُهم الإخوان بمحاولة اغتيال الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ضمن ألف شخص من الإخوان وحكم عليه بالسجن 15 سنة ذاق خلالها ألواناً من التعذيب والتنكيل الشديدين، ومع ذلك أخرج كتيب «هذا الدين» و «المستقبل لهذا الدين»، كما أكمل تفسيره «في ظلال القرآن».

وأفرج عنه بعفو صحي في أيار/ مايو 1964 وكان من كلماته، وقتذاك: أن إقامة النظام الإسلامي تستدعي جهوداً طويلة في التربية والإعداد وأنها لا تجيء عن طريق إحداث انقلاب.

وأوشكت المحنة على الانتهاء عندما قبض على أخيه محمد قطب يوم 30/ 7/ 1965 فبعث سيد قطب برسالة احتجاج إلى المباحث العامة فقبض عليه هو الآخر في 9/ 8/ 1965 وقدم مع كثير من الإخوان للمحاكمة، وحكم عليه وعلى 7 آخرين بالإعدام، ونفذ فيه الحكم في فجر الاثنين 13 جمادى الأولى 1386 هـ الموافق 29 آب/ أغسطس 1966م.

ـ من مؤلفاته:

ـ طفل من القرية (سيرة ذاتية).

ـ المدينة المسحورة (قصة أسطورية).

ـ النقد الأدبي ـ أصوله ومناهجه.

ـ التصوير الفني في القرآن.

ـ مشاهد القيامة في القرآن.

ـ معالم على الطريق.

ـ المستقبل لهذا الدين.

ـ هذا الدين.

ـ في ظلال القرآن.

ـ كيف وقعت مراكش تحت الحماية الفرنسية؟

ـ الصبح يتنفس (قصيدة).

ـ قيمة الفضيلة بين الفرد والجماعة.

ـ حدثيني (قصيدة).

ـ الدلالة النفسية للألفاظ والتراكيب العربية.

- هل نحن متحضرون؟
- هم الحياة (قصيدة)
- وظيفة الفن والصحافة.
- العدالة الإجتماعية.
- شيلوك فلسطين أو قضية فلسطين.
- أين أنت يا مصطفى كامل؟
- هتاف الروح (قصيدة).
- تسبيح (قصيدة).
- فلنعتمد على أنفسنا.
- ضريبة الذل. - أين الطريق؟

عبد الحكيم عامر
(1919 ـ 1967)

ـ الميلاد والنشأة

ولد محمد عبد الحكيم علي عامر في قرية أسطال بمحافظة المنيا في صعيد مصر عام 1919، لأسرة ميسورة حيث كان والده عمدة القرية.

بعد أن فرغ من دراسته الثانوية عام 1935 التحق بالكلية الحربية وتخرج فيها عام 1938 ثم في كلية أركان الحرب عام 1948.

ـ الحياة الإجتماعية:

تزوج عبد الحكيم عامر أكثر من مرة غير أن زواجه من الممثلة برلنتي عبد الحميد هو الأشهر، حيث إنه كاد أن يفقد مستقبله السياسي بسبب هذا الزواج الذي لم يرض عنه الرئيس جمال عبد الناصر.

وأنجب عبد الحكيم عامر من زواجه هذا ولداً في نيسان/ أبريل عام 1967، وقد ألفت برلنتي كتاباً عن هذا الزواج أسمته «المشير وأنا» صدر عام 1993.

ـ التوجهات الفكرية:

تبنى عبد الحكيم عامر الخط القومي الذي دعا إليه الرئيس جمال عبد الناصر على الصعيد العربي والنهج الإشتراكي فيما يتعلق بالإصلاحات الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المصري الداخلي. ولعب دوراً مهماً بنفوذه داخل المؤسسة العسكرية في تنفيذ قوانين التأميم والإصلاح الإجتماعي. وكان عضواً في اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكي.

واقتنع بفكرة مركزية الدولة، فكان هو وبمساعدة بعض الأجهزة الأمنية والعسكرية أحد مراكز القوة التي أثرت على التجربة الديمقراطية في مصر طوال العهد الناصري.

ـ حياته العسكرية والسياسية:

خدم عبد الحكيم عامر فور تخرجه ضمن قوات الجيش المصري العاملة في السودان عام 1941، والتقى هناك بجمال عبد الناصر حيث تعمقت رابطة الصداقة بينهما منذ ذلك الوقت.

وحينما اندلعت حرب فلسطين عام 1948 كان عبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر ضمن التشكيلات المصرية التي ذهبت إلى هناك.

وبعد الحرب وما لحق بالعرب فيها من هزيمة على يد القوات اليهودية وما أسفرت عنه من إقامة دولة إسرائيل عام 1948 عاد عبد الحكيم عامر إلى مصر ونقل إلى أحد مراكز التدريب في منقباد بصعيد مصر.

ـ عضو في الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار:

كانت الحالة السياسية في مصر تزداد توتراً في ظل موجات من الغضب الشعبي لما لحق بالجيوش العربية من هزيمة وقيام دولة إسرائيل كشوكة في خاصرة العالم العربي الأمر الذي ساعد على بروز تيار داخل القوات المسلحة المصرية راغب في التغيير، وتشكل آنذاك ما عرف بالضباط الأحرار، وكان عبد الحكيم عامر عضواً في هيئتها التأسيسية التي قامت بحركتها العسكرية وأطلق عليها فيما بعد ثورة وعرفت في التاريخ السياسي المعاصر بثورة تموز / يوليو 1952.

شهدت حياة عبد الحكيم عامر بعد نجاح الثورة تغييرات جوهرية وسريعة، فتمت ترقيته وهو لم يزل في الـ 34 من العمر إلى رتبة لواء، وأوكلت إليه مهمة قيادة القوات المسلحة، وأصبح في عام 1953 مسماه الجديد القائد العام للقوات المسلحة المصرية.

وبعد عام واحد أيضاً عين وزيراً للحربية مع احتفاظه بمنصبه في القيادة العامة للقوات المسلحة، ثم رقي إلى رتبة فريق عام 1958.

وبعد قيام الوحدة مع سوريا تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة منح عبد الحكيم عامر رتبة مشير في 23 شباط/ فبراير 1958.

وكانت الترقية الأخرى التي رفعته إلى رتبة نائب رئيس جمهورية في 6 آذار/ مارس عام 1958، واستمر في هذا المنصب حتى آب/

أغسطس عام 1961 حيث أضيفت إليه مهمة رئاسة اللجنة العليا للسد العالي ثم رئاسة المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادي في نيسان/ أبريل من العام نفسه.

ـ الإشراف على حرب اليمن:

بعد قيام ثورة اليمن في 30 أيلول/ سبتمبر 1962 واعتراف مصر بها ورغبة منها في تدعيم الثوار الجدد أرسلت جزءاً كبيراً من قواتها المسلحة إلى هناك، وأسندت مهمة الإشراف عليها إلى المشير عبد الحكيم عامر بصفته قائداً عاماً للقوات المسلحة وكانت أولى زياراته لليمن عام 1963.

تولى عبد الحكيم عامر رئاسة اللجنة العليا لتصفية الإقطاع في أيار/ مايو 1966. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه عهد إلى وزير الحربية شمس بدران ببعض اختصاصات القائد العام للقوات المسلحة وأصبح مسؤولاً أمام عبد الحكيم عامر عن كل ما يكلفه به من أعمال عسكرية وإدارية.

ـ دوره في حرب 1967:

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1966 وقعت مصر وسوريا إتفاقية للدفاع المشترك بعد أن زادت التهديدات الإسرائيلية لسوريا، وأبلغ الإتحاد السوفياتي والمخابرات السورية الرئيس جمال عبد الناصر بوجود حشود عسكرية على الحدود السورية فأصدر أوامره بالتعبئة العامة وحشد القوات المصرية في سيناء في 14 أيار/ مايو 1967 بهدف تخفيف الضغط على الجبهة الشمالية في سوريا.

وفي 17 أيار/مايو 1967 تم إغلاق مضايق تيران وصنافير في وجه الملاحة الإسرائيلية مما فجر حرب حزيران/يونيو 1967 حيث كان عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة المصرية آنذاك.

وفي صبيحة يوم الخامس من حزيران/يونيو عام 1967 فاجأ الطيران الإسرائيلي سلاح الطيران المصري فدمر معظم طائراته وهي لا تزال رابضة في القواعد العسكرية والمطارات المدنية.

بدت على المشير عامر ملامح الارتباك، وفقد قدرته على إدارة المعركة، واتخذ قراراً سريعاً للجيش المصري بالانسحاب وتم ذلك بطريقة غير منظمة مما زاد من خسائر القوات المصرية.

ـ الانتحار:

بعد الهزيمة تنحى عبد الحكيم عامر عن جميع مناصبه، واعتصم في منزله بمحافظة الجيزة في مصر ومعه بعض قيادات القوات المسلحة المتعاطفين معه، فاستدعاه الرئيس جمال عبد الناصر للتفاوض معه حتى لا تزداد حالة البلبلة خاصة بعد أن وصلت عبد الناصر أنباء عن اعتزام المشير التوجه إلى إحدى القواعد العسكرية للقيام بانقلاب عسكري من هناك.

وأثناء حوار عبد الناصر وعبد الحكيم عامر توجه وزير الحربية ورئيس الأركان الجديدان محمد فوزي وعبد المنعم رياض إلى بيت المشير وأمرا القادة المعتصمين في المنزل بتسليم أنفسهم والأسلحة التي بحوزتهم، وتحت التهديد باستعمال القوة استسلم هؤلاء القادة وانتهى الاعتصام.

ثم فرضت الإقامة الجبرية على المشير لكنه لم يحتمل ذلك خاصة في ظل الانهيار النفسي الذي كان يعاني منه عقب الهزيمة!

وفي 14 أيلول/سبتمبر 1967 أُعلن عن موته منتحراً، وقيل بأن هناك من دفعه على الانتحار، وتقول مصادر أخرى بأنه قد دس له السم في شرابه بتكليف من جمال عبد الناصر. وللتاريخ والحقيقة نورد بعض تفاصيل هذه الحادثة عن لسان أحد معاصريها.

ـ سامي شرف يروي تفاصيل انتحار عبد الحكيم عامر:

تظل حادثة انتحار المشير عبد الحكيم عامر واحدة من أكثر حوادث الانتحار السياسي إثارة للجدل والشكوك والتكهنات في آن واحد. فالحادثة التي جرت في الرابع عشر من أيلول/سبتمبر من العام 1967 في فيلا صغيرة بإحدى ضواحي الجيزة ما زالت تثير بين الحين والآخر الزوابع بل والأعاصير، التي وصل بعضها إلى قاعات المحاكم من خلال بعض أفراد أسرة المشير التي ما زالت تصر حتى الآن على أنه مات مقتولاً ولم ينتحر.

في مذكراته التي بدأ السيد سامي شرف في نشرها تباعاً في صحيفة «الخليج» الإماراتية، يكشف مدير مكتب الرئيس عبد الناصر لشؤون المعلومات العديد من الأسرار الجديدة في تأزم العلاقة بين الرئيس عبد الناصر والمشير، ويروي بالتفصيل وقائع الأيام الأخيرة من حياة المشير، والعديد من أسرار الأزمة التي بدأت تشتد عقب نكسة حزيران/يونيو من العام 1967.

الثابت أن العلاقة بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر فسدت على نحو درامي وسريع عقب فجيعة نكسة حزيران/يونيو المدوية، التي أصدر الرئيس عبد الناصر بعدها قراراً بتنحية عبد الحكيم عامر عن قيادة الجيش وتعيينه نائباً للرئيس، وهو القرار الذي رفضه المشير بشدة، وحزم حقائبه واتجه إلى بلدته في الصعيد ليقضي فيها بعض الوقت، غير أنه سرعان ما عاد إلى القاهرة بعد أيام وتحديداً في أول تموز/يوليو 1967، واستقر في منزله بالجيزة. ويؤكد السيد سامي شرف في مذكراته أن نية الرئيس كانت قد استقرت حينذاك ودون تراجع على تنحية عبد الحكيم عامر ومعه شمس بدران، وإن واصل في الوقت ذاته محاولات احتواء الأزمة ومنع تفاقمها.

ـ إقطاعية تابعة للمشير:

كان جوهر القضية حسبما يشير سامي شرف في مذكراته هو أن المشير «كان ينظر إلى الجيش على أنه إقطاعية تابعة له ولا يريد التنازل عنها تحت أية ظروف، بل أنه كان يرى أيضاً في استرداده سلطاته في الجيش بمثابة رد إعتبار له في ضوء مسؤوليته الكبرى عن وقوع الهزيمة العسكرية، في نفس الوقت الذي كان يسعى فيه الرئيس عبد الناصر إلى إعادة بناء قوات مسلحة جديدة محترفة ووفقاً لمعايير تختلف تماماً عما كان سائداً قبل النكسة، والعمل على إبعادها عن الصراعات السياسية وتفرغها الكامل للمعركة القادمة من أجل استرداد الأرض المحتلة».

ويقول سامي شرف أن شمس بدران حاول التقدم بحلول وسط، لكن جمال عبد الناصر أصر على عدم عودة المشير عامر إلى القوات المسلحة مرة أخرى، بينما أقدم المشير على بعض التصرفات التي زادت الأزمة اشتعالاً ربما كان من أهمها قيامه بتوزيع نص استقالة زعم أنه قدمها للرئيس عبد الناصر بعد النكسة، بينما كانت هي نفس الاستقالة التي سبق أن تقدم بها عقب أزمة مجلس الرئاسة سنة 1962، وكانت شقيقة السيدة نفيسة عبد الحميد حواس الشهيرة ببرلنتي عبد الحميد، زوجة المشير عامر ـ بعقد عرفي ـ وتدعى السيدة زهرة هي التي قامت بإعادة طبع هذه الاستقالة في إحدى قرى مركز دكرنس بمحافظة الدقهلية، وقامت بتوزيعها هي وزوجها، بهدف خلق رأي عام مؤيد للمشير، وقام جهاز المباحث العامة بضبطهما مع الآلة الكاتبة والمطبعة.

كانت الغالبية العظمى من رجال الثورة في تلك الأيام العصيبة عقب نكسة حزيران/ يونيو مقتنعين بأن الرئيس لن يتراجع عن إبعاد المشير عن القوات المسلحة كحد أدنى، حسبما يقول سامي شرف، فيما كان البعض الآخر يرى في قبول ذلك إقرار بإدانة المشير وتثبيت أنه المسؤول عن الهزيمة العسكرية، لكن عباس رضوان نجح في إقناع المشير عبد الحكيم عامر بالتوجه لمقابلة الرئيس في منشية البكري. وقد كان ذلك اللقاء هو نقطة البداية للعملية «جونسون» التي وضعها الرئيس عبد الناصر لمحاكمة المشير عامر أمام مجلس قيادة الثورة، وإعلانه بقرار عزله من قيادة الجيش.

ـ العملية «جونسون»:

ويروي سامي شرف قصة تلك العملية قائلاً: التقينا نحن الثلاثة في مكتبي عقب صلاة الجمعة الموافق 25 آب/أغسطس من العام 1967 شعراوي جمعة وأمين هويدي وأنا، دخلنا إلى منزل الرئيس، وفي الصالون قام الرئيس بالمراجعة النهائية للخطة وأقرها، وقال إن ساعة الصفر هي الرابعة بعد الظهر من نفس اليوم، ويضيف سامي شرف: «خرجنا إلى مكتبي وقررنا تأخير بدء الاتصالات واستدعاء المسؤولين الذين سيشاركون في التنفيذ لآخر لحظة ممكنة حيث اتصلت في الرابعة تماماً بالرئيس تليفونياً لأخذ موافقته النهائية على بدء العملية.

عندما اكتمل وصول الذين استدعيناهم، عقد في مكتبي إجتماع كان الحضور فيه كلاً من: شعراوي جمعة وزير الداخلية، وأمين هويدي وزير الحربية، والفريق أول محمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة، واللواء محمد أحمد صادق مدير المخابرات الحربية، واللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة، والعميد محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري، والعميد سعد زغلول عبد الكريم مدير الشرطة العسكرية، وتم تلقين الحضور كل فيما يخصه من واجبات حسبما ورد في الخطة، مع التنبيه مشدداً على محاولة تفادي إطلاق النار قدر المستطاع.

ـ المحاكمة:

في الساعة السادسة والنصف بدأ وصول أعضاء مجلس قيادة الثورة، وبعد نحو خمس عشرة دقيقة أي في

السابعة إلا ربعاً تقريباً وصل المشير عبد الحكيم عامر».

ويقول السيد سامي شرف عن تلك اللحظات الحرجة: قمت مع شعراوي جمعة بتنفيذ مهمتنا، وكانت تتمثل في اعتقال المرافقين للمشير ووضع سيارته تحت الحراسة بعد تفتيشها في كاراج منشية البكري.

ووفق ما كان وارداً في الخطة فقد دخل إلى منزل الرئيس في الساعة السابعة تماماً كل من: أمين هويدي ومحمد المصري من مكتب سامي شرف، وأحد الضباط الأحرار والعميد صلاح شهيب من الياوران، وأحمد شهيب من الضباط الأحرار وعضو مجلس الأمة عن دائرة مصر الجديدة، وكان العميد محمد الليثي ناصف يمر باستمرار حول المنطقة وداخل المنزل، ويقول مدير مكتب الرئيس عبد الناصر في مذكراته: بدأت من مكتبي وإلى جواري شعراوي جمعة في تسجيل ما يدور داخل الصالون الرئيسي بمنشية البكري، وللتاريخ فإن ما دار قد تم تسجيله بالكامل، ولا أعلم أين توجد الآن هذه التسجيلات وإن كنت قد أودعتها في أرشيف التسجيلات السري للغاية في سكرتاريا الرئيس للمعلومات بمنشية البكري، وما أذكره الآن أن حواراً تم أساساً بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، استعرض فيه الرئيس تاريخ العلاقة الوطيدة والصداقة المتينة مع عامر وتطوراتها على مدى السنوات الطويلة السابقة، وعلى الرغم من أنه كان من الواجب مساءلة المشير عامر عما حدث في أزمات 1956 و1961 و1962 بالدرجة الأولى وغيرها وأخيراً ما حدث في حزيران/يونيو 1967 فقد تم احتواء كل هذه

الأزمات بتأثير الصداقة، وحفاظاً على وحدة القيادة ووحدة البلاد، واستطرد الرئيس موجهاً كلامه للمشير بما نصه حسبما أذكر بقدر الإمكان:

. . . «ولكن كونك تتآمر يا عبد الحكيم ـ وليس يا حكيم كما كان يناديه باستمرار وكما تعودنا كلنا على سماعه ـ فهذا وضع لا يمكن قبوله أو السكوت عليه، ويعني أيضاً أنك تتنكر للإتفاق الذي تم بيننا عقب نجاح الثورة في 23 تموز/يوليو، من أن أي واحد فينا من أعضاء مجلس قيادة الثورة إذا اختلف أو لم يكمل المسيرة لأي سبب، لا يتآمر».

فقاطعه المشير عامر قائلاً: «أنا لا أتآمر ولم أتآمر وانا بارفض كلامك ده»!.

فرد الرئيس قائلاً: «انت تآمرت فعلاً وسوف أذكر لك حادثة واحدة من وقائع ثابتة، عندي الكثير منها وباقول لك: انت بعثت بسكرتيرك محمود أحمد طنطاوي للفريق صدقي محمود من خمسة أيام برسالة تتضمن أنك تنوي الاستيلاء على السلطة، وانك تطلب من صدقي محمود أن يشترك معاك ويحضر لمقابلتك، ولكن صدقي أبدى عدم موافقته لدرجة أن حرم الفريق صدقي شتمت سكرتيرك وطردته من المنزل وقفلت الباب بشدة خلفه، ودي واحدة من آلاف غيرها».

ويقول سامي شرف أن عبد الناصر أضاف مخاطباً عامر: «تحب نقول وقائع تآمرية تانية علشان الإخوة كمان يعرفوا ويتأكدوا من اللي بيحصل من تصرفات غير مسؤولة، وغير محسوب المصائب اللي حا

تترتب على المضي فيها بلا حساب لما نحن فيه من وضع حساس داخلياً وخارجياً؟» فسكت المشير لكن عبد الناصر استطرد قائلاً:

«أنا في الحقيقة موش عارف ليه انت بتربط نفسك بالقوات المسلحة وبقيادة الجيش، هل إحنا لما قمنا بالثورة كان هدفنا أن أتولى أنا رئاسة البلد وأنت تتولى قيادة الجيش؟.. عايز أفكركم كلكم وأنت بالذات مين اللي رشحك، واقترح وأصر على تعيينك قائداً عاماً موش أنا اللي كنت وراء هذا التعيين؟، وإذا كان الأمر كذلك طيب ألم يكن من الطبيعي بعد الانفصال وما حدث وموقف الجيش ومكتبك هناك ودورك أن تحاسب على ما حدث؟.. حتى بعد ذلك ألم تكن هناك أكثر من مؤامرة ضد النظام ضبطت وهي من صنع رجال يعملون في مكتبك يا عبد الحكيم»؟.

ويقول سامي شرف في مذكراته أن المشير لم يتمالك أعصابه عند هذا الحد من اللقاء، فانفعل وبدأ يفقد أعصابه فقال له الرئيس:

«الأمور واضحة.. أنت راجل متآمر وعليك أن تقدر الموقف الصعب اللي بنمر فيه وعليك أن تلزم بيتك من الليلة».

وبالطبع رفض عبد الحكيم عامر بشدة هذا القرار، وهو ما دفع بعض الحاضرين ـ الأصوات كانت متداخلة لكن كان من بينهم صوت أنور السادات ـ إلى محاولة إقناع المشير بقبول هذا القرار، إلا أنه قال لهم في غضب: «أنتم بتحددوا إقامتي وبتحطوني تحت التحفظ؟ قطع لسانك يا...».

ويقول سامي شرف أن عبد الحكيم عامر وصف أنور السادات في تلك الليلة كما سبه بما يعف اللسان عن ذكره.

ـ الانقلاب يبدأ من الجيزة:

حاول الحاضرون إقناع المشير في تلك الليلة بأن هذا القرار يحقق مصلحة البلاد العليا، غير أنه كان غاضباً للغاية وأصم أذنيه تماماً، وبدا أنه يعيد النظر في كل شيء متجهاً بفكره وبصره إلى بيت الجيزة والاستعدادات والرجال هناك والمجموعة التي كانت معترضة على إتمام هذا اللقاء، دون أن يدري شيئاً بأمر الاتصالات بين سامي شرف وبين كل من الفريق فوزي واللواء حسن طلعت واللواء محمد أحمد صادق.

كانت القوة التي تم تشكيلها بعلم الرئيس عبد الناصر قد نجحت بالفعل في حصار منزل المشير بالجيزة، غير أن بلاغاً تلقاه سامي شرف من قيادة تلك القوة عن حريق محدود في فيلا المشير، كاد يقضي على أدلة الإدانة التي وجهها عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة إليه، ويضيف سامي شرف: «جاءني بلاغ من داخل البيت من مصدري هناك بأن النيران نتيجة محاولة كل من عباس رضوان وشمس بدران وبعض الضباط حرق أوراق وخرائط في بدروم المنزل، من ضمنها أوراق جمعها شمس بدران من غرفة نوم المشير على عجل وترك ورقتين أو سقطتا منه وهاتين الورقتين، وكانتا من أهم الدلائل أثناء المحاكمة لإثبات التآمر وإدانته». ويضيف سامي شرف: «كنت أبلغ عبد الناصر أولاً بأول بكل هذه البلاغات، إما عندما يخرج من الصالون ويتصل بي من غرفة مكتبه لمعرفة آخر الأخبار، أو كنت أبلغ بها أمين هويدي لينقلها للرئيس».

ـ الانتحار الأول:

فيلا المشير في الجيزة والفجر يكاد ينبلج، وإذا بالفريق محمد فوزي يتصل ليبلغ سامي شرف بتمام إنهاء الاعتصام والقبض على كل من كانوا داخل المنزل، عندها فقط صعد الرئيس إلى الدور العلوي بعد أن قال للمجتمعين: لما تهدا الأمور ابقوا اندهوا علي.

كان المشير عبد الحكيم عامر قد انتقل قبل تلك الجلسة العاصفة بأسابيع إلى منزله في الجيزة، وكان المنزل يتكون من طابقين وبدروم ويطل على النيل في المنطقة بجوار فندق «شيراتون» القاهرة، وفيه حديقة كبيرة ومحاط بسور عال، وكان يوجد بالبدروم مكاتب السكرتارية والحراسة الخاصة للمشير، وفي هذا المنزل ازدادت الحركة حيث أخذ يتصل به الضباط من الذين عادوا حديثاً من سيناء وبعض العناصر المدنية والعسكرية الأخرى، إلى جانب إخوته وأقاربه الذين قدموا من إسطال بلدة المشير في محافظة المنيا، وقد حضر عدد منهم بناء على طلبه للإقامة معه في منزله بالجيزة، غير أنه مع اتساع الحركة غير العادية في منزل المشير عبد الحكيم عامر، كلف الرئيس عبد الناصر صلاح نصر بالاتصال بالمشير وإبلاغه بأن هذا الوضع لا يليق وغير مقبول، وأنه يجب إنهاؤه، لكن المشير عامر رد عليه بأنه سوف يغادر منزله إلى بلدته إسطال في محافظة المنيا في صعيد مصر، وفعلاً سافر إليها، وأخذ يلتقي بأفراد عائلته وأبناء البلدة ويردد في جلساته معهم أنه لن يرضى إلا بالعودة لقيادة الجيش، وأنه لن يقبل أن يكون طرطوراً.. أو تشريفاتي كصلاح الشاهد!.

ويروي سامي شرف ما حدث عقب تلك الساعات العصيبة التي حاكم فيها عبد الناصر المشير أمام مجلس قيادة الثورة قائلاً: «خرج المشير من الصالون متوجهاً إلى دورة المياه، وقابل أمين هويدي على الباب فقال له: أهلاً بوزير حربيتنا . .الله . .الله. . ده انتم مجهزين كل حاجة والحكاية محبوكة على الآخر».

دخل عبد الحكيم عامر إلى دورة المياه، ثم خرج بعد قليل حاملاً ورقة سيلوفان فارغة وكوباً في يده رماها على طول امتداد ذراعه قائلاً: «اطلعوا بلغوا الرئيس إن عبد الحكيم خد سم وانتحر»، ثم دخل إلى الصالون بهدوء ليجلس على نفس الكنبة التي كان يجلس عليها وهو يبتسم في هدوء وكأنه لم يفعل شيئاً، فصعد أمين هويدي مهرولاً إلى الدور العلوي ليبلغ الرئيس الذي استقبله على رأس السلم وقال له:

أنا سمعت ما قيل واللي بيحصل ده كله تمثيل.

استدعي الدكتور الصاوي حبيب طبيب الرئيس الخاص وكان موجوداً في منشية البكري فدخل على عجل وحاول أن يقوم بإسعاف المشير الذي رفض أن يستجيب له مما اضطر معه أن يقوم حسين الشافعي بالإمساك بالمشير بشدة حتى يتمكن الدكتور من حقنه وحاول أن يضع أصبعه في فمه ولكن من دون جدوى.

في الساعة الرابعة وخمسين دقيقة تقريباً اتصل الفريق أول محمد فوزي وأبلغني أنه أنهى العملية بنجاح ومن دون أي خسائر، وأن المنزل أصبح خالياً إلا من عائلة المشير، حيث حددت إقامته هناك

بين أهله وأولاده فجر يوم السادس والعشرين من آب/ أغسطس عام 1967 تحت حراسة أفراد من القوات المسلحة المصرية.

ـ المشير تحت السيطرة:

في الخامسة والنصف صباحاً حضر الفريق فوزي إلى سكرتاريا الرئيس للمعلومات بعد أن تأكد من تأمين الأوضاع بالكامل في منطقة الجيزة، وبعد إلقاء القبض على كل الذين كانوا موجودين في بيت المشير وفي مقدمتهم شمس بدران وعباس رضوان كما تم تفريغ المنزل من كل الأسلحة والذخائر والتي حملت في ثلاثة عشر «لوري» حمولة ثلاثة أطنان، وتولى قيادة الحراسة على المنزل اثنان من العمداء يتناوبان على مدى الأربع والعشرين ساعة. ويقول سامي شرف: «كانت تعليمات الرئيس المشددة تنص على عدم المساس بأسرة المشير وأن تكون موضع الرعاية الكاملة حتى لو حدث أي نوع من التطاول. وبعد السيطرة على المنزل بدأ تفتيش المكاتب والبدروم فقط، وضبطت كل بقايا الأوراق والخرائط المحروقة وكذا نسخ كثيرة من الاستقالة وبعض أوراق لم تحرق كانت ذات فائدة في التحقيقات والمحكمة بعد ذلك، وبعد أن استقر المشير في المنزل تم قطع جميع الخطوط التليفونية ما عدا خطاً واحداً فقط رؤي الإبقاء عليه.

حاول المشير أن يتصل بالرئيس أكثر من مرة، لكنه لم يستجب له فأرسل إليه ورقة تسلمها محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس، يطلب فيها رفع الإقامة الجبرية عنه وإلا فإن الرئيس سيندم ومرة أخرى لم يستجب عبد الناصر للتهديد.

غير أنه وفي الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر 1967 ومع تواصل نشاط واتصالات المشير عامر تليفونياً ومعه بعض من أقاربه وإخوته، بهدف تأليب الرأي العام ضد النظام بعد وضعه تحت الإقامة الجبرية، أصدر الرئيس قراراً بنقل المشير عامر إلى مكان أمين منعزل يتعذر معه إجراء مثل هذه الاتصالات والنشاط، وكلف الفريق أول محمد فوزي مرة ثانية بتنفيذ القرار فتوجه وبصحبته الفريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان واللواء سعد زغلول عبد الكريم مدير الشرطة العسكرية وبعض الضباط من الحرس الجمهوري إلى منزل المشير وكان الضابط المسؤول عن الحراسة في ذلك اليوم العميد محمد سعيد الماحي الذي شارك في تنفيذ المهمة».

وحسب رواية السيد سامي شرف، فقد دخل الفريق عبد المنعم رياض أولاً ودعا المشير عامر لتنفيذ أمر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة فأبى تنفيذه، وتردد في البداية ولكن الفريق رياض تلطف معه ونصحه بمرافقته، وفي تلك اللحظة تناول عبد الحكيم عامر شيئاً وضعه في فمه وأخذ يمضغه، مما لفت أنظار الكل والعائلة، وصرخت إحدى كريماته بأن أباها تناول سماً، ثم دخل المشير في مرحلة فقدان الاتزان فاصطحبه الفريق عبد المنعم رياض بسرعة إلى الخارج، وحاول هو والفريق أول محمد فوزي أن يضعوه في سيارة الإسعاف التي كانت مجهزة كإجراء احتياطي، إلا أن عامر رفض ركوبها فما كان منهما إلا أن وضعاه في سيارتهما وتوجهوا إلى مستشفى المعادي للقوات المسلحة التي كانت أخطرت على عجل لعلاج حالة طارئة.

ـ محاولة الانتحار الثانية:

في الطريق إلى المستشفى طلب الفريق رياض من المشير إخراج ما في فمه، وبعد تمنع اضطر لطرد باقي ما كان في فمه وكان عبارة عن مادة تشبه اللادن الأصفر في ورق سولفان، فتلقفه ضابط الحرس المرافق الرائد عصمت محمد مصطفى، وكان معه النقيب محمد نبيل إبراهيم والنقيب عبد الرؤوف حتاتة من الحرس الجمهوري، ووضع الرائد عصمت ما تلقفه في منديل ورق حيث سلمه للمعامل فور وصولهم إلى المستشفى وهناك أجريت الإسعافات السريعة وعمل الأطباء: اللواء عبد الحميد مرتجى والعميد محمود عبد الرازق والعميد عبد المنعم القللي والمقدم عبد المنعم عثمان والرائد أحمد محمود عبد الله والرائد حسن عبد الحي على محاولة غسيل لمعدته، ولما رفض أعطي محلولاً ليتقيأ وتم ذلك فعلاً وعندما قال له اللواء عبد الحميد مرتجى قائد المستشفى بعد تقيئه بشدة أنه لم يعد هناك خطر الآن على حياته قال المشير: «ده أسوأ خبر سمعته».

ويقول سامي شرف: «بعد فترة قرر الأطباء أن الحالة أصبحت مستقرة وطبيعية ومطمئنة، وبناء على ذلك قرر الفريق فوزي استئناف المهمة، واتجه بالركب إلى استراحة المريوطية وفي الساعة السابعة مساء ذلك اليوم أظهرت المعامل نتيجة تحليل ما لفظه وتقيأه المشير عامر وأبلغ المقدم طبيب عبد المنعم عثمان أن التحليل أظهر آثارا لمادة الأفيون.

وفي استراحة المريوطية التي سبق اختيارها كمقر لإقامة المشير

عامر كان في استقبالهم هناك قرابة الساعة الخامسة والنصف من بعد الظهر، العميد محمد الليثي ناصف ومجموعة من ضباط الحرس الجمهوري والنقيب طبيب مصطفى بيومي حسنين وبعض أفراد الخدمة والإعاشة والحراسة ولم يطلب المشير شيئاً سوى عصير الجوافة، وقد مكث الفريق محمد فوزي والفريق عبد المنعم رياض مع المشير نحو الساعة دار فيها حوار حول الموقف العسكري، وقال لهم المشير أن عليهم أن يطلبوا تعويض السلاح من الإتحاد السوفييتي الذي هاجمه واعتبره أنه خذل مصر، وقال لهما: «عندكم الرجالة كتير في البلد، وكل ما عليكم هو استئناف القتال»، ثم قال: يا فوزي ويا رياض. . . تبلغوا الرئيس أنه إذا لم ينه هذا الوضع في أربع وعشرين ساعة فإنه سيتحمل مسؤولية ما سيحدث».

ويقول سامي شرف: «أبلغ الفريق فوزي هذه الرسالة للرئيس، بعدما غادر هو والفريق عبد المنعم رياض الاستراحة، وكان المشير قد طلب ماكينة حلاقة وبعض الكتب التي وصلته في نفس الليلة».

ـ جلوكوز في الوريد:

في يوم الرابع عشر من أيلول/ سبتمبر، لم يتناول المشير أي طعام إلا بعض السوائل، وفي الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم تم تغيير النوبتجيات الطبية والحراسات، فاستلم الرائد طبيب إبراهيم البطاطا نوبته، وشرح له زميله حالة المشير الصحية وتطوراتها وطمأنه بأن الحالة تشير إلى التحسن كما ذكر له الأدوية التي أعطاها له، لكن المشير لم يتناول طعام الغذاء نظراً لاستمرار القيء، وقرر الطبيب المعالج إتمام تغذيته بمحلول الجلوكوز عن

طريق الوريد، ويقول سامي شرف: «قرابة الساعة الرابعة من بعد الظهر أبدى المشير للدكتور البطاطا شكوى من ألم في أسنانه فأعطاه حقنة نوفالجين، وبعد ذلك دخل المشير الحمام وتقيأ ثم طلب بعض الماء ليغتسل في غرفته فحمل له أحد السفرجية ـ منصور أحمد ـ الماء فاغتسل ثم رقد على السرير، وفي الساعة الخامسة مساءً دخل الطبيب حجرة المشير فوجده نائماً وكان نبضه وضغط دمه طبيعيين، غير أنه وبعد السادسة بقليل وأثناء توجه الطبيب مرة ثانية إلى غرفة نوم المشير سمع استغاثة السفرجي منصور الذي نادى عليه ليسرع إلى غرفة المشير حيث قرر أنه سمع صوت شخير عال صادر عن المشير، ولما دخل الطبيب وجده راقداً على الفراش في حالة غيبوبة ونبضه ضعيف، فسارع بإعطائه حقنة «كورامين» و «أمينوفلين» كما أجرى له تنفساً صناعياً من أنبوبة الأوكسجين، ولم يجد ذلك كله حيث تحققت وفاة المشير عبد الحكيم عامر قرابة الساعة السادسة وأربعين دقيقة.

وحسب تأكيدات الطبيب المعالج فإن المشير عامر لم ينطق بأي عبارات في الدقائق التي سبقت وفاته وكل ما تكلم به مع الطبيب أثناء تعليق أنبوبة الجلوكوز هو أنه قال له:

«مفيش فايدة من كل اللي بتعمله ده».

ويقول سامي شرف: «في الساعة السادسة وخمس وأربعين دقيقة أبلغني العميد محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري بنبأ وفاة المشير عبد الحكيم عامر فقمت بإبلاغ الخبر للرئيس بالإسكندرية في الحال وكان الخبر صاعقاً بالنسبة لنا جميعاً،

أما بالنسبة للرئيس فقد وضع سماعة التليفون بمجرد سماعه الخبر».

ويقول السيد سامي شرف أن الرئيس عبد الناصر أمر بإبلاغ وزير العدل والنائب العام وكبير الأطباء الشرعيين فوراً لاتخاذ الإجراءات القانونية والتحقيق، بل وأبلغني الرئيس بأن زكريا محيي الدين وأنور السادات وحسين الشافعي وعلي صبري في طريقهم للقاهرة الآن، وقال لي: أريد عندما أصل إلى القاهرة أن تكون الصورة واضحة أمامي، ولم ينتظر الرئيس تجهيز السيارات أو الحراسات بل توجه لركوب أول سيارة كانت أمامه في استراحة المعمورة، ووصل إلى منشية البكري لمتابعة الموقف من مكتبه.

ـ النائب العام يحقق:

بدأت التحقيقات في واقعة انتحار المشير عامر تحت إشراف السيد عصام الدين حسونة وزير العدل وانقسم التحقيق إلى قسمين:

الأول: تحقيق الطب الشرعي وقد أشرف عليه الدكتور عبد الغني سليم البشري وكيل وزارة العدل لشؤون الطب الشرعي ويعاونه الدكتور يحيى شريف أستاذ الطب الشرعي بجامعة عين شمس والدكتور علي عبد النبي أستاذ الطب الشرعي بجامعة القاهرة والدكتور كمال السيد مصطفى، مساعد كبير الأطباء الشرعيين.

والثاني: يتولاه النائب العام المستشار محمد عبد السلام يعاونه المحامي العام وعدد من رجال النيابة العامة ويتولى التحقيق في كل ظروف الحادث ومع كل الذين كان لهم أدنى علاقة به بمن فيهم

أسرة المشير وأطقم الحراسة وهيئة مستشفى القوات المسلحة بالمعادي وكل من كان في استراحة المريوطية.

وقد أصدرت النيابة العامة أول بيان لها يوم 16/9/1967 جاء فيه أن التحقيقات بدأت بسؤال كل من الفريق فوزي والفريق عبد المنعم رياض وكل من كان له صلة في هذه المأمورية منذ أن بدأت وكذا هيئة مستشفى المعادي الخ، وجاء في البيان بعد ذلك ما يلي بالنص: «... كما ثبت اليوم بصفة قاطعة من التحليل الضوئي والكيماوي الذي أجرته مصلحة الطب الشرعي أن المادة التي وجدت مخفاة تحت الشريط اللاصق وزنها 150 ميليغرام هي مادة «الأكونيتين»، وهي عقار شديد السمية سريع الأثر، يكفي نحو ميليغرام أو اثنين منه لإحداث الوفاة في مثل الظروف والحالة التي شوهد عليها الجثمان».

محمد بن يوسف خيضر
(1912 ـ 1967)

ـ المولد والنشأة:

ولد محمد يوسف خيضر في 13 آذار/ مارس عام 1912 في الجزائر في عائلة متواضعة من بسكرة، اضطر إلى أن يوقف دراسته ويغادر المدرسة لإعالة أهله الفقراء. اشتغل مساعداً في حافلات النقل الحضري التي كانت تربط بسكرة بباتنة وغيرها من المدن.

ـ النشاط السياسي:

انخرط في صفوف «نجم شمال أفريقيا» ثم في حزب «الشعب الجزائري»، حيث انتخب نائباً عن الجزائر العاصمة عام 1946. اتهمته السلطات الاستعمارية بتوريطه في حادثة السطو على بريد وهران عام 1950، إذ استعملت سيارته لنقل النقود من وهران إلى الجزائر العاصمة.

لجأ إلى القاهرة عام 1951، بعد أن ثار ضد قرار الحزب الذي طلب منه تسليم نفسه للسلطات الاستعمارية وأصبح مندوباً لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية في القاهرة وعضواً في جبهة تحرير

المغرب العربي التي كان يرأسها عبد الكريم الخطابي. ومن موقعه هذا، حاول التقريب بين المصاليين والمركزيين دون جدوى.

ـ دوره أثناء الثورة:

بعد اندلاع الثورة ساهم في تزويد جيش التحرير الوطني بالأسلحة وفي ضمان الدعم العربي للثورة. اعتقل مع بن بيلا ورفاقه يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر عام 1956 بعد اختطاف الطائرة التي كانت تقلهم إلى تونس، ولم يطلق سراحه إلا في 19 آذار/ مارس عام 1962.

عُين عضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وشرفياً في لجنة التنسيق والتنفيذ في العام 1957. كما أدرج اسمه كوزير دولة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 ـ 1962.

بعد توقيف القتال، أطلق سراحه في 19 آذار/مارس عام 1962 برفقة أحمد بن بيلا.

ـ أول حزب انخرط فيه:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي عرفت مشاركة الآلاف من الجزائريين فيها إلى جانب القوات الفرنسية وفي مقدمة هؤلاء الضابط الأمير خالد وظهور سياسة الإصلاحات التي وعدت بها فرنسا الجزائريين مثل إصلاحات 1919 وكذا اللوائح والنصوص التي صادق عليها الحلفاء في مؤتمر فرساي فيما يتعلق بحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، ظهر نشاط سياسي جزائري دشنه الأمير خالد منذ العام 1919 بالدعوة إلى المساواة والإصلاح.

ـ ظروف تأسيسه:

تأسّس «نجم شمال أفريقيا» في باريس من طرف العمال الجزائريين المهاجرين في فرنسا في شهر حزيران/ يونيو عام 1926، وأسندت رئاسة الحزب إلى السيد عبد القادر حاج علي واختير الأمير خالد رئيساً شرفياً للحزب، ومن أبرز مسؤوليه السيد مصالي الحاج الذي يصبح فيما بعد زعيماً للحزب سنة 1927 إضافة إلى بلقاسم راجف وعمار عيماش، وكان في بداية التأسيس يمثل التونسيين والمغاربة لكنهم انسحبوا منه سنة 1927 ليصبح النجم حزباً للجزائريين وحدهم، وظهر في البداية تقارب كبير بين «نجم شمال أفريقيا» و «الحزب الشيوعي الفرنسي» والنقابات العمالية المنضوية تحت لواء الحركة الشيوعية.

استطاع النجم في بضع سنوات أن يصبح قوة سياسية وضعت حداً للركود السياسي في الجزائر من خلال التجمعات والمشاركة في المؤتمرات الدولية، وعرف النجم تطوراً في أفكاره ومطالبه السياسية، فمن حركة عمّالية تدافع عن حقوق العمال المهاجرين إلى حزب سياسي وطني له مطالب واضحة فيما يتعلق بالقضية الجزائرية مثلما حدث في مؤتمر بروكسل سنة 1927 وتدخل مصالي الحاج لصالح القضية الجزائرية. ولتبليغ أفكاره أصدر الحزب جريدة «الأمة» في باريس لنشر نشاطات وأفكار النجم.

ـ برنامجه:

بعد انسحاب التونسيين والمغاربة من النجم، وترأس مصالي الحاج له ظهر برنامج نجم شمال أفريقيا واضحاً في المطالبة

بإستقلال الجزائر عن فرنسا ورفع مطالبه الوطنية إلى السلطات الفرنسية في أكثر من مناسبة، ويمكن حصر مطالب النجم في الإستقلال الكامل للجزائر، وخروج القوات الفرنسية منها، وإلغاء قانون الأهالي واستعادة الجزائريين لأملاكهم المصادرة، وضمان حق الجزائريين في التعليم مع فتح المجال لحرية الصحافة وممارسة الحقوق السياسية والنقابية. وشكّل هذا البرنامج الوطني الثوري شوكة في حلق السلطات الاستعمارية التي ألفت سماع صوت المطالبين بالإدماج من أعضاء فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، وبعض أعضاء النخبة، لذلك بدأت السلطات الاستعمارية في التضييق على نشاطات النجم وزعيمه مصالي الحاج.

ـ مساره التاريخي:

نظراً لبرنامج النجم الواضح المطلب في ما يتعلق بالإستقلال التام للجزائر، عرف الحزب مضايقات عديدة منذ السنوات الأولى لنشأته، إذ أقدمت السلطات الفرنسية على حلّ النجم سنة 1929، ممّا دفعه إلى الظهور مجدداً تحت اسم نجم شمال أفريقيا المجيد حتى سنة 1933 حيث أخذ اسماً جديداً هو «الجنة التجمع الشعبي»، ولم يختلف برنامج نجم شمال أفريقيا المجيد عن برنامج النجم السابق، ونتيجة لهذا النشاط أصدرت السلطات الفرنسية أحكاماً متفاوتة ضد زعماء النجم وفي مقدمتهم مصالي الحاج الذي حكم عليه سنة سجن نافذة عام 1934.

بعد خروج مصالي من السجن أعاد تشكيل الحزب تحت تسمية

جديدة هي «الإتحاد الوطني لمسلمين شمال أفريقيا»، ومرة أخرى حاولت السلطات الفرنسية اعتقاله ممّا اضطره إلى الفرار إلى سويسرا سنة 1935. وبقي هناك حتى جاءت حكومة الجبهة الشعبية وأصدرت عفواً على كل السياسيين فعاد مصالي إلى الجزائر، لكن شهر العسل لم يدم طويلاً بين حكومة الجبهة الشعبية والنجم فقرّرت حلّه بتاريخ 26 شباط/ فبراير 1937م، وهي آخر مرحلة من مسار النجم السياسي ليتم تشكيل حزب آخر جديد هو «حزب الشعب الجزائري» «P.P.A» سنة 1937.

ـ اغتيال محمد بن يوسف خيضر:

خرج محمد خيضر من منزله مساء الثالث من كانون الثاني/ يناير عام 1967 الكائن في مدريد ـ إسبانيا، وكانت زوجته السيدة زهراء برفقته هي وأحد أقاربه، وكان لهما طفل عمره سنة ونصف تركوه نائماً في المنزل.

وأمام البناء الذي يقيم فيه تقدم رجلان من خيضر وطلبا منه أن يتكلم معهما على انفراد لإطلاعه على قضية تهمه، إلا أن خيضر رفض معتذراً عن عدم تلبية طلبهما، وإذا بأحد الرجلين يشهر مسدسه ويطلق على خيضر طلقتين، ولكن الطلقات لم تخترق باب السيارة، إلا أن خيضر ترك السيارة وأسرع في الهروب، ولكن الطلقات التي أطلقها الشابان كانت أسرع منه فأردوه قتيلاً على قارعة الطريق أمام زوجته وقريبه.

أرنستو تشي غيفارا
(1928 ـ 1967)

أرنستو تشي غيفارا دي لا سيرنا من 14 أيار/ مايو 1928 إلى 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1967 المشهور بتشي غيفارا هو ثوري كوبي أرجنتيني المولد، كان رفيق فيديل كاسترو. يعتبر شخصية ثورية فذّة في نظر الكثيرين. وهو شخصية يسارية محبوبة.

درس الطب في جامعة بيونس أيريس وتخرّج عام 1953، وكانت رئتيه مصابة بالربو، ولم يلتحق بالتجنيد العسكري بسبب ذلك قام بجولة حول أميركا الجنوبية مع أحد أصدقائه على متن دراجة نارية وهو في السنة الأخيرة من الطب، وكونت تلك الرحلة شخصيته وإحساسه بوحدة أميركا الجنوبية وإحساسه بالظلم الكبير من الدول الإمبريالية للمزارع البسيط الأميركي.

توجه بعدها إلى غواتيمالا، حيث كان رئيسها يقود حكومة يسارية شعبية، كانت من خلال تعديلات، وعلى وجه الخصوص تعديلات في شؤون الأرض والزراعة، تتجه نحو ثورية إشتراكية. وكانت الإطاحة بالحكومة الغواتيمالية عام 1954 بانقلاب عسكري مدعوم من قبل وكالة الاستخبارات الأميركية، قد تركت لدى

غيفارا رؤية للولايات المتحدة بصفتها الدولة الإمبريالية المضطهدة لدول أميركا الجنوبية التي تسعى لتبني النظام الإقتصادي الإشتراكي.

قتل غيفارا في بوليفيا أثناء محاولة لتنظيم ثورة على الحكومة هناك، وتمت عملية القبض عليه بالتنسيق مع المخابرات الأميركية حيث قامت القوات البوليفية بقتله. وقد شبّت أزمة بعد عملية اغتياله وسميت بأزمة «كلمات غيفارا» أي مذكراته. وقد تم نشر هذه المذكرات بعد اغتياله بخمسة أعوام وصار غيفارا رمز من رموز الثوار على الظلم.

ـ من أقواله:

- «إنني أحس على وجهي بألم كل صفعة تُوجّه إلى مظلوم في هذه الدنيا، فأينما وجد الظلم فذاك هو وطني.
- الثورة قوية كالفولاذ، حمراء كالجمر، باقية كالسنديان، عميقة كحبنا الوحشي للوطن.
- لا يهمني أين ومتى سأموت بقدر ما يهمني أن يبقى الثوار يملأون العالم ضجيجاً كي لا ينام العالم بثقله على أجساد الفقراء.
- إن الطريق مظلم وحالك فإذا لم تحترق أنت وأنا فمن سينير الطريق.
- لن يكون لدينا ما نحيا من أجله، إن لم نكن على استعداد أن نموت من أجله.

ـ يجب أن نتذكر دائماً أن الإمبريالية نظام عالمي، هو المرحلة الأخيرة من الاستعمار، ويجب أن تهزم بمواجهة عالمية».

هذا ما قاله أرنستو غيفارا.

امتهن الطب، إلا أنه ظل مولعاً بالأدب والسياسة والفلسفة. سافر أرنستو تشي غيفارا إلى غواتيمالا عام 1954 على أمل الانضمام إلى صفوف الثوار لكن حكومة كاستيلو أرماس العميلة للولايات المتحدة الأميركية قضت على الثورة.

انتقل بعد ذلك إلى المكسيك حيث التقى بفيدل كاسترو وأشعلوا الثورة ضد نظام حكم باتيستا الرجعي حتى سقوطه سنة 1959.

تولى منصب رئيس المصرف الوطني سنة 1959.

ووزارة الصناعة 1961 ـ 1965.

اشترك مع حركات ثورية عالمية عديدة.

ألّف حرب العصابات عام 1961.

ـ الثائر في الذاكرة:

في أحد أيام تشرين الأول/أكتوبر من عام سبعة وستين، ألقي بجثة مشوهة في قبر جماعي، تمنى القتلة ألا يأتي أحد لإعادة إعتبار القبر المجهول. اعتقدوا أنهم بتحطيم الرجل سيحطمون أسطورته، ولكنهم كانوا على خطأ.

عام 1968، غضب شبان العالم وخرجوا إلى الشوارع معلنين

أنهم يستطيعون إنهاء الحروب وتغيير ملامح العالم. وقد تحول هذا الرجل الثائر بعد موته إلى شهيد لقضاياهم. أصبح يمثل أحلام ورغبات الملايين ممن يحملون صوره. علماً أنه كان يمثل أيضاً مجموعة من التناقضات، وكأن الموت حول ملامحه، ما يوحي بأنه لو منحه أعداؤه الحق في الحياة، لربما عجزت أسطورته عن إحتلال هذا المدى العالمي الذي تنعم به اليوم.

ـ ثائر عالمي:

في الأول من كانون الثاني/يناير من عام 1959 انتصرت ثورة فيديل كاسترو في كوبا. انتشر الآلاف في شوارع هافانا لاستقبال أبطال الإشتراكية، الذين أطاحوا بالنظام العسكري الفاسد الذي تدعمه أميركا.

تمكن كاسترو من صنع المستحيل، وذلك بمعونة ساعده الأيمن تشي غيفارا. فنشأت بينهما روح الأخوة التي تعمدت بالنار. تمكنت ثورة كاسترو من تحقيق النصر بالاعتماد على تكتيك حرب العصابات.

أثبت غيفارا بين الثوار في الجبال الكوبية، براعته القتالية وكفاءته القيادية في مواجهة الخطر باستعداد ألهم الجنود من حوله. أدرك كاسترو قدرة تشي على القتال، فكانت هذه الكفاءة مفتاح تحقيق النصر عام 1959.

حقق فيديل كاسترو حلمه عند إنتصار الثورة. أما حلم غيفارا، فكان ما يزال في بدايته بعد.

تخطت أحلام هذا الشاب الأرجنتيني الثائر حدود جزيرة كوبا، فقد كان يحلم ببناء جنة إشتراكية عالمية، إنطلاقاً من أميركا اللاتينية. أراد رفع علم المساواة في العالم أجمع.

عندما كان يدرس الطب جال في أرجاء القارة، وتأثر جداً بما رآه من فقر بين سكانها.

كان يحلم بتحرير جميع هؤلاء الناس، وبعد ثلاثة أسابيع من إنتصار فيديل، أعلن أنه يريد مغادرة كوبا، لنشر الثورة في العالم. تعامل كاسترو مع مشاريعه باحترام، ولكنه وجد أولوياته في حماية الثورة وتنميتها على أرض الوطن.

اعتمد الإقتصاد الكوبي الذي ورثه فيديل على تصدير السكر، وتحديداً إلى أميركا. أراد كاسترو إنهاء هذه التبعية، وإعادة بناء كوبا كدولة إنسانية متقدمة.

وجد غيفارا نفسه فجأة وزيراً للإقتصاد. فاتبع سياسة غير رسمية في عمله، يمكن اختصارها بالطريقة البسيطة التي وقّع فيها العملة الكوبية الجديدة «تشي». بساطته وتواضعه ووسامته، جعلت منه وزيراً غير اعتيادي للإقتصاد.

أثناء محاولات واشنطن اغتيال كاسترو بالسيغار الملغوم، كان السوفيات يعززون تحالفهم مع كوبا، لتنشأ علاقة ساهم بها تشي، على إعتبار أن الإتحاد السوفياتي يحمل النماذج الفكرية والإقتصادية التي يسعى لتطبيقها في كوبا.

رغم أن غيفارا المحارب والقائد والزعيم، لم يكن إقتصادياً، إلا أن مساعيه زرعت روح العمل الجماعي التي ما زالت سائدة حتى اليوم، وما زال الإقتصاد الكوبي يواجه العوائق الصعاب الناجمة عن أكثر من أربعين عاماً من الحصار الأميركي المجحف ضد كوبا.

كانت ملامح غيفارا الهادئة تتناقض مع كيانه الداخلي الثائر، فقد عرف عنه المثابرة في العمل ولكن عفته الشخصية جعلته يصلح لممارسة العمل الإقتصادي بنقاء ونظافة كفه التي قلما تتوفر اليوم في وزراء الغرب وأتباعه.

في الثامن والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر من عام 1962، حبس العالم أنفاسه أثناء خوض كينيدي في لعبة الروليت الروسية، حين علم بأن خروشوف قد وضع صواريخ نووية على أرض كوبا، وأصدر تهديداً نهائياً بإعلان حرب نووية إن لم يتم انتزاع تلك الصواريخ. بعد الإتفاق مع واشنطن نزع خروشوف الصواريخ وأعادها إلى روسيا دون التشاور مع كوبا.

غضب غيفارا لما اعتبره استخفافاً من قبل خروشوف لتخطيه سيادة كوبا وزعامتها. كما أغضب ذلك فيديل كاسترو أيضاً، ولكنه نجح كسياسي في ضبط مشاعر الغضب لديه وتسخيرها لتعزيز التحالف مع السوفيات لما فيه مصلحة كوبا ومستقبل الثورة فيها.

بقي غيفارا على عهده في مقارعة الأميركيين ومساعيهم التوسعية في أرجاء العالم مشيراً ومسلطاً الأضواء على جميع تحركاتهم

المشبوهة في أرجاء العالم، وفي بداية الستينات ألقى في أحد المحافل الدولية خطاباً حذّر فيه واشنطن من مغبة الاستمرار في محاولات الهيمنة الجارية في القارة السمراء فقال:

والآن تسعى القوات الأميركية إلى التدخل في الكونغو، ولماذا؟ للتورط في فيتنام أخرى، وكي تتعرض لهزيمة أخرى دون شك، مهما مر على ذلك من وقت، ولكن هزيمتهم حتمية.

رغم إدراك كاسترو بأهمية التركيز على تعزز إنجازات الثورة وضمان التقدم والتنمية في كوبا إلا أنه لم يتردد في احترام قرار غيفارا في تقديم الدعم للحركات الثورية المناهضة لأميركا في العالم.

سعى غيفارا لإقامة مجموعات حرب عصابات في الكونغو، مع أن فكرته لم تلق صدى واسعاً لدى بعض القادة، أصر غيفارا على موقفه، وتموه بملابس رجل أعمال ثري، لينطلق في رحلة طويلة سافر فيها من بلد إلى آخر ليواجه المصاعب تلو الأخرى. ولكنه لم يتمكن من الوصول إلى الكنغو التي سعى إليها، فبقيت الثورة هناك حلماً يراود أفكاره.

بعد أشهر من حروبه المتعاقبة، نشرت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية شائعات تدعي فيها اختفاء أرنستو تشي غيفارا في ظروف غامضة ومقتله على يد زميله في النضال القائد الكوبي فيديل كاسترو ما اضطر الزعيم الكوبي للكشف عن الغموض الذي اكتنف اختفاءه من الجزيرة للشعب الكوبي فأدلى بخطابه الشهير الذي ورد في بعض أجزائه ما يلي:

وهذا الخطاب كتب بخط اليد، من أرنستو غيفارا يقول فيها: «أشعر أني أتممت ما لدي من واجبات، تربطني بالثورة الكوبية على أرضها، لهذا أستودعك، وأستودع الرفاق، وأستودع شعبك، الذي أصبح شعبي. أتقدم رسمياً باستقالتي من قيادة الحزب، ومن منصبي كوزير، وعن رتبة القائد، وعن جنسيتي الكوبية، لم يعد يربطني شيء قانوني بكوبا».

أكد هذا الخطاب إصراره على عدم العودة إلى كوبا بصفة رسمية، بل كثائر يبحث عن ملاذ آمن بين الحين والآخر. ثم أوقف مساعيه الثورية في الكونغو وأخذ الثائر فيه يبحث عن قضية عالمية أخرى.

علق الآمال على قدرته في مساعدة الفلاحين في حروبهم الثورية من أجل المساواة، فصار حينها يبحث بشغف عن مكان يتابع منه مواجهة التوسع الأميركي. تحولت أميركا اللاتينية إلى هدف رئيسي لما فيها من فقر ومعاناة وشروط تضمن الظروف اللازمة لاستمرار الثورة، اختار غيفارا البلد الأكثر تعرضاً للهجمة الأميركية في القارة، فدعم كاستروا قراره بكل احترام.

وافق فيديل كاسترو على مساعي غيفارا، فقدم له الدعم اللازم، وساعده في تقديم كل ما يلزم لمتابعة مسيرته الثورية على طريقته. فانتحل غيفارا هوية رجل أعمال من الأوروغواي وتوجه إلى بوليفيا التي وجد فيها نقطة إنطلاق لحرب ثورية مناهضة للتوسع الأميركي وتساهم بنشر الإشتراكية في العالم أجمع.

ولكن المصاعب أخذت تتوالى على مشروعه الهائل، كانت الحياة صعبة، وفيها بعض الأمل، وكأن الفلاحين ترددوا في السعي لتغيير الحالة السائدة. عندما وصل غيفارا إلى هناك مع رجاله يبحثون عن مجندين، لم يجدوا إلا قلة وقفت معهم نتيجة الحملات الدموية التي أعلنتها الحكومة المؤيدة للولايات المتحدة هناك، والتي أدرك الفلاحون والهنود أنها لن توفر أحداً في دمويتها المعهودة.

كما ساهمت الدسائس الأميركية في خلق نزاعات في أوساط اليساريين أنفسهم كثيراً ما تحدث عنها زعيم «الحزب الشيوعي» البوليفي ماريو مونهي في عدة مناسبات محذراً غيفارا من حالة الجزر الثورية والانقسامات التي تعانيها البلاد في تلك الفترة.

منذ بداية العام 1967، وجد غيفارا نفسه مع مقاتليه العشرين، وحيداً يواجه وحدات الجيش المدججة بالسلاح بقيادة الـ «سي أي إيه» في براري بوليفيا الاستوائية. أراد غيفارا أن يمضي بعض الوقت في حشد القوى والعمل على تجنيد الفلاحين والهنود من حوله، ولكنه أجبر على خوض المعارك مبكراً.

اشتبك المقاتلون مع وحدة من الجيش البوليفي بقيادة وتوجيه الـ «سي أي إيه» فقتلوا سبعة جنود وأسروا عشرون آخرون. توقعت الـ «سي أي إيه» وجود أعداد كبيرة من قوات حرب العصابات، فحركت قوات الجيش نحوها حتى اكتشفت موقع المعسكر، وصادروا وثائق تثبت هوية المقاتلين، تشمل صوراً شخصية خلفتها إحدى المقاتلات الثائرات وراءها.

اشتدت المطاردة لتجبر غيفارا ورفاقه على اتباع إستراتيجية الكر والفر سعياً للنجاة واستنزاف وحدات المطاردة المعادية.

ألقي القبض على اثنين من مراسلي الثوار، فاعترفوا تحت قسوة التعذيب أن غيفارا هو قائد الثوار. فبدأت حينها المطاردة لشخص واحد.

بقيت الـ «سي أي إيه» على رأس جهود الجيش البوليفي طوال الحملة، فنشرت آلاف الجنود لتمشيط المناطق الوعرة بحثاً عن أربعين رجلاً ضعيفاً وجائعاً.

قسَّم غيفارا قواته لتسريع تقدمها، ثم أمضوا بعد ذلك أربعة أشهر متفرقين عن بعضهم في الأدغال. إلى جانب ظروف الضعف والعزلة هذه، تعرض غيفارا إلى أزمات ربو حادة، ما شكل عاملاً ساهم في تسهيل مهمة البحث عنه ومطاردته.

ركب المقاتلون شاحنة ودخلوا إلى بلدة ساماباتا حيث استولوا على مركز الشرطة ودخلوا أمام الأعين المندهشة لشراء دواء من الصيدلية. وربما كانوا يجهلون بأن الطريق العام كوتشامبامبا ـ سانتاكروس كان وما يزال شرياناً حيوياً في البلد. فهو يربط شرق البلاد بغربها، أي أنهم عندما استولوا على ساماباتا لبضع ساعات كادوا يشلون حركة البلد بكاملها.

وبعد مطاردات عنيفة مع وحدات الجيش البوليفي بقيادة الـ «سي أي إيه» قُتلت تانيا ومقاتلو الفرقة الثانية الذين كانوا معها في مجزرة وقعت على ضفة أحد الأنهر، وكانت تانيا مساعدة رئيسية لغيفارا،

فبقي مع غيفارا عشرين رجلاً. دفعه الجوع والعزلة إلى البحث عن ملاذ آمن لهم في إحدى الوديان السحيقة.

علمت الـ «سي أي إيه» عبر وسائلها التكنولوجية المتطورة بوجود غيفارا في تلك المنطقة فأرسلت الضابط الشاب في الجيش البوليفي الملازم غاري برادو، لينشر رجاله على السفوح المطلة، ومحاصرة المقاتلين هناك.

أوشكت المعركة الحاسمة على الوقوع هناك، ولكن غيفارا أصيب مرتين، كما أصيب سلاحه وتعطل في يده. تسلق الجبال سعياً لاختراق الحصار، ليجد نفسه وجهاً لوجه أمام كمين للجيش الذي تمكن من إغلاق الحصار، والقبض عليه حياً ولكنه مرهق ومريض ومجرد من السلاح.

ما أدهش السكان هو أنه رغم كل هذه الظروف الصعبة التي كان فيها تم اقتياده إلى بلدة لاهيغويرا، موثوق اليدين والقدمين، ليسجن في مدرسة تحت حراسة الجنود وإشراف الـ «سي أي إيه» مباشرة هناك.

ويقول الجنرال برادو الذي ألقى القبض على غيفارا عن تلك الواقعة في إحدى المقابلات ما يلي: «عندما رآني متوتراً لأن هذه كانت أول عملية قتالية أقوم بها، حاولت التأكد من كل شيء، فوضعت الحراسات الأمنية حول السجناء للتأكد من عدم حصول شيء. فقال: لا تقلق أيها الملازم، هذه هي النهاية، انتهى الأمر».

لم يعترف أي ضابط بتلقي أوامر الإعدام. ومع ذلك تؤكد

وثائق الـ «سي أي إيه» المفرج عنها أن الأوامر صدرت عنها مباشرة وقد أمر بتنفيذها عملاؤها المشاركين بالعملية، فدخل أحدهم إلى الغرفة، وصوب السلاح وأطلق النار على أسير أعزل مريض ومرهق. اغتيل تشي غيفارا وهو في التاسعة والثلاثين.

نقلت الجثث المضرجة بالدماء في طائرة هليكوبتر عبر الجبال إلى بلدة فالي غراندي الجرداء بعد أن قطعت يداه انتقاماً وأرسلت إلى كوبا.

مع انتشار نبأ موته، انتشرت حشود الهنود والفلاحين على الطرقات تودعه. هنا أدرك القتلة فداحة خطئهم، حين قرروا أن قتله يستحق الإعلان على الملأ. فعرضوه في غرفة غسيل تابعة لإحدى المستشفيات المحلية.

قاموا بغسله وتنظيفه كي لا يشك أحد في هويته. لقد قتلوا غيفارا الإنسان، ولكن تفاهتهم وحماقتهم أدت إلى ولادة غيفارا الشهيد، الذي هو أقوى من الموت والعذاب، فقد قالت سوزان أوسينغا إحدى ممرضات المستشفى الذي أودع فيه بعد اغتياله عن مشاهدتها في تلك المناسبة ما يلي: «كانت ملامحه شبيهة جداً بملامح السيد المسيح، لهذا ما زال الكثير من الفلاحين والهنود في بوليفيا يقيمون القداس حتى اليوم على روح غيفارا قائلين أنه يحقق المعجزات».

لو لم يقتلوه، لو لم يغسلوه، لو لم يعرضوا جثته على الملأ بعد فشله في صنع الثورة، لما ولد مسيح الوادي الذي يعرف بفالي غراندي. والذي يتحدث عنه فيديل كاسترو اليوم فيقول:

«إذا أردنا أن نعرف كيف نريد أن يكون أبناؤنا، يجب أن نقول من أعماق قلوبنا كثوار، أننا نريدهم أن يكونوا مثل غيفارا»[1].

ـ رسالة وداع من تشي غيفارا إلى فيديل كاسترو:

فيديل:

جاؤني يوماً، ليقولوا لي مَن تريد أن تخبر في حالة موتك، وقد أثرتَ فينا جميعاً الإمكانية الواقعية لحدوث مثل هذا الأمر، ثم علمنا أنه كان حقيقياً، ولنا في الثورة إذا كانت حقيقة إما أن ننتصر أو نموت، وقد سقط الكثيرون على طريق النصر، اليوم يصطبغ كل شيء بصبغة أقلّ مأساوية لأنّنا أنضج، لكن الواقع يتكرّر، وأشعرُ بأنني قمتُ بجزءٍ من الواجب الذي كان يربطني بالثورة الكوبية على أرضها، واستأذن منكَ ومن الرفاق ومن شعبكَ الذي صار منذ الآن شعبنا.

أتنازل عن مهامي في قيادة الحزب ومن منصبي في الوزارة ومن رتبتي كقائد، ومن جنسيتي ككوبي. ولم يعد يربطني أيّ شيء ـ قانوني ـ بكوبا، سوى روابط طبيعية أخرى لا يمكن أن تبلى كما تبلى الأوراق الرسمية وإذا قمتُ بجرد حصيلة حياتي التي أعتقد أنّي قمتُ بما يكفي من الشرف والتفاني للتدعيم إنتصار الثورة. وخطيئتي الوحيدة التي تتّصف ببعض الخطورة هي أني لم أثق بكَ ثقةً أكيدة منذ اللحظات الأولى ولم أؤمن بسرعةٍ كافية بصفاتكَ كقائد ثوري.

---

(1) مقتبس عن موقع الدكتور نبيل خليل.

إنَّ مناطق أخرى في العالم تتطلّب مساهمة جهودي المتواضعة أني قادر على أن أفعل ما لا تسمح لك مسؤولياتك على رأس كوبا. لقد حانت ساعة الفراق، يجب أن تعلم أنني أفعل ذلك بمزيج من الألم والفرح، فهنا أترك الشطر الأنقى من آمالي وما هو أعزّ لديّ بين الكائنات التي أحب وأترك شعباً تقبّلني كابنٍ، فسيبقى جزءاً من روحي، أحمل إلى ساحات الوعر الجديد، الإيمان الذي لقّنتني والروح الثورية لشعبنا، والشعور بالقيام بأقدس الواجبات: الكفاح ضد الإمبريالية حيثما وجدت. فهذا يفيدني ويلطّف مئة مرة كلّ أسى.

أكرر أني أبرىء كوبا من كل مسؤولية باستثناء تلك التي تصدر عن مثالها وإذا ما حانت وبالنسبة لي الساعة الحاسمة تحت سماوات أخرى فسينصرف فكري الأخير إلى هذا الشعب وإليكَ بصورةٍ خاصة أني مدينٌ لكَ وتعاليمكَ ومثالكَ وسأسعى لأن أكونَ أميناً لها حتى في النتائج الأخيرة لأفعالي.

إني لا أترك أي مال مادي لأطفالي ولزوجتي ولستُ آسفاً على ذلك، بل يسرّني أن يكون الأمر كذلك ولا أطالب شيئاً لهم لأنَّ الدولة ستقدم لهم متطلّبات العيش والتعليم. قد تكون لديَّ أمور كثيرة يجب أن أقولها لكَ ولشعبنا إلا أنني أشعر أن الكلمات ليست ضرورية وأنها لا يمكن أن تعبّر كما أريد ولا فائدة من تسويد المزيد من الورق.

حتى النصر دوماً ـ النصر أو الموت ـ أعانقكَ بكل اندفاعٍ ثوري.

ـ مات البطل فوق مدفعه:

قبل أعوام عديدة زرعت رصاصات حاقدة الموت في صدر الثائر الأممي الشاب أرنستو تشي غيفارا، في أدغال بوليفيا الوعرة، أحداً لم يصدق الخبر، لكن هذه المرة نال الجبناء من البطل ذي الطلة الثورية الباسمة المتفائلة المبشِّرة بالثورة طريقاً لخلاص البشرية من جور الرأسمالية وعملائها الديكتاتوريين.

ظنت الإمبريالية أنها باغتياله تطفئ جذوة الثورة المتأججة في صدور الفقراء والمقهورين في العالم، لكن شبح تشي طاف على العمال والفلاحين مشعلاً فيهم روح الكفاح والنضال بلا هوادة فغدت صورته الشهيرة تؤرق كل محتال غاصب وكل مستغل لعرق عامل أو فلاح وكل منتهك لحقوق طالب.

من هو؟ قائد ماركسي لينيني، أتى إلى الشيوعية من الأرجنتين، طبيباً ثورياً، أصيب منذ الصغر بمرض الربو لكنه هزم المرض، أراد الشاب أن يستكشف القارة الأميركية على متن دراجة نارية مع صديقه غرانادو فعبر إلى فنزويلا ثم إلى ميامي فأبعد على متن طائرة لنقل الخيول، عام 1954 توجه إلى غواتيمالا للالتحاق بثوارها لكن الحكومة العميلة سبقته وقضت على الثورة، فتحول إلى المكسيك وعمل طباخاً لسد رمق العيش وهناك التقى بالمحامي الكوبي الشاب فيدل كاسترو الذي كان يفتش عن مقاتلين محترفين: «تعرفت إليه في إحدى الليالي الأميركية الباردة، وأذكر أن حديثنا الأول دار حول السياسة الدولية. وفي ساعات الصباح الأولى، كنت واحداً من

الغزاة المستقبليين». هناك تدرب على استخدام السلاح ومهارات القتال. وانتقل في 5 كانون الأول/ديسمبر عام 1956 مع كاسترو و82 ثائراً على متن المركب «غرانما» إلى كوبا معلنين ثورة شعبية ضد نظام الديكتاتور باتيستا العميل لـ «C.I.A» حيث أطلق عليه كاسترو اسم. . تشي، ولعب دور المقاتل الثوري وقائد الرتل وطبيب الثوار حتى إنتصار الثورة وإقامة حكم الشعب في كوبا في 1/ 1/ 1959. اتخذ الرفاق من تشي مثالاً أعلى في حرب العصابات، فهو الشجاع الذي لم يخف الموت والمضحي بالنفس من أجل الآخرين رغم اشتداد الربو وسقوط عدد من الرفاق شهداء والنقص في السلاح والعتاد، والحصارات والشح في الأدوية، واجه كل هذه المصاعب بالروح الثورية، وكانت حياته ترجمة عملية لأفكاره الشيوعية، واتبع نظام طاعة صارم في الجيش الشعبي، رغم ذلك عرف تشي كناشط إجتماعي.

وتقديراً من قادة الثورة عين تشي وزيراً للصناعة في أول حكومة كوبية ولعب إلى جانب راؤول كاسترو الدور الحاسم للتوجه بكوبا نحو الإشتراكية، لكنه لم يهتم بالمناصب والأمجاد والسلطة «إن الثوار ينتابهم الصقيع حين يجلسون على الكراسي»، ودفع به اقتناعه بأن حرب العصابات الثورية هي الوسيلة الوحيدة لتخليص البلاد المقهورة من التصلت الإمبريالي على مقدرات شعوبها، لكنه آمن بالنضال الأممي بعيداً عن الشوفينية: «لا يهمني متى وأين وكيف سأموت بل كل ما يهمني هو أن يبقى الثوار واقفين يملأون الأرض ضجيجاً كي لا ينام العالم بكل ثقله فوق أجساد البائسين والفقراء والمظلومين».

في العام 1966 غادر كوبا التي لم يقصدها ليعيش فيها بل ليحررها، ولدحض الدعاية المعادية التي أشاعت وقوع خلاف بين تشي وفيدل قال الأخير «لم تفارقه فكرة أنه عندما ينتهي الكفاح في كوبا فإن عليه واجبات في أمكنة أخرى من العالم، لقد قطعنا على أنفسنا وعداً بأننا لن نطلب منه البقاء ولن نمنعه من تحقيق هذه الرغبة». وانتقل غيفارا ومعه الكثير من رفاق الدرب إلى بوليفيا مشكلاً مفرزة لحرب الثوار ضد النظام العميل هناك، وكان مؤمناً بـ «البؤرة الثورية منطلقاً للتحرير الشامل»، وخاض القتال المسلح بعناد وإرادة حديدية، وبنى العلاقات الرفاقية مع الفلاحين هناك. أما الجيش البوليفي فقد شكل له اسم تشي غولاً دفع به إلى محاصرة مئات الأودية والغابات للنيل منه بأكثر من 1500 جندي، إلى أن وقع البطل ومن معه في كمين محكم في كويبراردا دل يورو، وعن ذلك كتب غيفارا في آخر ورقة من مذكراته اليومية في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1967 متفائلاً كعادة كل ثوري يحكي عن مساعي المفرزة للخلاص من الطوق حولها بحلول الظلام.. لكن فرقة معادية هاجمتهم فقاتلوا ببسالة الشيوعيين من حفرة إلى أخرى ومن صخرة إلى خندق حتى الغسق فاستشهدوا جميعاً باستثناء تشي الذي استمر بالقتال رغم إصابته في ساقه، إلى أن دمرت رصاصات العدو فوهة بندقيته الـ «أم ـ 2» فتعطلت تماماً، ولو لم يكن مسدسه فارغاً لما تم اعتقاله حياً.

بعد أسره نقل غيفارا إلى بلدة هيغوراس وامتنع عن التكلم مع أعدائه وبصق بوجه ضابط استفزه، وكان الأعداء قرروا إعدام تشي بعد أقل من عشرين ساعة على اعتقاله. جاءت ساعة الموت،

وتقدم منه الضابط ماريو تيران وكان مخموراً مما جعله متردداً بإطلاق النار، فقال له تشي بثبات الثوري: «أطلق النار.. لا تخف!» تراجع لكنه أطلق الرصاص من مدفعه الرشاش فأصاب القسم السفلي من جسده وجعله يتألم، إلى أن جاء رقيب آخر مخموراً ليجهز على غيفارا بطلقة استقرت بجانبه الأيسر.

في 9 تشرين الأول/أكتوبر 1967 أعدم تشي داخل صف مدرسي ودفن في مكان سري في غابة خوفاً من أن يغدو قبره مبعثاً لثورة جديدة تهدد الأنظمة الرجعية في أميركا اللاتينية والعالم أجمع، وظل القبر مخفياً طوال 30 عاماً، إلى أن اكتشفت الرفات في زاوية من مطار غالي غراندي القديم إلى جانب 6 من رفاقه الثوار ونقلت إلى كوبا في ذكرى استشهاده الثلاثين ودفنت في هافانا في حفل وطني ضخم يليق بثائر بعثت صورته كبطل تحرير، شرارة الثورة والتمرد والكفاح المسلح ضد الإحتلال واستغلال الإنسان.

عرف غيفارا كأي شيوعي مناضل مكمن الاستغلال وقال: «من الضروري أن نحدد رأس الامبريالية التي هي ليست غير الولايات المتحدة الأميركية، إن الامبريالية نظام عالمي يجب أن يدمر بمواجهة عالمية، بالكفاح المسلح غالباً، من أجل الإشتراكية لشعوبنا، فالجندي الأميركي يملك كفاءة تقنية وأسلحة وموارد ضخمة لكنه يفتقد إلى الحافز الإيديولوجي اللازم الذي يملكه أشد أعدائه اليوم الثوار الفيتناميون».. ونضيف لكلام غيفارا... والأبطال الفلسطينيون اليوم.

مارتن لوثر كنغ الإبن
(1929 ـ 1968)

السلام الحقيقي ليس مجرَّد غياب التوتر، إنه إحقاق العدالة.

مارتن لوثر كنغ الابن

بالمقاومة اللاعنفية، لا حاجة لأيٍّ فرد أو جماعة للخنوع لأية إساءة، كما لا حاجة لأيٍّ كان باللجوء إلى العنف من أجل رفع الحيف.

مارتن لوثر كنغ الابن

في الألم غير المستحَق فِداء.

ينطوي الألم، كما يدرِك المقاوِم اللاعنفي، على إمكانيات تربوية وتحوُّلية خارقة.

مارتن لوثر كنغ الابن

إن ثمرة اللاعنف هي المصالحة وإيجاد المجتمع الحبيب.

مارتن لوثر كنغ الابن

منذ العام 1956 حتى موته المأسوي في العام 1968، ظلَّ مارتن لوثر كنغ الابن رائد زعماء سعي الأميركيين السود اللاعنفي في سبيل الحقوق المدنية ومن أجل حياة أفضل. ولد في 15 كانون

الثاني/ يناير من العام 1929 في أتلانتا، جورجيا، وعُيِّن خلفاً لوالده الذي كان واعظاً معمدانيّاً ناجحاً. علَّمه والدُه احترام النفس في مواجهة التمييز العرقي. وقد باشر مارتن دراسته في كلية مورهاوس في أتلانتا وهو ما يزال في الخامسة عشر من عمره، وتخرَّج منها بعد أربع سنوات. ثم التحق بكلية «كروزر» اللاهوتية في بنسلفانيا، حيث درس مدة ثلاث سنوات، مفضلاً أن يصير قسيساً على الطبّ والحقوق. استمع، وهو هناك، إلى أ. ج. موسته محاضراً، وبعد الاستماع إلى محاضرات مردخاي جونسون في غاندي سارع إلى شراء كل ما وجد من كتب عن غاندي واللاعنف. كان سبق لمارتن أن قرأ في مورهاوس «مقالة في العصيان المدني» لثورو. وقد بلغ من التأثر بفكرة رفض التعاون مع نظام شرير حداً أعاد معه قراءتها عدة مرات. وفي دراساته اللاهوتية مال نحو بشارة وولتر راوشنبوش الإجتماعية. ثم قرأ ماركس، فلم تَرُقْ له ماديته وحَطُّه من قيمة الحرية الفردية، غير أنه شكك أيضاً في مادية الرأسمالية ومظالمها.

لدى قراءته غاندي أدرك كنغ أن أخلاق محبة المسيح يمكنها أن تتخطى الأفراد وتُطبَّق على نزاعات الجماعات العرقية والأمم. وقد اكتشف المنهج من أجل الإصلاح الإجتماعي في مفهومَيْ غاندي عن قوة المحبة (ساتياغراها) واللاعنف. وبعد انتخابه رئيساً لإتحاد الطلبة وتخرُّجه من «كروزر» أولاً على دفعته، انتقل كنغ إلى جامعة بوسطن حيث نال شهادة الدكتوراه في اللاهوت.

وفي العام 1953 تزوج من كوريتا سكوت، طالبة الموسيقى اللامعة، وأنجب منها لاحقاً أربعة أطفال. مسلحاً بإيمانه بإرشاد «إله

شخصي»، ومزوّداً بتقنيات اللاعنف، قَبِلَ كنغ منصب راعي أبرشية في منتغومري، آلاباما، آمِلاً أن يستطيع مساعدة قومه على الفوز بالعدالة الإجتماعية.

لم يكد كنغ ينهي مناقشة رسالته في الدكتوراه ويستقر في كنيسة جادة دكستر المعمدانية حتى تفجَّرتْ في منتغومري قضية الفصل العرقي في الباصات العامة. ففي 17 أيار/مايو من العام 1954 كانت المحكمة العليا في الولايات المتحدة قد أعلنت: «المَرافِق التعليمية المنفصلة صميمية اللامساواة». وفي العام 1955 أمرت المحكمة نفسها جميع المدارس بتفكيك نظام الفصل بالسرعة القصوى الممكنة. وفي منتغومري كان كنغ قد أصبح ناشطاً في «الهيئة القومية لترقّي الملوّنين» وفي «مجلس آلاباما للعلاقات الإنسانية».

في آذار/مارس من العام 1955 كانت فتاة في الخامسة عشر من عمرها قد اعتُقِلت لرفضها التخلّي عن مقعدها في الباص لراكب أبيض. وقد كان كنغ عضواً في اللجنة التي احتجّت على الأمر، لكن لم يُتّخذ يومئذٍ أيُّ إجراء عملي. وفي الأول من كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه شعرت السيدة روزا باركس بأن قدميها لا تقويان على الوقوف للتخلّي عن مقعدها لرجل أبيض استقل الباص بعدها.

يومئذٍ أمرها السائق بالوقوف وإعطاء مقعدها للرجل الأبيض، لكنها رفضت، وبذلك اعتُقِلت واقتيدت إلى القصر العدلي. ومن هناك هتفت إلى إ. د. نيكسون الذي، بدوره، أجرى عدة اتصالات.

اقترح «مجلس النساء السياسي» مقاطعة الباصات ليوم واحد. وفي صبيحة اليوم التالي ـ وكان يوم جمعة ـ اتصل نيكسون بكنغ، الذي قدّم كنيسة جادة دكستر مكاناً للُقاء في تلك الليلة. وقد حضر أكثر من أربعين من زعماء السود، واتفقوا جميعاً على مقاطعة الباصات يوم الاثنين التالي وعقد لقاء جماهيري ليلة الاثنين. وهكذا تم نسخ وتوزيع منشورات تعلن عن هذه النشاطات، كما جرى تنظيم لجان وتأمين وسائل نقل بديلة. مستذكراً كلمات ثورو عن عدم التعاون مع نظام شرير، فكّر كنغ في الحركة بوصفها لا تعاوناً جماهيرياً.

سرت الكلمة بين الناس، وفي صباح الاثنين كانت باصات منتغومري عملياً فارغة، باستثناء بضعة راكبين بيض. وقد أُدينت السيدة باركس ذلك الصباح بعصيان أحكام الفصل في المدينة وبدفع غرامة مالية مقدارها عشرة دولارات وبنفقات المحكمة، فاستأنف محاميها. وبعد ظهر ذلك اليوم انتُخِب الدكتور كنغ رئيساً لما أُسمي «هيئة تحسين منتغومري». وقد جاء خمسة آلاف شخص إلى كنيسة شارع هولت المعمدانية ووقفوا خارجاً مستمعين من مكبرات الصوت إلى لقاء المساء.

لقد نطق كنغ عن مشاعر الكثيرين عندما أعلن أنهم «تعبوا من الخضوع للفصل والإذلال». أكد أن بديلهم الوحيد هو الاحتجاج من أجل نيل الحرية والعدالة. وقد جعل المحبة المسيحية والمبادئ اللاعنفية أساس نُصحِه، إذ قال: «إياكم أن يذعن أيٌّ منكم للتخويف لمنعه من ركوب الباصات. منهجنا يجب أن يكون الإقناع

وليس الإكراه. لن نقول للناس إلا: «ليكن ضميركم مرشدكم».

كما ختم خطبته بقوله: «إذا احتججتم بشجاعة، لكن بكرامة وبشعور بالمحبة المسيحية، فإن مؤرّخي المستقبل سوف يقولون: «هناك عاش شعب عظيم ـ شعب أسود ـ ضخّ معنىً وكرامةً جديدين في عروق الحضارة». ذلك هو تحدّينا ومسؤوليتنا القاهرة».

واقترح رالف أبرنثي يومها ثلاثة مطالب معتدلة نالت الموافقة بالإجماع في الإجتماع الجماهيري:

1 ـ معاملة مهذبة من قبل عاملي الباصات.

2 ـ جلوس الركّاب على أساس الخدمة بحسب أولوية الركوب، بحيث يجلس الزنوج في المؤخرة والبيض في المقدمة.

3 ـ استخدام سائقي الباص الزنوج على الخطوط التي تخدم الأحياء ذات الأغلبية السوداء.

في كتابه «الخطو باتجاه الحرية» يشرح كنغ كيف قادت المحبة المسيحية والمناهج اللاعنفية الحركة. ففي الإجتماعات الأسبوعية كان يشدِّد على أن استعمال العنف سيكون غير عملي وغير أخلاقي:

«الكراهية تولد الكراهية، العنف ينسل العنف، الفظاظة تسبِّب فظاظة أكبر. علينا أن نقابل قوى الكراهية بقدرة المحبة، علينا أن نقابل القوة المادية بقوة الروح. غايتنا ينبغي ألا تكون أبداً هزيمة الرجل الأبيض أو إذلاله، بل كسب صداقته وتفهُّمه».

ومع أن اللاعنف، بنظر كنغ، كان طريقة حياة، فقد سُرّ بأن السود كانوا على استعداد لقبوله كمنهج. لقد قدّمه ببساطة بوصفه المسيحية مطبّقة. ففي الخطو باتجاه الحرية بيّن كنغ ست نقاط حول فلسفة اللاعنف:

أولاً: لا يتأسس على الجبن، فمع أنه قد يبدو منفعلاً من الناحية المادية فهو فاعل روحياً، إذ يتطلب الشجاعة للوقوف في وجه الظلم.

ثانياً: اللاعنف لا يستهدف هزيمة الخصم، بل، بالأحرى، كسب تفهمه من أجل إيجاد «المجتمع الحبيب».

ثالثاً: الهجوم موجه ضد الشر، وليس ضد الناس الذين يرتكبون الشر. فالنزاع، بنظر كنغ، لم يكن بين البيض والسود، لكن بين العدل والظلم.

رابعاً: في اللاعنف، ثمة استعداد لتقبل الألم بدون اقتصاص من مسببه.

خامساً: ليس المطلوب تجنب العنف المادي وحسب، بل العنف النفسي كذلك، فالمحبة تحل محل الكراهية.

سادساً: يتحلى اللاعنف بالإيمان بأن العدل سوف يتغلب في النهاية.

في تلك الأثناء، من أجل نقل الناس إلى أعمالهم ومنها، خفَّضت شركات التاكسي التي يملكها السود من تعرفتها، وتم ترتيب جماعي للسيارات، وعمد الكثير من الناس إلى المشي. غير

أن المدينة حرمت شركات التاكسي من القيام بذلك، وهددت الناس بتهمتي التشرد والاسترداف غير المشروع، وسرت إشاعات بأن السائقين قد يفقدون رخصهم أو تأمينهم. ثم أوقِف كنغ في كانون الثاني/ يناير بتهمة القيادة بسرعة 30 ميلاً في الساعة داخل منطقة حد السرعة فيها 25 ميلاً في الساعة، على الرغم أنه كان يقود بحرص شديد بما أنه كان يدرك أنه مراقب. وقد تعرض منزل آل كنغ لاعتداء بقنبلة، غير أن كوريتا وصديقة لها نجتا من الأذى بالانتقال سريعاً إلى الجزء الخلفي من المنزل. وقد غادر مارتن على عجل إجتماعاً كان يحضره عائداً إلى المنزل، حيث كان حشدٌ غاضب متجمعاً في الخارج. وقد هدَّأ من ثورتهم ونصح لهم بإلقاء أسلحتهم والعودة إلى بيوتهم، وقال: «لا نستطيع أن نحل هذه المشكلة عبر العنف الاقتصاصي. علينا أن نقابل العنف باللاعنف. . . علينا أن نقابل الكراهية بالمحبة».

وعندما حاول العمدة أن يتكلم، قوبل بالاستنكار وتعرض للتهديد، لكن كنغ هدّأ الحشد للمرة الثانية. لقد حال حضوره وكلماته دون وقوع تمرد دموي. جدير بالذكر أن آل كنغ كثيراً ما تلقوا مكالمات تهديد لكن حتى بعد انفجار القنبلة، ما كان كنغ ليسمح بالاحتفاظ بسلاح في بيته.

وبينما كان متغيباً يحاضر في جامعة «فيسك» في ناشفيل، شرع النائب العام في منتغومري باعتقال زعماء «هيئة تحسين منتغومري» بتهمة انتهاك قانون قديم في الولاية يحرِّم المقاطعة. وعلى الرغم من تحذير والده، عاد مارتِن إلى منتغومري ليوضع رهن الاعتقال.

وقد أُطلق سراحه بكفالة. وفي 22 آذار/مارس وجد القاضي كارتر 89 متهماً مذنبين وحُكِم على كنغ بتسديد غرامة مالية قدرها 500 دولار أو بالحبس مدة 386 يوماً مع الأشغال الشاقة. وقد استؤنف الحكم. وفي 4 حزيران/يونيو من العام 1956 ارتأت محكمة فدرالية بأن الفصل في الباصات غير دستوري. بيد أن محامي المدينة استأنفوا إلى المحكمة العليا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر حاولت المدينة تحريم جماعات الباصات. وبينما كانوا يحاكمون في إحدى محاكم منتغومري بهذه التهمة، أكدت المحكمة العليا قرارها، معلنةً أن ولاية آلاباما وقوانينها المحلية التي تفرض الفصل في الباصات غير دستورية.

انعقدت إجتماعات لتحضير الناس لدمج ركاب الباصات. ومكّنت دورات تدريبية على تقنيات اللاعنف ممثلين من تأدية أدوار مختلفة أمام جمهور ناقد يعمد إلى مناقشة النتائج. ثم طُبعت مقترحات بخصوص الباصات المدمجة أوصت «باللاعنف التام في القول والفعل» وموعظة: «كن من المحبة بحيث تمتص الشر ومن الحِلم بحيث تقلب العدو صديقاً».

وقبل عيد الميلاد ببضعة أيام، بعد أكثر من عام من المقاطعة، قاد قساوسة منتغومري السود القوم إلى ركوب الباصات المدمجة. وفي كانون الثاني/يناير وقعت بضع حوادث إرهابية، لكن كنغ حض من جديد على اللاعنف وعلى السير على درب الصليب. وهكذا، بعد بضعة أسابيع، عادت نظم النقل إلى وضعها الطبيعي بباصات مدمجة.

أبرز كنغ النجاح في منتغومري على الصعيد القومي. وقد شكل، مع رالف أبرنثي وفريد شتلزوورث وسي. كي. ستيلِه، «مؤتمر الزعماء المسيحيين الجنوبيين»، ومقره في أتلانتا. وقد حث الرئيس أيزنهاور على الدعوة إلى عقد مؤتمر للبيت الأبيض للحقوق المدنية. وعندما قصرت إدارة أيزنهاور في الاستجابة على ما ينبغي، نظم كنغ «حج صلاة من أجل الحرية» استمال مسيرةً ضمت 37,000 شخص إلى نصب لنكولن التذكاري في واشنطن في 17 أيار/ مايو 1957. وقد قاد كنغ مطالبة السود بحق الاقتراع، بحيث يتمكنون من المشاركة مشاركةً أتم في العملية التشريعية.

وفي العام 1958 صدر كتاب «الخطو باتجاه الحرية» مطالباً بحركة نضالية ولا عنفية جماهيرية. يهيب كنغ بالسود في هذا الكتاب أن يثبتوا على اللاعنف لأن من شأن هذا أن يجذب إليهم الرأي العام جذب المغناطيس، بدلاً من أن ينجذب إلى المحرضين على العنف. فالحركة الجماهيرية اللاعنفية قوة تلتزم الانضباط وتسعى إلى العدالة. وهو يلخص نواياه اللاعنفية على هذا النحو:

- سوف نقوم بعمل مباشر ضد الظلم، بدون انتظار شروع واسطات أخرى في العمل.
- لن ننصاع لقوانين جائرة أو نذعن لممارسات ظالمة.
- سوف نقوم بهذا سلمياً، جهراً، وجذلين، لأن هدفنا هو أن نقنِع.
- نحن نتبنى وسيلة اللاعنف لأن غايتنا مجتمع في سلام مع نفسه.

- سوف نحاول أن نقنِع بكلماتنا، لكن إذا أخفقت كلماتنا، سوف نحاول أن نقنِع بأفعالنا.

- سوف نكون دوماً على استعداد للنقاش وللبحث عن تسويات منصِفة، لكننا على أهبة الاستعداد للألم كلما اقتضت الضرورة ذلك، وحتى للمخاطرة بحياتنا، شهوداً للحق كما نراه.

وهو يلحظ أن اللاعنف يؤثر، أول ما يؤثر، في قلوب المنذورين له، فيمنحهم المزيد من احترام النفس والشجاعة، ثم يحرك ضمائر الخصوم، حتى تحقيق المصالحة. ففي عالم الصواريخ البالستية نراه يعلن: «الخيار اليوم لم يعد بين العنف واللاعنف، الخيار هو إما اللاعنف وإما الفناء».

وفي ذكرى ميلاد لنكولن في العام 1958 انعقد 21 لقاءً جماهيرياً في آنٍ واحد في مدن الجنوب الرئيسية، تدعو إلى «الحرية الآن».

وفي أيلول/ سبتمبر اعتُقل كنغ اعتقالاً تعسفياً وهو في قصر العدل في منتغومري. وقد قرر رفض دفع الكفالة أو الغرامة. غير أن الموظفين فضلوا تسديد غرامته عنه ليوفروا على دافعي الضرائب نفقة إطعام كنغ مدة 14 يوماً.

وفيما كان كنغ يوقع نسخاً من كتابه في نيويورك، طعنته امرأةٌ ذهانية في صدره بمفتاح رسائل حاد. لكنه لبث هادئاً وانتظر مجيء جرّاح ليستخرج نصل السلاح الشبيه بالسكين. كان رأس النصل قد بلغ شريانه الأبهر، وقيل له إن مجرد عطسة كانت كفيلة بالإجهاز عليه.

في شباط/فبراير من العام 1959 حج مارتن لوثر كنغ إلى الهند، وعاد منها أكثر ثباتاً حتى على مبادئ اللاعنف. ففي الأول من كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، دعا كنغ إلى «زحفٍ عريض جسور للحملة الجنوبية من أجل المساواة».

وفي العام 1960 نظم نشطاء طلاب اعتصامات عديدة في المطاعم الطلابية من أجل وضع حد للتمييز. وقد خطب كنغ وجيمس لوسن في اللاعنف في لقاء في رالي، كارولاينا الشمالية، وتشكّلت «لجنة التنسيق اللاعنفية الطلابية». وقد اعتُقل كنغ و36 آخرون من جراء اعتصامهم في مطعم مخزن ريتش للمقاطعة في آلاباما، فحكم القاضي على كنغ بالأشغال الشاقة ستة أشهر. جرى هذا في 25 تشرين الأول/أكتوبر 1960، قبل بضعة أيام من الانتخابات. وقد نظر الرئيس أيزنهاور في أمر الإدلاء بتصريح رسمي، لكنه ونائب الرئيس نيكسون قررا عدم التعليق. غير أن جون كينيدي وشقيقه روبرت أجريا عدة اتصالات هاتفية للحض على إطلاق سراح كنغ. ويقول بعضهم إن هذه اللفتة ساعدت كينيدي على الفوز في الانتخابات على منافسه نيكسون بهامش ضئيل.

انتخب كنغ في العام 1961 رئيساً للجنة «مسيرات الحرية». ولحماية هذه المسيرات من غائلة العنف طلب كنغ من النائب العام روبرت كينيدي أن يرسل المزيد من رجال الشرطة الفدراليين. وقد فسر كنغ ذلك بقوله: «قد لا يستطيع القانون أن يرغم رجلاً على محبتي، لكنه يستطيع الحيلولة بينه وبين شنقي». وهكذا نقلت

«مسيرات الحرية» حركة الحقوق المدنية من حرم الجامعات المدينية إلى الدساكر الريفية للجنوب.

وقد استجاب كنغ لنداء نجدة الحركة في ألباني، جورجيا، من أجل تطهير الحدائق وغيرها من المرافق العامة من الفصل. وقد اعتقل هو ورالف أبرنثي في كانون الأول/ديسمبر من العام 1961 لرفضهما إخلاء المكان. وقد حوكما في شباط/فبراير التالي وحكم عليهما في 10 تموز/يوليو 1962 بدفع غرامة أو بالسجن مع الأشغال الشاقة مدة 45 يوماً. وقد اختارا السجن.

ومرة أخرى دفع شخص لم يصرح باسمه قيمة الغرامتين. عندئذٍ أعلن كنغ حملة عصيان مدني. غير أنه، عندما قام ألفا شخص برمي الشرطة بالحجارة والزجاجات، دعا إلى يوم للتوبة وإلى إحياء أسبوع من ليالي التهجد. وقد اعتقل كنغ وأبرنثي والدكتور أندرسن إبان ليلة التهجد الأولى، وأودعوا السجن مدة أسبوعين قبل محاكمتهم، ثم حُكم عليهم مع وقف التنفيذ. وقد جرى التخطيط لمظاهرة جديدة بعد إطلاق سراحهم، لكن المدينة حصلت هذه المرة على إيعاز فدرالي ضد المظاهرة. وبما أن المحاكم الفدرالية تحالفت دوماً معهم فإن كنغ ألغى المظاهرة على مضض. وقد اعتبر الكثيرون حملة ألباني فاشلة لأنها لم تتوصل إلى إلغاء الفصل، لكن كنغ شعر أنهم تعلموا دروساً تكتيكية وأنهم بدأوا، عبر تزايد عدد المقترعين المسجلين، بالتأثير أكثر على مجرى الانتخابات.

لقد قبل 5٪ من المواطنين السود باللاعنف وذهبوا طوعاً إلى

السجن. ولقد كان فريد شتلزوورث، من «حركة آلاباما المسيحية لحقوق الإنسان»، يناضل من أجل إلغاء الفصل في برمنغهام، لكنه جوبه بمقاومة كبيرة. عندئذ طلب مساعدة «مؤتمر الزعماء المسيحيين الجنوبيين».

وفي نيسان/ أبريل عام 1963، بعد انخراط يوجين «بل» كونور في الانتخابات، عمد هؤلاء إلى الفعل. فقد كانت منظمتهم قد تحسنت منذ ألباني، وتم عقد دورات تدريبية على اللاعنف وتقنيات العمل المباشر. فبدأوا باعتصامات، أدت إلى عدة اعتقالات كل يوم، وتم عقد لقاءات جماهيرية كل مساء أُلقيت إبانها خطب في اللاعنف. وبذلك استقطبت الحركة العديد من المتطوعين، وتوسعت لتصبح جيشاً لاعنفياً. فكان كل متطوع يوقع على بطاقة الالتزام التالية:

بتوقيعي هذا أنذر نفسي ـ شخصاً وجسماً ـ للحركة اللاعنفية. لذا سألتزم بالوصايا العشر التالية:

1 ـ سأتأمل يومياً في تعاليم يسوع وحياته.

2 ـ سأتذكر دوماً أن الحركة اللاعنفية في برمنغهام تسعى إلى العدالة والمصالحة وليس إلى النصر.

3 ـ سأسير وأنطق بمقتضى المحبة، إذ إن الله محبة.

4 ـ سأصلي يومياً لكي يستعملني الله في سبيل تحرر البشر قاطبة.

5 ـ سأضحي بأمانيّ الشخصية في سبيل تحرر البشر قاطبة.

6 ـ سأتقيد بقواعد التهذيب المعتادة مع كلا الصديق والعدو.

7 ـ سأسعى إلى المداومة على خدمة الآخرين والعالم.

8 ـ سأنتهي عن عنف اليد واللسان والقلب.

9 ـ سأجتهد في الحرص على صحتي الروحية والبدنية.

10 ـ سأتبع توجيهات الحركة وتوجيهات القائد في أثناء كل مظاهرة.

اختار كنغ تأجيل اعتقاله بحيث يمكنه التحدث في لقاءات الجالية السوداء. وقد التمس مساعدة القساوسة في النضال من أجل تحسين الشروط الإجتماعية.

وفي يوم السبت، 6 نيسان/أبريل اعتقل 42 ناشطاً بتهمة التجمهر بدون تصريح. والتزم الجانبان اللاعنف، وأنشد المعتقلون وهم في طريقهم إلى السجن. وقد كانت مقاطعة تجار وسط البلدة فعالة. وجرت اعتصامات ركوعاً في الكنائس، واعتصامات جلوساً في المكتبة، ومسيرة إلى مبنى البلدية لتسجيل المقترعين، وبدأت السجون تمتلئ. وقد قرروا عصيان إيعاز من محكمة الولاية، لأنهم شعروا بأن آلاباما كانت تسيء استعمال العملية القضائية. ومع أن غالبية الزعماء كانت ترى ضرورة بقاء كنغ طليقاً من أجل أن يجمع التبرعات، فقد طلب من رالف أبرنثي أن يصحبه في السجن. وفي يوم الجمعة العظيمة جرى اعتقالهما، ووُضع كنغ في السجن الانفرادي. عندئذ اتصلت كوريتا بالرئيس كينيدي طالبةً عونه من أجل تحسين شروط سجن زوجها، وتمكن هاري بِلافونتي من جمع 50,000 دولار لتسديد سندات الكفالة.

ومن سجن برمنغهام، على قصاصات ورقية، كتب مارتن لوثر

كنغ رسالته الشهيرة التي أجاب فيها عن اتهامات القساوسة العلنية بأن أفعاله كانت متهورة وسابقة لأوانها. وفيها شرح بأنه أتى إلى برمنغهام بسبب الظلم هناك. لقد خطوا الخطوات الأربعة الأساسية للحملة اللاعنفية: جمع الحقائق عن الظلم، التفاوض، تطهير النفس، والعمل المباشر. وكما أن سقراط كان مستنفراً للعقول فإنه، هو الآخر، ينبغي أن يناضل ضد الظلم. وهو يصرح بالحقيقة الصعبة: «نحن نعلم من خلال التجربة المؤلمة أن الحرية لا يهبها القامع طوعاً أبداً، بل يجب أن يطالب بها المقموع». وهو يستشهد بقول القديس أوغسطينوس «إن قانوناً ظالماً ليس بقانون على الإطلاق». والفصل ظالم لأنه يضر بالشخصية ويوجد مفاهيم زائفة عن التفوق والدونية. وعصيان قانون ظالم جهراً، بمحبة، وباستعداد لقبول القصاص إنما هو التعبير عن العدل الحقيقي. وقد ألمح إلى أن ما فعله هتلر في ألمانيا كان قانونياً، بينما كان إسعاف اليهودي أو جبر خاطره غير قانوني. إن عملهم لا يتسبب في التوتر، بل فقط يدفع إلى السطح بالتوترات الخفية المحتدمة. أما اللاعنف فيوفر تنفيساً خلاقاً عن الانفعالات المكبوتة التي من شأنها، في غير مقام، أن تتسبب في العنف. فإذا كان متطرفاً فإنه، مثله كمثل يسوع، متطرف في سبيل المحبة.

بعد انقضاء ثمانية أيام قبِل كنغ وأبرنثي دفع الكفالة. عندئذ اقترح كنغ استكتاب الشباب في الحملة. وقد أرسلت يانغ بعضهم ممن كان في ريعان الشباب إلى المكتبة من أجل تعلم شيء. وفي 2 أيار/مايو تظاهر أكثر من ألف شاب وفتاة وأودعوا السجن. ويشرح كنغ في كتابه: لماذا لا نستطيع الانتظار لماذا يمكن قبول

الجميع في جيش لاعنفي، بصرف النظر عن العمر، أو الجنس، أو العرق، أو حتى الإعاقة البدنية؟. وعندما كادت كافة السجون تكتظ، غيَّر بل كونور تكتيكه إلى العنف، فاتحاً خراطيم المياه، مرسلاً شرطته بهراواتهم، ومطلقاً كلاب الشرطة. وقد أدى ذلك إلى سريان الاستنكار المعنوي في الأمة قاطبة. وفي 4 أيار/ مايو بعث النائب العام بوسطاء لعقد هدنة. وفي 10 أيار/ مايو تم التوصل إلى إتفاق مفاده الاستجابة للمطالب الرئيسية: إلغاء الفصل في المطاعم وبيوت الخلاء وغرف القياس وسبل الشرب. ترقية السود واستخدامهم على أساس غير تمييزي. إطلاق سراح كافة المسجونين، وإجراء اتصالات بين الزعماء السود والبيض.

كانت ردة فعل الفصليين الاعتداء بقنبلة على بيت أ. د. كنغ، شقيق مارتن، في منتصف ليلة السبت من أجل التحريض على أعمال الشغب. وقد أنشد أتباع الحركة «سوف نتغلب من أجل وقف العنف». وفي اليوم التالي أرسل الرئيس كينيدي ثلاثة آلاف رجل من القوات الفدرالية. وفي 20 أيار/ مايو قررت المحكمة العليا أن التظاهر ضد المؤسسات الفصلية أمر مشروع. وبذلك انتصرت العدالة.

سافر كنغ في جولة محاضرات من لوس أنجلس إلى نيويورك. وفي دترويت، في 23 حزيران/ يونيو من العام 1963، قاد 125,000 شخص في مسيرة حرية. وفي هذا الحشد خطب في اللاعنف كمنهج جبار في تجريد الخصم من سلاحه. وأعلن: «إذا لم يكتشف المرء شيئاً يموت من أجله فهو ليس جديراً بأن يعيش!».

وفي مؤتمر ضم إليه أ. فيليب راندولف وروي ولكنز من «الهيئة القومية لترقي الملونين»، وجون لويس من «لجنة التنسيق اللاعنفية الطلابية»، ودوروثي هايت من «المجلس القومي للنساء الزنجيات»، وجيمس فارمر من «مؤتمر المساواة العرقية»، وويتني يانغ من «الرابطة المدينية»، خطط الجميع لمسيرة إلى واشنطن من أجل «الوظائف والحرية» للضغط على الكونغرس لإقرار لائحة الحقوق المدنية للرئيس كينيدي. وقد ائتمر مئتان وخمسون ألف شخص، كان ثلثهم من البيض، عند نصب لنكولن التذكاري في 28 آب/أغسطس عام 1963. وقدم راندولف كنغ بوصفه الزعيم المعنوي للأمة. وقد شرع كنغ في خطابه المحضّر في الكلام على أن أميركا أعطت الزنجي شيكاً من غير رصيد وعلى أنهم جاؤوا إلى هناك لقبض الوعود. لكن استجابة الحشد الكبير ألهمته، فوضع نصه جانباً وبدأ يتكلم عن حلمه بالمساواة، بالأخوة، وبالحرية، على حلم لا يحاكم فيه الناس بحسب لون بشرتهم، بل بحسب خلقهم. ثم قرع أجراس الحرية بحيث تجلجل صادحة عبر جنبات البلاد قاطبة.

وعندما أُعلِن اغتيال الرئيس كينيدي أسرَّ كنغ إلى كوريتا بأنه آيلٌ إلى المصير نفسه لأن مجتمعنا هذا مجتمع مريض. وفي حزيران/يونيو التالي اعتُقل كنغ وأبرنثي في سانت أوغسطين، فلوريدا. وقد شرح كنغ كيف أن بعض الناس كان يحاول إيقاف الحركة بتهديدهم بالموت البدني، لكنه أجاب: «إذا كان الموت البدني هو الثمن الذي لا بد لي من دفعه لتحرير شقيقي الأبيض وسائر أشقائي وشقيقاتي من موت روحي دائم، عندئذ ما من شيء أكثر افتداءً للنفس».

وفي 2 تموز/ يونيو عام 1964 شهد كنغ شخصياً الرئيس لندن جونسون يوقع على قانون الحقوق المدنية. وقد قدّم كنغ لائحة للحقوق الإقتصادية إلى لجنة منهاج سياسة الحزب الديمقراطي، واقترح أن يحصل الأفراد الذين حُرموا طويلاً شيئاً على غرار لائحة حقوق الجندي النظامي.

وفي سن الخامسة والثلاثين أصبح مارتن لوثر كنغ أصغر شخص سناً ينال جائزة نوبل. وقد قبِل الجائزة الرفيعة للسلام بالنيابة عن الحركة، قائلاً إنها «اعتراف عميق بأن اللاعنف هو الجواب على مشكلات زماننا السياسية والعرقية العصيبة، وحاجة الإنسان إلى التغلب على القمع بدون اللجوء إلى العنف».

وفي العام 1965 تم تسريع الدفع باتجاه تسجيل المقترعين، واختيرت سِلمى، آلاباما، بوصفها الهدف الأكثر تحدياً. بذلك عُقدت هناك لقاءات جماهيرية خلال شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير. وفي الأول من شباط/ فبراير قاد كنغ وأبرنثي مسيرة من 250 من السود و15 من البيض إلى قصر العدل، حيث اعتُقلوا جميعاً. وفي 5 آذار/ مارس أمضى كنغ ساعتين ونصف الساعة مع الرئيس لندن جونسون يحثه فيها على التعجيل بإقرار لائحة حقوق الاقتراع.

وفي 7 آذار/ مارس أعلن عن مسيرة 54 ميلاً من سِلمى إلى منتغومري. ومع أن الحاكم والاس منع المسيرة، أهاب كنغ بالناس للإنتصار لما هو حق. ولما كانت استراتيجية «مؤتمر الزعماء المسيحيين الجنوبيين» تنص على تجنب الزعماء للاعتقال في

الأشواط الأولى من الحملة فإن كنغ لم يكن في مقدمة المسيرة عندما واجهتهم قوات شرطة آلاباما بأقنعة الغاز، والغاز المسيل للدموع، والهراوات، والخيالة المزودين بالسياط، والعناصر المسلحين بالمناخس الكهربائية. وقد هلل بعض البيض المتجمهرين على جانبي الطريق للهجوم.

عندئذٍ أعلن كنغ أنه وأبرنثي سوف يقودان مسيرة أخرى. وقد صدر إيعازٌ فدرالي ضدها، لكن كنغ نادى القساوسة من كل أرجاء البلاد للانضمام إليهم. وفي هذه المرة عبروا الجسر قبل أن يواجهوا الخيالة. كان 1,500 شخص يصلون على الطريق. إذ ذاك، تجنباً لمواجهة عنيفة، طلب كنغ منهم العودة القهقرى. وفي تلك الليلة قُتل في سِلمى قسيسٌ أبيض من بوسطن على أيدي أربعة رجال من عصابة الكو كلوكس كلان. ثم انعقدت مظاهرات في طول البلاد وعرضها، وقام أربعة آلاف زعيم ديني بتطويق البيت الأبيض دفعاً نحو إقرار «لائحة حقوق الاقتراع». ومساءً، ألقى الرئيس جونسون خطابه «سوف نتغلب»، جاعلاً من «لائحة حقوق الاقتراع» أولويته القصوى. وقد رُفع الإيعاز ضد المسيرة، وحشد الرئيس حرس آلاباما الوطني وأرسل قوات لحماية المتظاهرين. وفي 21 آذار/مارس نفذت المسيرة بنجاح، وعندما وصلوا إلى منتغومري بلغ عددهم الـ50,000. ومرة أخرى سمت موهبة كنغ الخطابية بالناس وهو يعلن بأنهم لن يضطروا إلى انتظار الحرية طويلاً لأن «ما من أكذوبة تدوم إلى الأبد»، لأنكم «سوف تحصدون ما تزرعون»، لأن «ذراع الكون الأخلاقية مديدة لكنها تجنح إلى العدالة»، ولأن «عيناي أبصرتا مجد مجيء الرب».

وفي 6 آب/أغسطس عام 1965 تم التوقيع على «لائحة حقوق الاقتراع».

في تلك الأثناء كانت المشاكل تطفو خارج الجنوب. ففي ليلة واحدة من الشغب في فرع واطس في لوس أنجلس، قُتِل من الناس أكثر مما قُتِل في عشر سنوات من المظاهرات عبر البلاد. وفي 6 حزيران/يونيو عام 1966 جرح جيمس مِرديث بطلق ناري وهو يقود مسيرة في ميسيسيبي. وقد عاده كنغ في المستشفى واتخذ مكانه في المسيرة. كان ستوكلي كارمايكل وأنصار القوة السوداء يريدون استبعاد البيض منها، لكن كنغ قال بأنه، في هذه الحال، سوف ينسحب. وهكذا اتفق الجميع على جمع المسيرة بين العروق وإبقائها لاعنفية.

وفي كانون الثاني/يناير عام 1966 انتقل كنغ بأسرته إلى بيت حقير في شيكاغو ليباشر احتجاجاً من أجل تحسين السكن والشروط الإقتصادية. وقد أغلق العمدة ديلي مبنى البلدية، لكن كنغ، مثله كمثل سمِيه مارتن لوثر، سمر مطالبه على الباب المغلق. وأخيراً، تجنباً لمواجهة عنيفة، التقى العمدة ديلي مع كنغ، ورئيس الأساقفة كودي، والممثلين عن مجلس شيكاغو العقاري، وسلطة إسكان شيكاغو، وزعماء الأعمال والصناعة، والزعماء السود في شيكاغو، و «مؤتمر الزعماء المسيحيين الجنوبيين». وقد أُعلن عن إتفاق مفتوح للإسكان في 26 آب/أغسطس، كما وُضع موضع التنفيذ برنامج «عملية سلة الخبز» الذي وضعه «مؤتمر الزعماء المسيحيين الجنوبيين» لمعالجة الفقر والبطالة بإشراف جيسي جاكسون.

أما كنغ فقد أهاب به ضميره أن يتكلم مستنكراً حرب فيتنام، على الرغم أن زعماء «مؤتمر الزعماء المسيحيين الجنوبيين» طلبوا منه ألا يتكلم كرئيس للمؤتمر بل كمواطن فرد. وقد اعتبر الكثيرون من زعماء الحقوق المدنية إدانته لسياسة جونسون الفيتنامية خطأً. غير أن زوجته كوريتا، وأستاذه السابق هارولد دو وولف، وأ. ج. موستِه، والسفير في الأمم المتحدة آرثر غولدبرغ، أيدوه على موقفه الشجاع.

وفي كانون الثاني/يناير عام 1967، في لوس أنجلس، أعلن: «لقد جُندِلت الوعود بالمجتمع العظيم في ميادين قتال فيتنام... لا بد لنا من الجمع بين حمية حركة الحقوق المدنية وبين حركة السلام». وقد خطب في حملة «الربيع للتعبئة» التي نظمها أ. ج. موستِه. وفي جنيف دعا كنغ إلى تسوية تفاوضية فورية للحرب اللاأخلاقية. وفي كنيسة ريفرسايد في نيويورك اقترح برنامج سلام من أجل فيتنام من خمس نقاط: إنهاء كل القصف، وقف لإطلاق النار من جانب واحد تحضيراً للتفاوض، خفض الحشود العسكرية في جنوب شرق آسيا قاطبة، اعتراف واقعي بجبهة التحرير الوطنية، وانسحاب كافة القوات الأجنبية من فيتنام عملاً بإتفاق جنيف للعام 1954.

لقد اعتقد كنغ بأن العلة الأصلية لكلا الكراهية العرقية والحرب هي الخوف، وأَمِل أن التطبيق الأوسع للمناهج اللاعنفية المستعملة في حركة الحقوق المدنية سيكون من أجل السلام العالمي. وتساءل: «هل نتحلى بالخلق والشجاعة المطلوبين لكي نعيش معاً

كأشقاء ولا نخاف؟» فالحرب، على حد قوله، دال زمانها، لكنه كان مدركاً للخطر وهو يرى زعماء الأمم يستعدون للحرب وهم يتحدثون عن السلام. فإذا أردنا للجنس البشري أن ينجو لا بد لنا من إيجاد بديل عن الحرب. وبما أن الأسلحة الحديثة باتت مفجعة فقد اقترح «أن توضع فلسفة اللاعنف وإستراتيجيته على الفور موضع الدراسة والاختبار الجديين في سائر حقول النزاع البشري، بدون استبعاد العلاقات بين الأمم بأية حال من الأحوال».

كان مؤمناً بأن في وسعنا إنهاء الحرب والعنف مادمنا لا نرضخ للخوف من الأسلحة التي اخترعناها. وقد أوصى بأن تنظر الأمم المتحدة في استخدام العمل اللاعنفي المباشر كتطبيق للقوة المسالمة، كما تنبأ بأن إنجاز نزع السلاح والسلام يتوقف على إعادة تقويم روحية. كذلك حذر من أن أمةً تنفق على الدفاع العسكري من المال أكثر مما تنفق على البرامج الإجتماعية أمة سائرة نحو الموت الروحي. ففي المآل ينبغي أن يكون ثمة أخوية عالمية ناهضة على المحبة غير المشروطة لكل الناس.

في العام 1968 كان مارتن لوثر كنغ يحضر لـ «حملة فقراء» جماهيرية من أجل كلا البيض والسود عندما دعي إلى ممفيس للمساعدة في تنظيم إضراب لعمال المرافق الصحية. وقد طالب ألفان من المجتمعين في هيكل كليبورن بسماعه يخطب. فأعلن تأييده لقضيتهم، لكنه سرعان ما استطرد في الحديث عن تعرض حياته للتهديد. وقد اعترف بأنه يود أن يعيش حياة مديدة، لكن اهتمامه الرئيسي كان العمل بمشيئة الله. كان مسروراً بالصعود إلى

قمة الجبل ورؤيته «الأرض الموعودة». وفي اليوم التالي، 4 نيسان/ أبريل عام 1968، أُردِي مارتن لوثر كنغ الابن قتيلاً. وقد كان، قبل شهرين، طلب تأبيناً بسيطاً، إذ قال:

«أود أن يذكر أحدهم يومئذٍ بأن مارتن لوثر كنغ الابن حاول أن يضحي بحياته خدمةً للآخرين. أود أن يقول أحدهم يومئذٍ إن مارتن لوثر كنغ الابن حاول أن يحب أحدهم. أريد أن يكون بمقدوركم القول يومئذٍ إنني حاولت فعلاً إطعام الجياع. أريد أن يكون بمقدوركم القول يومئذٍ إنني حاولت فعلاً في حياتي أن أكسو العراة. أريدكم أن تقولوا يومئذٍ إنني حاولت فعلاً في حياتي عيادة المسجونين. وأريدكم أن تقولوا إنني حاولت أن أحب الإنسانية وأخدمها».

روبرت كينيدي
(1925 ـ 1968)

لعلنا قد عرفنا الكثير من أحداث العنف والحروب في الولايات المتحدة، لكن ماذا عن الاغتيالات؟

لن نتطرق إلى عمليات الاغتيال الضالعة فيها حكومة الولايات المتحدة وأجهزة مخابراتها في عدد من بلدان العالم لأنها ربما تحتاج إلى بحث مضني.. لكن لا بأس أن نتعرف على عدد من رؤساء الولايات المتحدة وبعض الشخصيات السياسية الهامة الذين تم اغتيالهم أو تعرضوا لمحاولات اغتيال.

- تعرض الرئيس أبراهام لنكولن لعملية اغتيال بطلق ناري في 14 نيسان/ أبريل عام 1865م ومات في اليوم التالي.
- تعرض الرئيس «جيمس غارفيلد» إلى حادث اغتيال في 2 تموز/ يوليو عام 1881م ليموت في 19 أيلول/ سبتمبر بعد معاناة دامت أكثر من ثلاثة أشهر.

والأعجب من كل هذا أنه لم يتولّ سلطة الرئاسة سوى لمدة 28 يوماً!!

- تم اغتيال الرئيس وليم ماكينلي حينما كان يستقبل المواطنين

في بافلو ـ نيويورك، أطلق عليه النار «ليون تولوقوز في 6 أيلول/ سبتمبر عام 1901م.

ـ تعرض الرئيس ثيودور روزفلت لمحاولة اغتيال مجهولة الهوية في 14 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1921م.

ـ تعرض الرئيس فرانكلين دي روزفلت في يوم انتخابه إلى محاولة اغتيال في ميامي، ولاية فلوريدا، إذ أطلق عليه النار المدعو جوزيف زانقار من جماعة الفوضوية السياسية وهي جماعات منها من يدعو إلى إلغاء الحكومات في 15 شباط/ فبراير عام 1933م.

ـ تعرض الرئيس ترومان إلى محاولة اغتيال حينما حاول اثنان من الصبية إطلاق النار عليه. لكنه نجا وقتل حارسه الشخصي وشخص آخر في 1 تشرين الثاني/ نوڤمبر عام 1950م.

ـ اغتيل الرئيس جون كينيدي في سيارته بمدينة دالاس في ولاية تكساس في 22 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1963.

ـ اغتيل روبرت كينيدي شقيق الرئيس جون كينيدي في احتفال بفندق «الامباسادور» في لوس أنجلس واتهم بارتكاب الجريمة «سرحان بشارة سرحان» في 5 حزيران/ يونيو عام 1968م.

ـ عملية الاغتيال:

في نهاية الستينيات قام شاب فلسطيني، يحمل الجنسية الأميركية، يدعى سرحان بشارة سرحان باغتيال السناتور الديمقراطي، روبرت كنيدي، شقيق الرئيس الأميركي الراحل، جون كنيدي، ومرشح الديمقراطيين آنذاك لخوض انتخابات الرئاسة، التي

فاز فيها ريتشارد نيكسون، وحين سئل سرحان عن السبب في إقدامه على عملية الاغتيال كان جوابه «إنني عملت ذلك من أجل وطني». وكان المرشح قد وعد، على عادة المرشحين الأميركيين الآخرين لرئاسة الجمهورية، بتقديم مساعدات سخية للكيان الصهيوني. وقد قادت التحقيقات إلى أن جهات مجهولة حرضت سرحان على اغتيال كنيدي لأن الأخير وعد بالكشف عن الجناة الحقيقيين الذين تسببوا في مصرع أخيه جون في تكساس واستلام ليندون جونسون الكرسي الرئاسي في البيت الأبيض. وأشير آنذاك إلى أن عناصر متنفذة بالاستخبارات المركزية الأميركية كان لها دور في عمليتي الاغتيال للشقيقين من آل كنيدي. ربما يكون سرحان صادقاً فيما أشار له بأنه أقدم على ذلك من أجل وطنه، ولكن ذلك لن ينفي عنه تورطه في تنفيذ برنامج كانت نتيجته تصب لصالح أطراف أخرى، بعيدة عنه.

السلطان سعيد بن تيمور
(... ـ 1970)

ـ جغرافية عُمان السياسية:

تبرز الأهمية الإستراتيجية لموقع عمان منذ الوهلة الأولى التي تقع فيها العين على خارطة العالم فهي تحتل قلب العالم الإسلامي وعند شواطئها تنتهي الحدود الشرقية للوطن العربي.

ومن هذا الموقع الذي يمثل قلب الدائرة عند مدخل الخليج العربي تشترك عمان وإيران في التحكم في مدخل أغنى مناطق إنتاج البترول في العالم وذلك عن طريق مضيق هرمز، الذي يمر به أكثر من 60٪ من إمدادات العالم النفطية كما يمر به نحو 90٪ من واردات اليابان النفطية و70٪ من واردات السوق الأوروبية المشتركة و50٪ من احتياجات الولايات المتحدة الأميركية. ويمكن تلمس الجوانب السياسية للمكان الجغرافي ضمن ثلاث مراحل في تاريخ عمان:

ـ **المرحلة الأولى**: منذ أوائل التاريخ القديم كانت المناطق المجاورة للأطراف الشرقية والجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة العربية مكاناً لنشاط عدة سلطات سياسية، سيطرت على الطرق البرية

والبحرية والتجارية التي تنصب إليها أجزاء العالم القديم المعروف في آسيا وأفريقيا وأوروبا.

وحينما أصبحت الدولة الإسلامية أكبر دول العالم في العصور الوسطى أخذت أطراف الجزيرة العربية على الخليج العربي وعلى خليج عمان تسترجع مكانتها على طرق التجارة العالمية القديمة.

ـ **المرحلة الثانية**: وهي مرحلة الركود التي تبدأ منذ أواخر القرن الخامس عشر الميلادي حيث تسببت أحداث كثيرة في تدهور أوضاع المنطقة ومن أهم هذه الأحداث تسلل البرتغاليين وسيطرتهم على البحار الشرقية وهذا ما أسقط كل المنطقة بما فيها عمان في ركود طويل نتيجة لفقدان أهميتها المركزية في طرق التجارة العالمية.

ـ **المرحلة الثالثة**: وهي التي تبدأ منذ منتصف القرن السابع عشر حيث ظهرت دولة اليعاربة في عمان ونجحت إلى حد كبير في كسر شوكة العدو الذي لا يقهر بينما راحت قوى أوروبية جديدة ـ الإنجليز والهولنديون والفرنسيون ـ تتفاعل مصالحهم وتتصادم بهدف التحكم في منطقة الخليج وبلغت هذه التفاعلات درجة كبيرة من التعقد والتشابك.

لقد أدركت عمان أهمية موقعها وسط طوفان العلاقات الدولية المتصادمة لذلك سعت من أجل جعل الخليج منطقة سلام وهذه السياسة لم تكن مجرد استجابة سلبية لأهمية الموقع الجغرافي بل كانت استجابة لدواعي التنمية والتقدم لذا فقد حرصت عمان على

تنمية علاقاتها الدولية من خلال علاقات متوازنة مع جميع دول العالم دون النظر لطبيعة نظمها السياسية والإقتصادية.

يصعب فهم مكونات الجغرافية السياسية لعمان دون التعريف بالخطوط العريضة للأرض العمانية التي تشكل المسرح البيئي الذي تجري فوقه الأحداث السياسية وتستأثر البيئة الساحلية بقسط كبير من نشاطات الإنسان العماني. فعند سواحل عمان تنتهي كتلة شبه جزيرة العرب التي يسميها البعض كتلة الدرع العربي وعلى مسافة قريبة من الساحل تمتد الشعاب المرجانية الصالحة لوجود محار اللؤلؤ الذي لعب دوراً في التخفيف من حدة المشاكل الإقتصادية لفترة طويلة من الزمن.

فإذا ما انتقلنا إلى بيئة اليابس فهناك بيئات طبيعية تماثل الوجه الآخر من قصة صراع الإنسان العماني مع البيئة وهو يكافح في صنع حياته ومستقبلها.

وتتكون المناطق الداخلية من عمان من هضبة قديمة يصل ارتفاعها إلى أكثر من 1,300م ينتصب وسطها الجبل الأخضر الذي يصل ارتفاع بعض جهاته إلى أكثر من 3,000م، وتحدد الأودية التي تتجه من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي سفوح هذه المناطق المرتفعة المنحدرة باتجاه السهول الساحلية.

وتشكل هذه السهول الساحلية مع المناطق الجبلية المرتفعة المجال الواسع الذي يمارس فيه العمانيون نشاطهم الزراعي حيث تسبب الرياح الموسمية الصيفية كمية من الأمطار لا تقل عن 250مم، ولأسباب جغرافية بيئية فقد تركز معظم العمانيون في

محافظة مسقط ومنطقة الباطنة إذ يسكنهما ما يزيد قليلاً عن نصف عدد سكان عمان وإذا أضفنا محافظة ظفار كدنا نحصل ما يقل قليلاً عن ثلثي عدد سكان عمان.

ويتميز العمانيون بأنهم من أكثر الشعوب ارتباطاً ببيئتهم وخصوصاً أهل الريف والبادية، لذا كانت نسبة سكان الريف حتى مطلع الثمانينات تصل إلى 75٪ من مجموع عدد السكان ويبدو هذه النسبة قد انخفضت مع نهاية الثمانينات بسبب الهجرة الداخلية إلى أن دراسات الإسقاط المستقبلي في ضوء ارتباط العماني ببيئته وفي ضوء مشاريع التنمية للمجتمعات الريفية والبدوية تبين أن هذه النسبة لا تزال 50٪ في أوائل القرن العشرين.

ـ إسلام أهل عُمان:

لقد اختلفت الروايات التاريخية حول التحديد الزمني لدخول الإسلام في عمان، فبينما تشير الكثير من المصادر إلى أن الرسول عليه الصلاة والسلام هو الذي بادر بدعوة حكام عمان إلى الإسلام وهما جيفر وعب أبناء الجلندي، بيد أن الذي اختلف عليه المؤرخون هو تحديد الفترة التي بعث فيها الرسول إلى حكام عمان حيث تذكر بعض الروايات أن ذلك قد حدث عام 6 هـ بعد صلح الحديبية، إلا أن رواية أخرى تحدد تاريخ المراسلة بعد فتح مكة عام 8هـ، وتذهب رواية ثالثة إلى أن ذلك قد حدث عقب حجة الوداع.

ويمكن القول أن النبي ﷺ قد اهتم بتوسيع رقعة الإسلام عقب فتح مكة وزوال المقاومة القرشية، حيث أصبح الإسلام

هو القوة الكبرى في بلاد العرب عند ذلك أرسل النبي ﷺ رسالة إلى ملوك الدول المجاورة ومن هؤلاء ملكا عمان: جيفر وعبد أبناء الجلندي.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن الرسول عليه الصلاة والسلام أرسل كتاباً مع أبي زيد الأنصاري إلى الجلندي أو إلى جيفر عام 6 هـ، ثم بعث بكتاب آخر مع عمرو بن العاص عام 8هـ، وكتاباً ثالثاً إلى أهل عمان رواه أبو شداد الدمائي من أهل دما قال: جاءنا كتاب النبي ﷺ في قطعة أدم: «من محمد رسول الله إلى أهل عمان، أما بعد، فأقروا بشهادة أن لا إله إلا الله وإني رسول الله، أدوا الزكاة وخطوا المساجد وإلا غزوتكم». وهناك كتاب آخر رابع تسلمه عبد الله بن علي الثمالي ومسلية بن هزان، حينما قدما في رهط من قومهما على الرسول ﷺ فأسلموا وبايعوا على قومهم وكتب الرسول لهم كتاباً بما فرض عليهم من الصدقة في أموالهم.

ونتيجة لهذه الكتب ونتيجة لاتصال بعض أهل عمان المباشر بالرسول ﷺ أفراداً وجماعات انتشر الإسلام في عمان انتشاراً واسعاً ساعد على ذلك إن محمد عليه الصلاة والسلام قد جعل حكم عمان بيد أبناء الجلندي في حالة اعتناقهم الإسلام وفوض ابن العاص في جمع الزكاة من أغنياء البلاد وتوزيعها على من يحتاجها من الفقراء والمساكين.

وقيل أن وفداً من الأزد قدم على رسول الله ﷺ، فقد روى أبو نعيم عن سويد بن الحارث ﷺ قال: وفدت سابع سبعة من

قومي على رسول الله فلما دخلنا عليه وكلمناه أعجبه ما رأى من سمتنا وزيِّنا فقال: ما أنتم؟ قلنا: مؤمنون، فتبسم عليه الصلاة والسلام وقال: إن لكل قوم حقيقة، فما حقيقة قولكم وإيمانكم، قلنا: خمس عشرة خصلة، خمس منها أمرتنا بها رسلك أن نؤمن بها، وخمس أمرتنا أن نعمل بها، وخمس تخلفنا بها في الجاهلية، فنحن عليها إلا أن تكره شيئاً منها فنتركه، فقال عليه الصلاة والسلام: ما الخمس التي أمرتكم بها رسلي أن تؤمنوا بها؟ قلنا: أمرتنا أن نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت. قال: والخمس التي أمرتكم رسلي أن تعملوا بها؟ قلنا: الشكر عند الرخاء والصبر على البلاء والرضاء بمر القضاء والصدق في مواطن اللقاء وترك الشماته بالأعداء، فقال: حكماء وعلماء كادوا من فقههم أن يكونوا أنبياء، ثم قال: وأنا أزيدكم خمساً فتتم لكم عشرون خصلة، إن كنتم كما تقولون فلا تجمعوا مالا تأكلون ولا تبنوا مالا تسكنون ولا تنافسوا في شيء أنتم عنه غداً زائلون واتقوا الله الذي إليه ترجعون وعليه تعرضون، وأرعبوا فيما عليه تقدمون وفيه تخلدون.. فانصرفوا وقد حفظوا وصيته ﷺ. لذا فلا عجب أن نجد الرسول الكريم يدعو لأهل عمان قائلاً: «رحم الله أهل الغبيراء (أهل عمان) آمنوا بي ولم يروني».

وما كانت دعوة الرسول لأهل عمان بالخير إلا لأنه صلى الله عليه وسلم كان قد استوثق من إسلامهم إسلاماً خالصاً مخلصاً من كل شائبة، وتجمع الروايات التاريخية على أن العمانيين قد استجابوا لدعوة الرسول دون تردد أو خوف. وحينما توفي الرسول عليه

الصلاة والسلام غادر عمرو بن العاص عمان مطمئناً إلى حسن إسلام العمانيين فعاد إلى المدينة وصحبه وفد من العمانيين كان على رأسهم عبد بن الجلندي أحد ملكي عمان وجعفر بن جشم العتكي وأبو صفرة سارق بن ظالم وعندما قدموا على مجلس أبي بكر الصديق ﷺ قام سارق بن ظالم وقال: يا خليفة رسول الله ويا معشر قريش هذه أمانة كانت في أيدينا وفي ذمتنا ووديعة لرسول الله ﷺ، فقد برئنا إليكم منها، وخاطبهم الصديق قائلاً: معاشر أهل عمان، إنكم أسلمتم طوعاً، لم يطأ رسول الله ساحتكم بخف ولا حافر ولم تعصوه كما عصيه غيركم من العرب، ولم ترموا بفرقة ولا تشتت شمل، فجمع الله على الخير شملكم، ثم بعث إليكم عمرو بن العاص بلا جيش ولا سلاح فأجبتموه إذ دعاكم على بعد داركم وأطعتموه إذ أمركم على كثرة عددكم وعدتكم فأي فضل أبر من فضلكم وأي فعل أشرف من فعلكم كفاكم قوله ﷺ شرفاً إلى يوم الميعاد ثم أقام فيكم عمرو ما أقام مكرماً ورحل عنكم إذ رحل مسلماً وقد منَّ الله عليكم بإسلام عبد وجيفر ابني الجلندي وأعزكم الله به وأعزه بكم ولست أخاف عليكم أن تغلبوا على بلادكم ولا أن ترجعوا عن دينكم، جزاكم الله خيراً.

ولما توفي الخليفة الأول أبو بكر الصديق ﷺ أقر الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ﷺ عبد وجيفر على عمان ومنحهما الحرية الكاملة في تصريف شؤون بلادهما الداخلية على أن تبقى في إطار النظام العام للدولة الإسلامية، وبعث عثمان بن أبي العاص الثقفي عاملاً من قبله ليتولى جمع الصدقات والزكاة على أن يترك شؤون

عمان الداخلية للأخوين عبد وجيفر إكراماً لهما على حسن إسلامهما.

ـ النباهنة حكاماً على عمان:

يتفق المؤرخون على أن حكم بني نبهان، استمر خمسة قرون تقريباً 1154 ـ 1624م عرفت الأربعة القرون الأولى بفترة النباهنة الأوائل والتي انتهت بحكم سليمان بن سليمنا بن مظفر النبهاني.

وعرفت الفترة الثانية بفترة النباهنة المتأخرين والتي امتدت من عام 1500 إلى 1624م حيث انتهت مع قيام دولة اليعاربة وظهور الإمام ناصر بن مرشد سنة 1624م.

ـ قيام دولة اليعاربة:

لعل من أهم التجارب الناجمة عن حركة التاريخ أن التآلف والتجانس بين عناصر المجتمع تعد المقوم الأول لبناء قوته وبقدر ما يتحقق هذا التآلف فإنه ينعكس على قوة المجتمع، كان ذلك قديماً وقبل أن تتكون الدول القومية بمعناها الحديث وظل ذلك باقياً في كل عصر وفي كل مجتمع.

والمتتبع لتاريخ عمان يلاحظ هذه الحقيقة بشكل أكثر وضوحاً وخصوصاً مع اقتراب القرن الخامس عشر الميلادي من نهايته حيث عانت عمان من الفوضى السياسية مع اقتراب نهاية عصر النباهنة وبدأت عوامل الضعف تنال من كيان هذه الدولة كنتائج طبيعية لانقسامها إلى دويلات وممالك صغيرة مما عجل في نهايتها.

والحقيقة أن تاريخ النباهنة لم يكن كله ضعفاً وإنما كانت هناك فترات قوة حيث حكم عمان عدد من الحكام العظام لعل أشهرهم فلاح بن محسن، وفي فترات قوة الدولة وهيبتها تبدو الوحدة الوطنية أكثر وضوحاً وفي ظل حكام يتميز بقدر كبير من الحسم والإقدام تتبدد الأنانية ويقوى الوطن في ظل أهداف كبيرة ويبدو أن دولة النباهنة أخذت تنهار حينما بدأت تنهار هيبة حكامها حينما أسندت مناصب ولاة الأقاليم إلى من اشتد فسادهم حيث أهدرت حقوق الناس وراحوا يتطلعون إلى نماذج من الأئمة العظام.

وإذا كانت الحروب الأهلية مع نهاية عصر النباهنة قد صرفت الناس عن الاهتمام بأمور معيشتهم مما أسفر عن تدهور ملحوظ في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، إلا أن الغزو البرتغالي قد أجهز على البقية. ولما كانت السواحل العمانية في مقدمة المناطق وقوعاً تحت السيطرة البرتغالية لذا فقد عمد البوكيرك إلى حرق المدن وتدمير السفن الراسية في الموانئ العمانية.

وهكذا توافق غزو البرتغال مع أشد الفترات ضعفاً في تاريخ عمان مما سهل على الغزاة مهمتهم. وعلى الرغم من كل ذلك فقد سجل التاريخ صوراً من المقاومة العمانية الباسلة.

وبينما البرتغاليون يجهزون على كل القوى كانت عمان تشهد ميلاد عهد جديد أرسى دعائمه الإمام ناصر بن مرشد اليعربي المؤسس الحقيقي لدولة اليعاربة من 1624 إلى 1744م. لقد استوعب ناصر بن مرشد التجربة التاريخية بذكاء شديد فأية محاولة لتحرير عمان من البرتغاليين مشكوك في نتائجها بينما الوطن ممزق

إلى دويلات صغيرة لذا فقد كان لزاماً عليه أن يحارب في جبهتين: الحرب من أجل الوحدة والحرب من أجل التحرير.

ولا شك أن إجماع العلماء على اختيار ناصر بن مرشد إماماً عام 1624م يعد بداية عهد جديد في تاريخ عمان حيث وضع أسس دولة اليعاربة التي حكمت ما يقرب من مائة وعشرين عاماً تميز عهدها بملامح رئيسية لعل من أهمها تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء، كما تميز عهدها بتطور هائل في البحرية العمانية حيث أدرك الإمام ناصر أن الحرب بينه وبين البرتغاليين حرب بحرية في المقام الأول لذا أخذ على عاتقه بناء أسطول عربي يعتبر أول أسطول منظم أصبح في نهاية القرن السابع عشر القوة البحرية الأولى في مياه الخليج العربي والمحيط الهندي.

- جهود الإمام ناصر بن مرشد في إعادة الوحدة الوطنية:

لعل في مقدمة الدروس التي استخلصها الإمام ناصر بن مرشد من تاريخ عمان أن كل الأعمال الكبيرة التي أنجزها العمانيون تمت من خلال وطن موحد، تستثمر إمكاناته البشرية والإقتصادية بما يعود بالمصلحة على الجميع، ومن أجل ذلك كان العمانيون لهم السبق عبر الحضارات المتعاقبة وحينما تطل الفتنة برأسها وينقسم الوطن إلى ممالك ودويلات صغيرة يحدث الانحسار والتدهور، لذا فقد استوعب الرجل تاريخ وطنه بوعي وإدراك شديدين.

لقد وضع الإمام ناصر بن مرشد أولويات العمل الوطني فلم يكن من المعقول أن يبادر بتحرير بلاده من القوات البرتغالية بينما الوطن مقسم، لهذا كان من الضروري أن يبدأ بجمع الشمل وتوحيد

الكلمة. وتجمع مصادر التاريخ على أن الإمام لم يبادر بإعلان الحرب إلا بعد أن استنفذ كل الجهود الدبلوماسية، من أجل ذلك فقد كتب إلى أهل نزوى يدعوهم إلى جمع الشمل إلا أن هذه الدعوة لم تصادف رغبة بعض أهلها لذلك عجل بالسير إليها بنفسه وعندما أدرك أن الحرب واقعة لا محالة فضل العودة إلى الرستاق حيث جاءه وفد من سمائل برئاسة ملكها مانع بن سنان العميري معلناً مبايعته. وبما أن نزوى كانت موضع اهتمام الإمام ناصر بن مرشد لأهميتها التاريخية والدينية فقد توجه إليها من سمائل حيث كان لعامل المباغتة أكبر الأثر في إجماع أهلها على مبايعته.

ونظراً لثقل المهمة التي كان يقوم بها الإمام وما كانت تحتمه من مواجهات عسكرية ضد أنصار التجزئة فقد كان يقيم في كل المناطق التي يدخلها عنوة بعضاً من الوقت ثم يغادرها إلى مناطق أخرى تاركاً بعض أنصاره لمواصلة مهمته في ترسيخ مبادئه ومواصلة دعوته التي أخذت تنساب في كل أرجاء عمان، ومما يؤكد صعوبة المهمة التي مضى الإمام ناصر في سبيل تحقيقها كثرة الممالك التي أقيمت على مقومات قبلية بحيث يصعب التمييز بين القبيلة والحكومة.

ـ الأسطول العماني في عصر اليعاربة:

لقد كان اتجاه اليعاربة ناحية البحر ضرورة إستراتيجية فرضتها الثوابت التاريخية والحقائق الجغرافية، وبحكم موقع عمان التي يحدها الخليج العربي شمالاً وبحر العرب جنوباً وخليج عمان شرقاً وصحراء الربع الخالي غرباً لذا كانت الصحراء دائماً في ظهر عمان

تدق باستمرار على بابها الخلفي من أجل ذلك كانت قصة عمان مع الصحراء بمثابة فصل عادي في التاريخ العماني بينما كان البحر دائماً هو الركيزة الأساسية وبإتحاد البحر واليابسة معاً شكّلت كل فصول التاريخ العماني.

وقد استطاع أئمة اليعاربة سواء في فترة قوة الدولة أو حتى في فترات ضعفها أن يضعوا أيديهم على العنصر الفاعل في التاريخ العماني وهو ارتباط البحر باليابسة بشكل متناغم إدراكاً منهم لخطورة الموقع وأهميته واللافت للنظر أن اليعاربة قد أدركوا أهمية الخطر الذي يواجههم والذي يعد في كثير من الحالات ظاهرة صحية حيث شحذ الوعي القومي وعمق الإحساس بالوعي الديني والوطني وفي جميع الحالات أبعد احتمالات الانغلاق على الذات واللامبالاة بالعالم الخارجي.

لقد أدرك اليعاربة أن عدواً بعينه متربص بعمان يدفعها بقسوة ناحية الصحراء لأنه يرى فيها موطن الخطر ومكمن القوة ومفتاح المنطقة، وخلال هذا الصراع تشكّلت الثوابت الإستراتيجية التي حددت ملامح دولة اليعاربة التي أجادت لعبة التوازنات بين كافة القوى الأوروبية المتنافسة على الخليج.

وكنتيجة طبيعية لكل هذه التحديات فقد اقتحم اليعاربة حياة البحر ونجحوا إلى حد هائل في إعداد قوة بحرية استطاعت تعقب البرتغاليين في الخليج العربي والمحيط الهندي ولم يكتف اليعاربة بخبرتهم المحلية بل طوروا سفنهم مستفيدين من التقدم الكبير الذي طرأ على صناعة السفن الأوروبية.

ويبدو أن الأسطول العماني لم يتملك ناصية الموقف تماماً إلا عقب تحرير مسقط عام 1649م حيث راح الأسطول العماني يتعقب الأسطول البرتغالي على السواحل الهندية والأفريقية وشهدت الفترة من عام 1650 وحتى 1652 نشاطاً بحرياً عمانياً أقلق الإنجليز والهولنديين حيث تمكن الإمام سلطان بن سيف من الاعتماد بالكامل على السفن الحديثة بني بعضها في الهند والبعض الآخر تم شراؤها من الهولنديين، واستخدم المدافع المتطورة بنفس كفاءة المدافع الأوروبية وكانت بومباي في مقدمة المناطق التي شهدت هجوماً عمانياً مكثفاً وفرض العمانيون رسوماً جمركية على مناطق عديدة مثل جوا وبرسالور ومتفالو وباتيكالا مما وفر لهم قدراً معقولاً من الأموال التي استخدمت في تطوير السفن واقتناء أفضل الأسلحة المتطورة.

ـ اليعاربة والعلاقات الدولية:

تبدو إمكانات اليعاربة في مقدرتهم على الاستفادة من المنافسات الدولية في بحار الشرق وتقديرهم لأهمية العلاقات المتوازنة مع القوى الأوروبية المتنافسة على الخليج العربي ابتداءً من النصف الثاني من القرن السابع عشر وتتميز دولة اليعاربة بأنها قد تمكنت ومنذ عصر ناصر بن مرشد من أن تستثمر إمكاناتها الذاتية، حيث امتزجت إمكانات البحر باليابسة بطريقة متناغمة شكّلت منظومة رائعة أعطت عمقاً إستراتيجياً دفع بعمان إلى أن تكون القوة العربية الوحيدة في منطقة الخليج القادرة على مواجهة كافة الأطماع الأجنبية والإقليمية.

وتشير المصادر الأجنبية إلى أن الإمام ناصر بن مرشد تمكن من تحييد الإنجليز خلال صراعه مع البرتغاليين وبينما القوات العمانية تحكم الخناق على البرتغاليين إقتصادياً كانت شركة الهند الشرقية البريطانية تتفاوض مع العمانيين عام 1645م لإقامة علاقات إقتصادية وسياسية من خلال بعثة إنجليزية ترأسها فيليب وايلد الذي وصل إلى صحار وأبرم إتفاقاً مع الإمام ناصر بن مرشد يعطي للإنجليز حق حرية التجارة في مسقط وحرية ممارسة شعائرهم الدينية.

وخلال عصر الإمام سلطان بن سيف 1649 ـ 1679م نجح العمانيون في إقامة علاقات متوازنة مع كل القوى الأوروبية ولم يجد سلطان بن سيف غضاضة في تنمية علاقاته مع الإنجليز واستقبل الكولونيل رينسفورد بصفته مندوباً عن شركة الهند الشرقية عام 1659م وأثمرت المفاوضات عن منح الإنجليز إحدى القلاع في مسقط على أن لا يزيد عدد الجنود فيها عن مائة وأن يتقاسم العمانيون والإنجليز الإيرادات الجمركية مقابل العمل على تنمية موارد مسقط بما يحقق المصلحة للطرفين، إلا أن العمانيين لم يتحمسوا لتنفيذ بنود هذه الإتفاقية بسبب تنامي المصالح الهولندية في المنطقة وتراجع دور الإنجليز ولعلها كانت فرصة مناسبة لسلطان بن سيف الذي أدرك خطورة التنازل عن إحدى قلاع مسقط لواحدة من أكبر القوى الأجنبية ولعل ما يفسر تراجع سلطان بن سيف عن تنفيذ إتفاقية 1659م مع الإنجليز ذلك التفوق الهائل الذي حققه الهولنديون على الإنجليز خلال الفترة من 1654م وحتى 1684م حيث انتزع الهولنديون معظم النشاطات الإقتصادية في الخليج.

ومما يجدر ذكره أن حجم الإنتصارات العمانية قد أذهلت القوى الأوروبية في الخليج العربي والمحيط الهندي لدرجة دفعت البرتغاليين إلى الاعتقاد بأن سبب الإنتصارات المتلاحقة للعمانيين يرجع إلى المساعدات الإنجليزية والهولندية ولعل إدعاء البرتغاليين يمكن تفسيره على ضوء مقدرة العمانيين على التعامل مع الإنجليز والهولنديين سواء من حيث استثمار المنافسات القائمة بينهما والقدرة على تحييدها أحياناً والاستفادة من أسلحتها المتطورة في أحيان أخرى، أو من حيث أبرز حجم التناقضات القائمة بينهما من جانب وبينهما وبين البرتغاليين من جانب آخر ومقدرة الدبلوماسية العمانية على استثمار عناصر التناقض، وهي جهود لا تقل أهميتها عن الإنتصارات العسكرية العمانية.

ويعتقد أحد الباحثين بأن الإنجليز كانوا متعاطفين مع العمانيين بسبب الصراع المذهبي بين الإنجليز وبين البرتغاليين المتعصبين لمذهبهم الكاثوليكي مع الوضع في الاعتبار ما خلفه البرتغاليون من سمعة سيئة بسبب سياسة الاحتكار التي بالغوا في تطبيقها مما ألحق ضرراً بليغاً بالمصالح الإقتصادية البريطانية.

ويضيف بوكسر أن الإنجليز لم يقدموا مساعدات كبيرة للعمانيين وإن كان بعض الإنجليز قد عملوا كبحارة لدى العمانيين دون تكليف من شركة الهند الشرقية البريطانية ودون علم الحكومة البريطانية.

ومع تقديرنا لوجهة النظر هذه إلا أنه إذا كان ثمة تعاطف إنجليزي مع العمانيين فإنه كان تعاطفاً تكتيكياً حكمته مصالح سياسية

وإقتصادية يمكن فهمها في إطار سياقها التاريخي القائم وقتئذ بحكم القلق الذي انتاب الدوائر البريطانية بسبب تصاعد القوة العمانية وتأتي إتفاقية 1661م بين الإنجليز والبرتغاليين تأكيداً لهذا المعنى حيث توجت بزواج الملك شارل الثامن من كاترين أوف برجنزا والتي نص في إحدى موادها على أن يقدم الإنجليز مسقط إلى البرتغاليين إذا ما قدر لهم في أي وقت السيطرة عليها، إضافة إلى أن العمانيين قد اعتادوا على مهاجمة السفن الانجليزية وإجبار بحارتها على مشاركتهم في الهجوم على القواعد البرتغالية لدرجة أن تقرير لشركة الهند الشرقية البريطانية في بندر عباس قد أقر بأن الأسطول العماني يعوق تجارة الشركة ويسبب لها خسائر كبيرة.

وعلى الرغم من كل ذلك فقد حرص العمانيون على قيام علاقات متوازنة مع الإنجليز والهولنديين وتقديراً لأهمية هولندا ودورها في بحار الشرق فقد قدم الإمام سلطان بن سيف الأول مشروعاً يسهل للهولنديين نقل بضائعهم عبر الأراضي العمانية إلى البصرة بدلاً من جمبرون بعد أن بالغ الشاه عباس الثاني في فرض ضرائب باهظة على التجارة الهولندية.

وعلى الرغم من تحسن العلاقات الهولندية مع فارس وعودة جمبرون كمركز تجاري للهولنديين إلا أن ذلك لم يكن على حساب المصالح العمانية الهولندية التي راحت تتحسن يوماً بعد يوم.

ـ الإمام أحمد بن سعيد محرر عُمان:

لقد نجم عن المواجهة العمانية الفارسية أن توفي سلطان ابن مرشد قائد المقاومة العمانية داخل الحصن الرئيسي في صحار،

وبعدها بأيام قلائل توفي سيف بن سلطان في قلعة الحزم بالرستاق، وبوفاة الإمامين أعد المسرح لظهور رجل قوي شديد الانضباط استطاع أن يلعب دوراً فاعلاً في تحرير وطنه من الإحتلال الفارسي وهو الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي الأزدي الذي يعد المؤسس الأول لدولة البوسعيد، وقد كان يشغل منصب والي صحار تلك المدينة التاريخية التي شاء قدرها أن تلعب دوراً هاماً في بعض المقاومة الوطنية.

لقد لقي أحمد بن سعيد تأييداً كبيراً من المقاومة العمانية لدرجة أثارت الشك لدى الإمام سيف الذي ساورته الظنون في أن مؤامرة تدبر لخلعه عن الإمامة، لذلك أصدر أوامره وكان لا يزال مسيطراً على مسقط بالقبض على أحمد بن سعيد الذي أدرك ما يدبره له الإمام سيف فآثر العودة وهو في طريقه إلى مسقط.

لم يلبث سيف أن أفصح عن عدائه لأحمد بن سعيد، لذا فقد بعث بأسطول إلى صحار التي استعصت على المهاجمين إلا أن أحمد بن سعيد آثر السلامة وأعلن ولاءه للإمام سيف، وقبل أن يبعث بواحد من أبنائه إلى مسقط ليكون رهينة لدى الإمام كضمان لحسن نية أحمد بن سعيد، تسارعت الأحداث وتطورت بشكل سريع حيث أعلن الإمام سيف انسحابه من مسرح الأحداث نادماً على ما سببه لبلاده من ويلات وظل في الرستاق إلى أن وافاه الأجل في الوقت الذي استمر فيه حصار الفرس على صحار، وأصيب سلطان بن مرشد بجروح كثيرة عجلت بوفاته هو الآخر.

لقد أدرك أحمد بن سعيد أن اختيار المهادنة هو أفضل السبل لإعادة ترتيب البيت العماني، وتضيف المصادر العمانية أن الفرس طلبوا الصلح مع أحمد بن سعيد بهدف تأمين خروجهم من صحار بعد أن استحال عليهم إحتلالها، بينما تؤكد المصادر الفارسية أن أحمد بن سعيد قد أبدى مرونة مع الفرس مما أكسبه ثقتهم لذا فقد قبلوا الانسحاب من صحار لمواجهة المشاكل الداخلية التي بدأ يتعرض لها نادر شاه، الذي كان يخوض حرباً ضارية ضد العثمانيين، وسواء أكان الفرس هم الذين طلبوا رفع الحصار أو أن أحمد بن سعيد قد هادنهم فالمحصلة واحدة، حيث انحسر الوجود الفارسي عن صحار ومسقط ومطرح ولم يبق لهم إلا قوات قليلة اعتصمت بقلعتي الميراني والجلالي مما أتاح لأحمد بن سعيد فرصة التقاط الأنفاس.

ويجمع المؤرخون على أن أحمد بن سعيد قد تميز بقدر كبير من الحنكة والدهاء لذا فقد هادن الفرس حتى يعطي لنفسه فسحة من الوقت لحل المشكلات الداخلية وأجمع العمانيون على مبايعته إماماً في الرستاق عام 1744م وبعد أن استوثق من إمكانات عدوه تعمد إهمال دفع الجزية للفرس ثم أبقى على الحامية الفارسية في الجلالي والميراني دون رواتب أو إمدادات، وإمعاناً في إطباق الحصار قرر إعفاء التجارة القادمة إلى بركا من الضرائب الجمركية مما أغرى السفن التجارية على التوقف في ميناء بركا بدلاً من مسقط مما ضاعف من تدهور أوضاع الحامية الفارسية سواء لنفاذ ذخيرتهم أو انقطاع المؤن عنها.

لقد أدرك قائد الحامية الفارسية خطورة موقفه واستنجد بالشاه الذي خوله اتخاذ ما يراه مناسباً، وتذكر بعض الروايات أن نادر شاه قد اتفق مع رجل يدعى ماجد بن سلطان أحد أقرباء سيف بن سلطان واتفقا على أن يجمع الأخير أنصاره وأن تسانده الحامية الفارسية في حكم عمان تحت السيادة الفارسية، وتضيف نفس الروايات أن الرياح قد قذفت بسفينة ماجد أثناء عودته من تبريز حيث قبض عليه وانتزع منه فرمان الشاه القاضي بتسليمه مسقط ومطرح، وأرسله الإمام أحمد بن سعيد مع أحد أعوانه إلى قائد الحامية الفارسية في مسقط الذي سلم إليه قلعتي الجلالي والميراني. وتحدد المصادر العمانية تلك الحادثة على إعتبار أنها بداية عملية لعهد البوسعيد ونهاية عصر اليعاربة.

لقد أدرك الإمام أحمد بن سعيد منذ الوهلة الأولى أهمية إعادة الوحدة الوطنية، ومن أجل ذلك فقد بذل جهداً فائقاً مكّنه من أن يعيد لعمان وحدتها وهيأ لها أن تلعب دوراً كبيراً خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وإذا كان الإمام أحمد بن سعيد قد برز في تاريخ عمان الحديث كمؤسس لدولة البوسعيد، إلا أن المعلومات الخاصة بحياته قبل سطوع نجمه تؤكد أنه كان تاجراً أميناً صادقاً مهاباً ذا مروءة ينحدر من أسرة عربية أصيلة، وقد تميز بجرأة نادرة وشجاعة فائقة لفتت إليه الأنظار، والحقيقة أن الإمام أحمد بن سعيد قد صادف في بداية توليه الإمامة العديد من المشاكل، التي تشبه إلى حد كبير نفس المشاكل التي واجهها ناصر بن مرشد في بداية حكمه، فالبلاد تحت

قبضة إحتلال أجنبي والقبائل منقسمة تتنازعها الأهواء والأخطار التي تحيط بعمان من كل جانب.

ولا شك أن الدور الذي قام به الإمام أحمد بن سعيد في تثبيت دعائم الحكم قد استغرق جهداً مضنياً ولعل أبرز ما واجهه من مشكلات داخلية في مستهل عهده ثورات اليعاربة بسبب فقدانهم الحكم إلا أن الإمام أحمد بن سعيد قد استخدم أسلوب الحسم والقوة حيناً واللين في كثير من الأحيان، كما عمد إلى أسلوب المصاهرة بهدف تهدئة القبائل المناوئة له ومن ذلك زواجه من أرملة سيف بن سلطان ومصاهرته لشيوخ بني الهلالي الذين توثقت علاقاتهم به منذ أن كان والياً على صحار. كما عني بتوثيق علاقات الجوار مع القبائل العربية القاطنة في جنوب فارس ومنطقة عربستان، وتحالفه مع قبائل بني كعب عند شط العرب ونهر الفاروق كما توطدت علاقاته مع قبائل بني معن القاطنة غرب بندر عباس، وكل هذه العلاقات كانت بهدف الحيلولة دون تمكن فارس من أن تنال أهدافها التوسعية في عمان. ومن أجل ذلك فقد فشلت جهود كريم خان في السيطرة على القبائل العربية في بلاد فارس.

ـ السيد سلطان بن أحمد بن سعيد:

اتجهت أنظار السيد سلطان بن أحمد إلى خارج عمان بعد أن وطد حكمه في الداخل وراح يسترد الأملاك التي ضاعت في غفلة من الزمن فاستعاد جزر قشم وهرمز والبحرين، وبهذا تمكن من اتقاء الخطر الفارسي والأوروبي، وكذلك قضى

على خطر الوهابيين الذين غزوا عمان وتحالفوا مع أهل البحرين واسترد نفوذه على البحرين، كما بسط نفوذه على الموانئ الهامة في ساحل مكران واستولى على ميناء شهبار وجوادر كما استولى على ميناء بندر عباس بفضل البحرية العمانية القوية حيث وصل عدد سفن الأسطول العماني في عهده إلى أكثر من 500 سفينة.

وقد رأى السيد سلطان بن أحمد أن يستفيد من الصراع القائم بين الفرنسيين والإنجليز في مياه المحيط الهندي لمصلحة بلده، خاصة وأن كلا الطرفين حاول أن يوطد علاقته بعمان ضد الطرف الآخر، فأبرم إتفاقية بينه وبين الإنجليز عام 1798م نتج عنها قبول ممثل سياسي بريطاني في عاصمة عمان للمرة الأولى عام 1800م ورغم هذه الإتفاقية فإن السيد سلطان لم يقطع علاقته التجارية بالفرنسيين في جزيرة موريشيوس ولم يمنع أصحاب السفن العمانية من ذلك.

وهكذا وازن السيد سلطان بن أحمد في سياسته الخارجية بين التطلعات البريطانية والفرنسية في منطقة الخليج ودعم نفوذه في هذه المنطقة حرصاً منه على أمن وسلامة الخليج.

وفي الداخل قام السيد سلطان بن أحمد بتحصين مدينة مسقط وذلك ببناء قلعة ضخمة على أرض الرواية لتكون حصناً للمدينة كما بنى البرج المقابل لها والبرج الشرقي الجنوبي ثم شيد بداخل مسقط قصراً ضخماً وهو بيت العلم الذي بني على أرضه قصر العلم الحالي وجعله مقره الخاص.

ـ السيد سعيد بن سلطان وتأثيره في شرق أفريقيا:

لقد شاركت عدة عوامل في جعل الوجود العماني في شرق أفريقيا وجوداً حضارياً فاعلاً وخصوصاً في عصر البوسعيديين.

والحقيقة أن العصر الذهبي للتأثير الحضاري العماني في شرق أفريقيا هو عهد السيد سعيد بن سلطان الذي تولى الحكم بعد وفاة والده السيد سلطان بن أحمد عام 1804م حيث كان لقوة شخصية الرجل ودبلوماسيته ورؤيته الشاملة وبعد نظره أكبر الأثر في ترسيخ ملامح الحضارة العمانية في شرق أفريقيا والتي شكّلت في مجملها ركائز حضارية كانت بمثابة إشعاع ثقافي وحضاري.

لقد كان للسيد سعيد بن سلطان أكبر الأثر في نشر الحضارة العربية والإسلامية في شرق أفريقيا. وقد وصفته المصادر العربية والأجنبية بأنه من أكفأ الحكام وأكثرهم حنكة ومقدرة على الإدارة مما يؤهله لكي يكون من أبرز الرواد السياسيين في تاريخ آسيا وأفريقيا خلال القرن التاسع عشر.

وتبدو عبقرية السيد سعيد حينما اختار زنجبار عام 1833م لكي تكون عاصمة لشرق أفريقيا بعد أن نجح في الانتقال بها من مجرد جزيرة صغيره إلى مركز إشعاع سياسي وإقتصادي وثقافي لشرق ووسط أفريقيا قاطبة، وتمكن العمانيون في عهده من التواجد بداية من مقديشو شمالاً وحتى رأس دلجادو في جنوب الساحل الشرقي. كما امتد النفوذ العماني في الاتجاه

الشمالي الغربي حتى مملكة بوغندا وغرباً حتى أعالي الكونغو (زائير حالياً).

لقد استعان البوسعيديون في شرق أفريقيا بعدد كبير من المستشارين والعلماء في كافة الميادين وأوكل إليهم مهمة تسيير العمل الحكومي، وتشير المصادر العربية والأجنبية إلى المكانة العالية التي تبوأها العلماء والفقهاء من كافة المذاهب حيث ساد التسامح بين المذاهب والديانات المختلفة. وقد خص السيد سعيد بن سلطان أهل البلاد بمعاملة كريمة وكانت المساواة بين كافة السكان بصرف النظر عن أصولهم العرقية من أهم ما يتميز به السيد سعيد بن سلطان.

كما استعان البوسعيديون بالشخصيات النابهة وأختار من بينهم الوزراء والمستشارون والقضاة الذين كانوا عوناً للحكام في تصريف شؤون الدولة، وقد عمل بهذا التقليد منذ عهد الإمام أحمد بن سعيد. ومما يميز سياسة البوسعيديين توخيهم العدالة في إدارة البلاد واختيارهم أكفأ العناصر في الجهاز الإداري بصرف النظر عن هويتهم العرقية أو الدينية.

ونتيجة لهذه السياسة فقد ساد جو من الإلفة والتجانس، وتوثقت العلاقات الإجتماعية بين كافة الأوساط، وانعكس ذلك بشكل لافت على فقهاء المذاهب المختلفة لدرجة أن القضاة في عهد السيد سعيد بن سلطان كان بعضهم من الأباضية وبعضهم من السنة على الرغم من أن المذهب الأباضي هو المذهب الرسمي للدولة. وكان لقضاة السنة مطلق الحرية في عقد محاكمهم في

منازلهم أو في المساجد العامة وفي أي وقت شاؤوا، إلا أن القضايا الكبيرة ذات الطابع العام كان يتم الفصل فيها في بيت الساحل وهو المقر الرسمي للحكومة.

كذلك فقد نجح البوسعيديون في جمع كلمة القبائل العربية في شرق أفريقيا وذلك بمشاركة زعماء القبائل واستشارتهم في مهام الدولة ومشاكلها سواء في عمان أو في زنجبار وملحقاتها وكان من بين القوى العربية في زنجبار وشرق أفريقيا عرب حضرموت الذين انخرطوا في خدمة الدولة البوسعيدية وكان منهم القضاة والمستشارون.

ومما يسترعي النظر أن الحكام البوسعيديين قد تقربوا إلى الناس بالعدل وكانت الشورى من أهم الوسائل التي اعتمدوا عليها في إرساء دعائم دولتهم. ونادراً ما كانوا ينفردون بأمر دون استشارة رؤساء القبائل والعلماء والفقهاء وكانوا جميعاً يمثلون جماعة أهل الحل والعقد.

لقد عرف المجتمع الأفريقي المجالس السلطانية التي كان يعقدها الحكام البوسعيديون للتعرف على مشاكل الرعية من قرب ولسماع الرأي فيما يتعلق بمصالح الجميع، وكان لكل فرد حق حضور هذه المجالس التي كانت تعقد في يومي الجمعة والاثنين من كل أسبوع، على فترتين الأولى في الساعة التاسعة صباحاً، والجلسة الثانية عقب صلاة العصر، ومن حق كل مواطن أن يطلب لقاءً منفرداً مع السلطان إذا كان لديه مطلباً خاصاً يجد حرجاً في عرضه أمام الجميع.

ـ الأسطول العماني في عهد السيد سعيد بن سلطان:

لقد شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر اهتماماً كبيراً ببناء الأسطول التجاري والحربي في عهد السيد سعيد بن سلطان وكانت الموانئ العمانية مثل مطرح ومسقط وصور تعد من أهم أحواض بناء السفن، إضافة إلى السفن التي تعاقد السيد سعيد على بنائها في الهند وخصوصاً في بومباي.

ومن أشهر السفن في تاريخ الأسطول العماني (تاج بكس) و(كارولين) و(شاه علم) و(ليفربول) و(سلطانة) و(تاجه). وقد أهدى السيد سعيد البارجة ليفربول إلى وليم الرابع ملك بريطانيا عام 1824م وقد أطلق عليها الأخير اسم (الإمام) تكريماً لمهديها السيد سعيد بن سلطان.

أما السفينة الحربية سلطانة فقد كانت من أهم قطع الأسطول العماني وقد أرسلت إلى ميناء نيويورك عام 1840م تحمل هدايا للرئيس الأميركي فان بورين.

لقد كان أسطول عمان الحربي والتجاري في الخليج العربي والمحيط الهندي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر يعد ثاني أكبر أسطول بعد الأسطول البريطاني، وكان لذلك الأسطول الضخم قواعد رئيسية على الساحل الشرقي للخليج العربي في موانئ بندر عباس وحاسك وشامل وسياب ولنجة وجزر قشم وهرمز ولارك، أما على الساحل الأفريقي فكان لعمان قواعد بحرية في ممباسا ولامو وكلوه ومقديشو وزنجبار.

وعلى الرغم من القوة البحرية التي كان يمتلكها السيد سعيد بن

سلطان إلا أنه اتصف بالحذر الشديد، وامتنع عن الدخول في مغامرات عسكرية غير محسوبه، لذا فقد اقتصر نفوذه على السواحل ولم يغامر بالتوسع في الداخل سواء كان ذلك على الساحل الشرقي للخليج العربي أو على الساحل الأفريقي.

ولكن التجار العمانيين توغلوا في داخل أفريقيا ووصلوا إلى ما يعرف حالياً بأواسط كينيا والبحيرات الأفريقية، وتاجروا مع الأهالي ونشروا الإسلام والثقافة العربية وكانوا بمثابة جسر ثقافي بين العرب وأفريقيا.

لقد سجل أحد التجار الأميركيين الذين زاروا زنجبار في بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر مشاهدات وانطباعات عن تجربة السيد سعيد الذي وصل شرق أفريقيا على رأس قوة تتألف من سفينة مزودة بأربعة وستين مدفعاً وثلاث فرقاطات مزود كل منها بستة وثلاثين مدفعاً وسفينتين مزود كل منهما بأربعة عشر مدفعاً وحوالي مائة مركب نقل عليها ستة آلاف مقاتل وعلى الرغم من بعد الممتلكات العمانية في أفريقيا عن عمان بأكثر من خمسة آلاف ميل إلا أن الأسطول العماني لديه من القوة بحيث يحرس هذه الممتلكات الشاسعة الممتدة بين بندر عباس إلى زنجبار، كما كان يحرس عشرات الموانئ الواقعة على السواحل العربية والأفريقية وعشرات الجزر المتناثرة في الخليج العربي والمحيط الهندي.

لقد أرسل السيد سعيد بن سلطان سفينته سلطانه إلى نيويورك تقل سفيره أحمد بن نعمان الكعبي أول مبعوث عربي إلى الولايات

المتحدة الأميركية وقد زارت السفينة ذاتها لندن عام 1824م تحمل السفير علي بن ناصر إلى الملكة فيكتوريا.

وتشير الوثائق التاريخية إلى أن السفينة العمانية كارولين قد زارت مرسيليا عام 1849م زيارة مجاملة حاملة الكثير من بضائع الشرق، وفي منتصف القرن التاسع عشر كان الأسطول العماني التجاري المسلح يتكون من مائة سفينة متعددة الحمولة مزود كل منها ما بين عشرة إلى أربعة وسبعين مدفعاً إضافة إلى مئات المراكب التجارية الصغيرة.

ومن عجائب القدر أن السيد سعيد بن سلطان قضى أيامه الأخيرة يجوب المحيط الهندي على ظهر السفينة فيكتوريا عائداً من مسقط وقد توفي على ظهرها عام 1856م وهي بالقرب من جزيرة سيشل.

وتشير المصادر الأجنبية إلى أن السيد سعيد بن سلطان قد بلغت عنايته بالأسطول لدرجة استقدام خبراء من بريطانيا وهولندا والبرتغال وفرنسا لتفقد السفن المصنعة له في ترسانات السفن في بومباي.

لقد كانت الموانئ العمانية مهيأة لاستقبال أكبر السفن من الدول الصديقة التي ترتبط معها عمان بعلاقات تجارية وتشير تقارير قناصل وقادة الأساطيل الأوروبية إلى التسهيلات التي كانت تقدمها سلطات الموانئ العمانية إلى تلك الأساطيل، وقد أثنوا جميعاً على ما لاقوه من مساعدات وضيافة من قبل السيد سعيد وأولاده وممثليه.

ومن أجل إعطاء مثال عن حجم الأساطيل الأجنبية التي كانت

تزور الموانئ العمانية خلال فترة السيد سعيد بن سلطان، نذكر أن عدد السفن الأميركية التي زارت ميناء زنجبار عام 1834م ثلاثين سفينة تجارية وقد أسست الولايات المتحدة قنصلية في زنجبار قبل أربع سنوات من تأسيس أول قنصلية بريطانية فيها.

وعند وفاة السيد سعيد بن سلطان عام 1856م على ظهر السفينة فيكتوريا قبالة شاطئ سيشل كانت الإمبراطورية العمانية تمتلك أكبر أسطول تجاري وبحري في المنطقة الممتدة ما بين الخليج العربي وجزيرة مدغشقر.

ـ أزمة الإمبراطورية العمانية بعد وفاة السيد سعيد بن سلطان:

الإمبراطورية العمانية الممتدة من بحيرات أفريقيا الوسطى غرباً حتى مشارف شبه القارة الهندية شرقاً كانت محصلة لجهد فائق قام به رجل موهوب هو السيد سعيد بن سلطان، لذلك كانت وفاته عام 1856م نقطة تحول خطيرة في تاريخ هذه الإمبراطورية العملاقة، حيث انقسمت إلى دولتين القسم الأفريقي أي زنجبار فقد أصبح تحت سلطة السيد ماجد بن سعيد أما القسم الآسيوي فتولى حكمه السيد ثويني بن سعيد الذي كان ينوب عن والده في حكم عمان منذ العام 1833م.

لقد أضحى لكل من الأخوين نفوذه الكامل على إقليمه، وبمبادرة من ماجد عُين محمد بن سالم مبعوثاً للسلطان ثويني لدى أخيه في زنجبار، وقد قام بمحادثات أدت إلى تعهد ماجد بدفع أربعين ألف ريال نمساوي لأخيه ثويني في عمان كتعويض عادل

لحاجة ثويني الماسة إلى المال، إلا أن هذا المبلغ لم يستمر بسبب انخفاض موارد زنجبار لذا سارع ثويني بإصدار إعلان 1856 أكد فيه إنه الحاكم الفعلي والشرعي لجميع ممتلكات عمان بما فيها إقليم زنجبار وتفاقم الصراع بين الأخوين حتى جرد ثويني حملة عسكرية لمواجهة أخيه في زنجبار، إلا أن الإدارة البريطانية في الهند أوقفت الحملة ودعت الأخوين إلى عرض المشكلة للتحكيم واستدعى الأمر تشكيل لجنة تحقيق سنة 1861م ووافق الأخوان على أن تكون توصيات اللجنة ملزمة للطرفين وانتهت اللجنة إلى قرار بتقسيم الإمبراطورية العمانية إلى جزءين منفصلين آسيوي وأفريقي كما أقرت اللجنة بأن يدفع ماجد المبلغ المتفق عليه لأخيه إضافة إلى الأقساط المتأخرة التي بلغت ثمانين ألف ريال نمساوي.

لقد أضعف هذا القرار من إمكانات عمان التي أصبحت إقليمين منفصلين، وخاصة بعض أن استولى ماجد على جميع السفن التجارية والحربية التي كانت راسية في زنجبار عشية وفاة والده السيد سعيد والتي تمثل الجزء الأكبر من إمكانات الإمبراطورية العمانية مما أدى إلى تدهور ملحوظ في إمكانات عمان الإقتصادية وخصوصاً أن كثيراً من التجار انتقلوا برؤوس أموالهم إلى زنجبار بعد عام 1861م.

ـ حكم السلطان السيد فيصل بن تركي:

تولى السلطان السيد فيصل بن تركي حكم عمان في فترة شهد فيها العالم العربي موجه من ازدياد النفوذ الاستعماري الأوروبي وخاصة البريطاني والفرنسي، حيث احتلت بريطانيا وفرنسا العديد

من أجزاء الوطن العربي أو أصبح تحت نفوذهما، والقليل من الدول أفلتت من هذا الغزو الاستعماري ومن بينها عمان، حيث تمكن السيد فيصل بن تركي من أن يسوس دفة الحكم وسط هذه الأنواء كما أولى اهتمامه للوضع الداخلي بهدف تقوية الجبهة الداخلية، ومن أجل ذلك كوَّن جيشاً قوياً جعل قيادته لأخيه فهد الذي قام بأكثر من حملة لتوطيد الأمن في ربوع عمان.

وقد اتسمت سياسية السلطان السيد فيصل بن تركي بالتوازن في علاقة عمان بكل من بريطانيا وفرنسا ففي عام 1894م وافق على إنشاء قنصلية فرنسية في مسقط كما أعطى للفرنسيين إمتيازاً بإنشاء مستودع للفحم في منطقة الجصة في عام 1898م، وعندما علمت بريطانيا بذلك أرسلت اللورد لانس دوان نائب الملك في الهند واللورد سالسبوري وزير الخارجية البريطانية وبعد مقابلتهما للسيد فيصل انتهى النقاش إلى أن عمان لها الحق في الارتباط بعلاقات خارجية مع أي دولة من الدول، وأن عمان على استعداد لعقد معاهدات تجارية وود وصداقة مع بريطانيا، واستمر حكم السيد فيصل حتى وافته المنية في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1913م.

ـ حكم السلطان السيد تيمور بن فيصل:

تولى السلطان السيد تيمور دفة الحكم في ظروف صعبة على المستويين الداخلي والخارجي حيث شهدت عمان صراعات داخلية كما أن شبح الحرب العالمية الأولى أخذ يلوح في الأفق والأزمة الإقتصادية العالمية تكاد تخنق معظم الدول. وقد حاول السلطان السيد تيمور أن يتجنب كل ما يمكن تجنبه من هذه المصاعب

والأزمات، فحاول أن يخلق نوعاً من الاستقرار السياسي الذي يترتب عليه تحسين الوضع الإقتصادي ولهذا بادر بعقد إتفاقية السيب في العام 1920م.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى أخذت التجارة العمانية تنتعش من جديد إلا إنها تعرضت لأزمة بسبب الكساد الإقتصادي الذي ساد العالم في مطلع الثلاثينات، كما قام السيد تيمور بإصلاح الوضع الإقتصادي بأن استقدم ثلاثة من الخبراء المصريين لتطوير نظام الجمارك في مسقط كما شكّل أول مجلس للوزراء في تاريخ عمان برئاسة نادر بن فيصل، ولم يلبث أن عين ولده السيد سعيد رئيساً لمجلس الوزراء وذلك منذ العام 1929م.

ومن الأحداث الهامة في عهد السيد تيمور، توقيع أول إتفاق بين عمان وشركة داركي للتنقيب عن النفط في السلطنة في العام 1925م إلا أنه لم يتم اكتشاف أي من آبار البترول في عهده الذي امتد حتى عام 1932م حيث تنازل في ذلك العام عن الحكم لولده السيد سعيد وذلك لأسباب صحية ألمت به.

ـ حكم السلطان السيد سعيد بن تيمور:

بعد تولي السلطان السيد سعيد بن تيمور الحكم وجد أن العالم يعاني معاناة شديدة من وطأة الأزمة الإقتصادية التي تجتاحه، لذلك اختط لنفسه سياسة مالية اتسمت بعدم تحميل البلاد بما لا تطيق من الديون، لأن الديون هي مكمن الداء حيث تخلق وضعاً يسمح بالتدخل في شؤون البلاد من قبل الدول الدائنة، لذلك قرر بأن ينفق في حدود إمكانات دولته والتزم بتسديد ما على الدولة من ديون.

كما اتخذ خطوات لتدعيم علاقاته الخارجية فقام بجولة في عام 1937م زار فيها اليابان والولايات المتحدة الأميركية واجتمع مع رئيسها روزفلت الذي استقبله وتبادل معه الهدايا، فكان أول حاكم عربي يزور الولايات المتحدة الأميركية ومنها سافر إلى بريطانيا حيث استقبله ملكها جورج الخامس ثم انتقل إلى فرنسا فإيطاليا وأخيراً الهند التي عاد منها إلى مسقط.

وفي العام 1944م قام برحلة إلى مصر واستقبله ملكها فاروق ثم زار القدس عاصمة فلسطين.

وفي عهد السلطان السيد سعيد بن تيمور تم حدثان كبيران أولهما هو حل الخلافات التي كانت قائمة مع المملكة العربية السعودية حول واحة البريمي إيماناً منه بوحدة التراب العماني، أما الحدث الثاني فهو منح شركة تنمية نفط عمان إمتيازاً للتنقيب عن النفط في السلطنة، وفعلاً تم اكتشاف النفط وبدأ تصديره منذ آب/ أغسطس عام 1968م.

وفي سنة 1939م أمر السلطان سعيد بن تيمور بضرب العملة المعدنية (البيسة) ونقش عليها رسم الشعار الوطني، وحملت اسم ظفار، مرسوم عليها الواثق بالله سعيد بن تيمور سلطان مسقط وعُمان، ثم ظهر النصف الريال الظفاري في سنة 1948م على شكل عملة فضية وعليها الشعار الوطني، بعد ذلك وفي سنة 1958 ظهر الريال السعيدي وهو عملة فضية.

وقد وفر الحدث الأول الهدوء بالنسبة للجبهة الداخلية، كما وفر الحدث الثاني الدعم المالي لبدء نهضة إقتصادية شاملة لم تلبث أن

بدأت في عهد ابنه جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم الذي تولى مقاليد الحكم في الثالث والعشرين من تموز/يوليو عام 1970 على أثر اغتيال السلطان سعيد بن تيمور في ظروف لا تزال غامضة حتى يومنا هذا.

وصفي التل
(1920 ـ 1971)

تعرض الأردن، ولا يزال، لجملة من التهديدات والاستهدافات للتأثير على أمنه واستقراره وتخريب إقتصاده بسبب مواقفه السياسية المعتدلة وطبيعة نظامه السياسي ونهجه المتسامح.

وقد عانى الأردن مبكراً من الإرهاب لثنيه عن مواقفه السياسية التي اتسمت بالتعقل والاعتدال في منطقة مضطربة تتنازعها دواعي التطرف، وليس أدل على ذلك من أن الأردن فقد مؤسس المملكة المغفور له جلالة الملك عبد الله بن الحسين ضحية الإرهاب، والذي لو طبقت أفكاره لوفرت على المنطقة عناء أربعة حروب وآلاف القتلى والمشردين، ووفرت خسائر إقتصادية هائلة لصالح إنعاش المنطقة وتوجيه الجهود لتنميتها.

ـ مأساة أيلول الأسود:

في أوائل شهر أيلول/سبتمبر سنة 1970م هزت العالم العربي مأساة هائلة لا ينساها التاريخ، وقعت تحت سمع العرب وبصرهم في عاصمة عربية معروفة غير منكورة هي عمّان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية. إنها مأساة أيلول الأسود التي قتل فيها جمٌّ غفير

من أبناء فلسطين في ثلاثة أيام، برصاص الجيش الأردني!! وهجماته على إخوانه الفلسطينيين، ومنهم من قُتل في قلب منزله، وربما قُتلت معه زوجته وأولاده، أو بعض أولاده.

صحيح أن أعضاء فتح قد تجاوزوا في تصرفاتهم، وارتكبوا بعض الأخطاء في حق المواطنين في عمّان، وأصبحوا دولة داخل الدولة، ولم يعودوا يعبأون بسلطة ولا قانون، ولم تبادر القيادة المسؤولة بتأديب هؤلاء. ومثل هذا لا تصبر عليه دولة ترى لنفسها السيادة على أرضها.

ولكن ألم يكن ممكناً توسيط بعض القادة العرب لحل المشكلة وإخماد النار؟ ثم لماذا الضرب بكل هذه القسوة وهذا الجبروت؟ إننا لم نستعمل هذه القسوة والوحشية مع الصهاينة الذين اغتصبوا أرضنا، وسفكوا دماءنا، وشردوا أهلنا، ودنّسوا مقدساتنا، فكيف نستعملها مع إخواننا الذين هم منا ونحن منهم؟

وإني لأعجب كل العجب من قسوتنا ـ نحن العرب ـ بعضنا على بعض، وهذه إحدى العبر من هذه المأساة: إننا عند الخصومة ننسى كل الروابط التي تربطنا، ويتعامل بعضنا مع بعض بشراسة ووحشية لا نتعامل بها مع أشد الناس عداوة لنا.

وعبرة أخرى نأخذها من هذه المأساة، وهي: إن أي جماعة شعبية مسلحة لا يمكن أن تقاوم قوة الجيش النظامي المسلح، فقد كانت «فتح» تملك الرجال، وتملك السلاح، وكانت متمركزة في أسفل العمارات وفي أعلاها، وكانت مسنودة محلياً، ومسنودة عربياً، بل مسنودة من قوى كبرى مثل روسيا، ومع هذا حين

اصطدمت بقوة الجيش لم تستطع الصمود أمامه، فهو يملك من المعدات الثقيلة والإمكانات الكبيرة ما لا تملكه «فتح». ولهذا تمكن من ضربها في مقاتلها، ومحاصرتها في مواقعها، والقضاء على قوتها في وقت قصير.

وفي هذا عبرة للجماعات الشعبية التي تفكر في الاستيلاء على السلطة بعمل عسكري ضد قوات الدولة المسلحة، فهذا تفكير سطحي، وإغراق في الخيال، فإن الجيوش النظامية والقوات المسلحة بما تملك من أسلحة وعتاد وطاقات هائلة، قادرة على سحق مثل هذه المحاولات المحدودة القدرة، مهما يكن عند القائمين عليها ما لا يجحد من فضائل الشجاعة والبطولة وحب البذل في سبيل الله.

جرت هذه المأساة في عهد حكومة وصفي التل رئيس وزراء الأردن الذي باء بوزرها وحمل تبعتها.

وقد غلا مرجل الغضب بين الفلسطينيين خاصة، وبين العرب والمسلمين عامة على وصفي التل، وانصبت عليه اللعنات من كل جانب لأنه هو الذي تولى كِبر هذا الأمر، وهو الذي أصدر الأوامر، ووجه النداء إلى وزير الدفاع وإلى الجيش.

ومن وجهة النظر الفلسطينية بأنه حتى لو صدرت إليه الأوامر من الملك فهو الذي يتولى التنفيذ، وكان يمكنه أن يرفض ويقدم استقالته، ولا يحمل عارها عند الله وعند الناس أجمعين.

ويقول وزير داخلية الأردن السابق نذير رشيد: بالنسبة إلى عملية اغتيال رئيس وزراء الأردن السابق وصفي التل في القاهرة،

إن جميع المعلومات حول الاغتيال وخطته وأشخاصه كانت متوفرة لدى الأردن وأبلغ وصفي التل بها، إلا أنه أصر على الذهاب والمشاركة في مؤتمر وزراء الدفاع العرب لتوضيح موقف الأردن ولعرض خطته لتحرير فلسطين، واتهم السلطات المصرية في حينه بأنها كانت متواطئة في عملية الاغتيال. وهنا أيضاً يكشف نذير رشيد دوره في عملية اغتيال وصفي التل فقد كان نذير رشيد آنذاك في موقع مسؤول. وذكرت مصادر فلسطينية في حينه إن أوامر عليا من الأردن هي التي دبرت عملية الاغتيال لوصفي التل بعد صعود نجمه في أوساط الجيش الأردني حتى أن الجنود هتفوا له بحضور الملك حسين مما جعل الملك يصدر تعميماً يوزع على وحدات الجيش بعدم جواز الهتاف إلا للملك... ولو كان وصفي التل يعلم أنه سيقتل لما سافر إلى القاهرة ولكن المخابرات الأردنية التي رتبت عملية الاغتيال بإشراف نذير رشيد نفسه لم تحط وصفي التل علماً بالعملية بل ولم توفر له الحماية في القاهرة لأن الهدف من إرساله إلى هناك هو قتله والتخلص منه. وقال رشيد إن معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية التي وقعت في وادي عربة أعادت إلى الأردن كامل حقوقه وتم ترسيم حدوده الغربية.

ووصف رشيد قرار تعريب الجيش الأردني الذي اتخذه الملك حسين عام 1956 بأنه قرار تاريخي يتصف بالجرأة وزاد من خطورته أن الدول العربية لم تف بتعهداتها والتزاماتها المالية لتحل محل المساعدة البريطانية، ولكنه لم يفسر أسباب قيامه بالانقلاب العسكري على الملك وأكد أن تدخل السياسيين هو الذي أفسد

تنظيم «الضباط الأحرار» الذين كان بعضهم على علاقة بحزب البعث مما حرف التنظيم عن أهدافه.

ـ من هو وصفي التل؟

هو ابن الشاعر الأردني مصطفى وهبي التل، الذي ولد في مدينة إربد، شمال شرق الأردن في سنة 1899، وتوفي سنة 1949. له ديوان مطبوع اسمه «عشيات وادي اليابس» يتناول فيه أحوال المجتمع والناس وهمومهم.

أما وصفي التل المولود عام 1920 فقد تلقى دراسته الإبتدائية في الأردن ثم انتقل للدراسة في «الجامعة الأميركية» في بيروت.

وهو ـ كما أشرنا ـ ابن الشاعر المتمرد الغاضب عرار، وهو علاوة على ذلك ابن القرى البعيدة، إذ لا توجد قرية أو بلدة أو مدينة أردنية لا يعرفها وصفي ويعرف أهلها وهمومهم ومشاكلهم.

تقلد وصفي التل العديد من المناصب الرسمية والوظائف في عمان والقدس وأريحا ولندن، وعمل دبلوماسياً في السفارات الأردنية في موسكو وطهران وبغداد.

ويعد وصفي التل من أبرز الشخصيات السياسية الأردنية حيث تولى منصب رئيس الوزراء في أعوام 1962 و1965 و1970 وعرف بإخلاصه وولائه لقيادته الهاشمية وعشقه لوطنه وأمته العربية ووحدتها.

امتاز بإيمانه بالعمل العربي المشترك والتصدي للأخطار التي

تواجهها الأمة العربية ودعمه لكفاح الشعب الفلسطيني في سبيل تحرير أرضه ووطنه.

وحين كان رئيساً للوزراء كان وصفي يخصص يوماً في الأسبوع هو يوم الاثنين، يلتقي فيه الناس من جميع أنحاء المملكة يستمع لمطالبهم، فيصوب الأخطاء، ويعيد تقييم الأمور ووضعها في نصابها الصحيح، وكان هذا العمل يمثل إشارة شديدة الوضوح لكل مسؤول، فمحاربة البيروقراطية ليست شعارات، وإنما ممارسة يومية مسؤولة.

كان وصفي عدو البيروقراطية والمحسوبية والفساد، لم تجرؤ يد في عهده أن تمتد على المال العام، وحتى حين كان ينتصر للفئات المهمشة ويعمل على إنصافها، لم يكن فعله هذا يمثل انحيازاً، وإنما ينم عن ثقافة فيها احترام لكرامة الإنسان، وكان بمقدور أي شخص أن يزور رئاسة الوزراء، وقد يلتقيه مصادفة على درجات السلم، ويتحدث إليه، وهو يستمع له، وإذا صادف شخصاً سبق أن رآه من قبل بادره بالسؤال «شو صار معك»؟ ثم اتخذ القرار المناسب بتشكيل لجنة جديدة مثلاً إذا اقتضى الأمر، أو معاقبة أخرى قصرت في أعمالها، أو الشروع بتنفيذ العمل فوراً في مشروع اقتنع بضرورته، فقد كانت قراراته فورية، سريعة التنفيذ، يتابعها عن كثب. وقد روى أحدهم حكاية طريفة عنه مفادها أنه: «راجع وصفي في مظلمة تخص أهله، فكتب وصفي إلى محافظ المنطقة يطلب تشكيل لجنة لموافاته بتقرير حول صحة ما جاء في استدعاء المواطن، فذهبت اللجنة إلى البلدة فاستضافها رئيس البلدية، وعلى

طاولة الغداء في بيته كتبوا تقريرهم المزيف، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء الذهاب للكشف على الواقع، فالمواطن المستدعي كان بسيطاً، وبعد مدة وجيزة وصل كتاب للمواطن من مكتب رئيس الوزراء يخبره فيه أن ما جاء في استدعائه من معلومات غير صحيح، بناء على ما جاء في تقرير اللجنة المؤلفة من فلان وفلان وفلان، - وبالطبع ذكر هذه الأسماء في الكتاب الرسمي وأهم ما جاء في التقرير -، فأسرع المواطن لمقابلته، وأعلمه أن اللجنة باعت ضميرها، ولم تكشف على الواقع، وهنا أصدر وصفي قراره لرئيس مهندسي رئاسة الوزراء وآخرين، وكلفهم بالذهاب إلى المنطقة النائية تلك والكشف عن حقيقة الأمر وإعلامه، وحظر على اللجنة زيارة أي من أهل البلدة أو دخول منزل فيها.

وحين جاء تقرير المهندسين وكان صحيحاً، وكانوا قد تركوا للمواطن منه نسخة، أمر رئيس الوزراء بإنصاف المواطن، وكتب إلى المحافظ مجدداً من أجل متابعة تنفيذ بنود ما جاء في كتابه، فرفض رئيس البلدية أن ينصاع للأمر، وحين علم وصفي بذلك قام بعزل المتصرف الذي كان متواطئاً مع رئيس البلدية، وعين آخر جديداً من أجل تحقيق العدالة، فاستدعى المتصرف الجديد رئيس البلدية، وعرض عليه ثلاثة خيارات: إما النفي، أو حل المجلس البلدي وإعادة تشكيله برئاسة المتصرف، أو دعوة المجلس للانعقاد خلال ساعة من أجل إنصاف المواطن المظلوم.

وخلال ساعة فقط حصل المواطن على حقه بمتابعة حثيثة من رئيس الوزراء.

اليوم أصبحت وسائل التخاطب والتراسل والتواصل أسهل مما كانت عليه سابقا بكثير، وهذا أدعى إلى تحقيق العدالة، وأحرى ألا تضيع حقوق الناس، خاصة أن القيادة مسؤولية والتزام، والانتماء للوطن لا يكون بالكلام والإنشاء، وإنما بالجد والعمل والمتابعة والصبر واتخاذ القرارات المناسبة لكل مرحلة، والتعامل مع المسؤولين على أساس الكفاءة والقدرة على أداء المسؤوليات العامة، إذ تشكل الوزارات عادة من أجل أن تخدم المواطن، وتحمي أمنه، وتحسن نوعية حياته، وتتيح له ممارسة حرياته، وهذا يستدعي بالضرورة احترام حقوق المواطن، وتحقيق العدالة بين الناس، وتكافؤ الفرص وتوزيع مكاسب التنمية على الجميع.

لقد كان حلم وصفي التل خلق تجمعات شبابية منتجة في هذه المنطقة.. فكانت تجربة معسكرات الحسين للعمل، ثم كان «مشروع الطلائع» لتمويل وإعداد تجمعات بشرية بآبار ارتوازية، وبرنامج عسكري لبناء «بركسات» وسكن كمرحلة أولى، وحظائر ومسطحات لزراعة الأعلاف، ومدارس.

اغتيل وصفي التل في 28 تشرين الثاني/نوڤمبر عام 1971 وهو يشارك في مؤتمر القمة في القاهرة الذي دعا إليه الرئيس جمال عبد الناصر، حين وجّه شاب فلسطيني إلى صدره عدة رصاصات، فأردته قتيلاً. وكان الفلسطينيون يحملونه مسؤولية المجازر التي حصلت بحق الشعب الفلسطيني في أيلول الأسود على يد الجيش الأردني في العام 1970.

كريم بلقاسم
(1922 ـ 1970)

من مواليد 14 كانون الأول/ ديسمبر 1922 قرب ذراع الميزان وسط أسرة ميسورة الحال، انضم إلى مدرسة «ساروي» في العاصمة ونال منها شهادة الدراسة «Certificat D'etude» عرف النضال مبكراً إذ انخرط في صفوف «حزب الشعب» بعد العام 1945 ومنذ العام 1947 آمن بفكرة الثورة كخيار وحيد لذلك لجأ إلى السرية وتحصن بالجبال يكوّن الخلايا العسكرية لليوم الموعود.

عند اندلاع الثورة كان أحد مفجريها وأحد قادة جبهة التحرير الوطني منذ النشأة إذ شارك في الإجتماعات التي سبقت أول تشرين الثاني/ نوڤمبر عام 1954 كعضو في مجموعة الستة، وأصبح قائداً للمنطقة الثالثة «منطقة القبائل»، وقاد العمليات العسكرية الأولى ضد المراكز والقوات الفرنسية في هذه المنطقة، وأشرف على هيكلة وتأطير المجاهدين بالمنطقة بمساعدة أعمر أُو عمران ومحمدي السعيد.

شارك في مؤتمر «الصومام» وصار عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ بعد هذا المؤتمر.

بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شغل منصب وزير القوات المسلحة في التشكيلة الأولى، وزير الشؤون الخارجية في الثانية، ووزير الداخلية في التشكيلة الثالثة.

شارك في مفاوضات «إيفيان» وكان من بين الموقعين عليها.

ـ تأسيس الحكومة المؤقتة:

1 ـ ظروف التأسيس:

أمام الوضع الجديد الذي آلت إليه الثورة التحريرية والمتمثل في:

- ـ الإنتصارات العديدة التي حققتها منذ اندلاعها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.
- ـ نجاح هجمات 20 تموز / يوليو عام 1955.
- ـ التنظيمات الجديدة التي أقرها مؤتمر «الصومام» وتوحيد القيادة الوطنية من خلال المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ.
- ـ زيادة النشاط الدبلوماسي والحصول على تأييد معظم الدول العربية والدول الصديقة في العالم.
- ـ تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية الداخلية، وتوالي سقوط الحكومات الواحدة تلو الأخرى.

أصبح من الضروري على قادة الثورة في لجنة التنسيق والتنفيذ الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، خاصة

في خضم تزايد المناورات الفرنسية تجاه القضية الجزائرية، وإدعاءات فرنسا إنها لم تجد ممثّلا شرعياً للتفاوض معه.

2 ـ الإعلان عن الحكومة المؤقتة:

تم الإعلان الرسمي عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في القاهرة بتاريخ 19 أيلول/ سبتمبر عام 1958، وفي نفس اليوم صدر أول تصريح لرئيس الحكومة المؤقتة حدّد ظروف نشأتها والأهداف المتوخاة من تأسيسها، وقد جاءت هذه الحكومة تنفيذاً لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في إجتماعه المنعقد في القاهرة من 22 إلى 28 تموز/ يوليو 1958، والذي كلف فيه لجنة التنسيق والتنفيذ بالإعلان عن تأسيس حكومة مؤقتة، استكمالاً لمؤسسات الثورة وإعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة، ووضعت الحكومة المؤقتة السلطة الفرنسية أمام الأمر الواقع، وهي التي كانت تصرح دائماً أنها لم تجد مع من تتفاوض. وعرفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ثلاث تشكيلات من العام 1958 إلى العام 1962.

3 ـ التشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

ـ التشكيلة الأولى 1958 ـ 1960:

السيد فرحات عباس رئيساً، السيد كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة، السيد أحمد بن بيلا نائب الرئيس، السيد حسين آيت أحمد نائب الرئيس، السيد رابح بيطاط نائب الرئيس.

ـ السيد محمد بوضياف وزير دولة.

- السيد محمد خيضر وزير دولة.

- السيد محمد لامين دباغين وزير الشؤون الخارجية.

- السيد محمود الشريف وزير التسليح والتموين.

- السيد لخضر بن طوبال وزير الداخلية.

- السيد عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة والمواصلات.

- السيد عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال أفريقيا.

- السيد أحمد فرنسيس وزير الشؤون الإقتصادية والمالية.

- السيد أمحمّد يزيد وزير الإعلام.

- السيد بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الإجتماعية.

- السيد أحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية.

- السيد الأمين خان كاتب دولة.

- السيد عمر أو صديق كاتب دولة.

- السيد مصطفى اسطمبولي كاتب دولة.

- التشكيلة الثانية 1960 - 1961:

- السيد فرحات عباس رئيساً.

- السيد كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية.

السادة:

بن بيلا نائب الرئيس، السيد حسين آيت أحمد نائب الرئيس، رابح بيطاط نائب الرئيس.

ـ السيد محمد بوضياف وزير دولة.

ـ السيد محمد خيضر وزير دولة.

ـ السيد السعيد محمدي وزير دولة.

ـ السيد عبد الحميد مهري وزير الشؤون الإجتماعية والثقافية.

ـ السيد عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة.

ـ السيد أحمد فرنسيس وزير المالية والشؤون الإقتصادية.

ـ السيد محمد يزيد وزير الإعلام.

ـ السيد لخضر بن طوبال وزير الداخلية.

ـ التشكيلة الثالثة 1961 ـ 1962:

ـ السيد بن يوسف بن خدّة رئيساً ووزير المالية والشؤون الإقتصادية.

ـ السيد كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير الداخلية.

ـ السيد أحمد بن بلة نائب الرئيس.

ـ السيد محمد بوضياف نائب الرئيس.

ـ السيد حسين آيت أحمد وزير دولة.

ـ السيد رابح بيطاط وزير دولة.

ـ السيد محمد خيضر وزير دولة.

ـ السيد لخضر بن طوبال وزير دولة.

ـ السيد سعيد محمدي وزير دولة.

ـ السيد سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية.

ـ السيد عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والإتصالات العامة.

ـ السيد أمحمد يزيد وزير الإعلام.

وهكذا وبالتشكيلات الثلاث نرى بأن بلقاسم تبوأ أهم المراكز الوزارية.

4 ـ أول تصريح للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

في اليوم التاسع عشر من شهر أيلول/ سبتمبر سنة 1958 أُعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وإن هذا الإعلان الذي وقع باسم شعب يكافح منذ أربعة أعوام في سبيل إستقلاله قد بعث الدولة الجزائرية التي ابتلعها الإحتلال الحربي سنة 1830 ومحاها بصفة قاسية ظالمة من الخارطة السياسية للشمال الأفريقي.

وهكذا تنتهي أشنع عمليات الاغتصاب التي تمّت في القرن العشرين والتي أرادت أن تنتزع عن الشعب جنسيته وتغير مجرى تاريخه وتحرمه من كل وسائل الحياة وتحيله إلى ذرات من الأفراد، وهكذا ينتهي أيضاً الليل الطويل، ليل الخرافات والأباطيل، وينتهي أخيراً عهد الاحتقار والإذلال والعبودية.

وقد مضت على هذا الشعب أربع سنوات وهو في ميدان الكفاح صامداً أمام قوة عسكرية من أضخم قوى العالم وسقط في ميدان الشرف والكرامة من أبنائه ما يزيد عن الستمائة ألف شهيد خضبت دماءهم طريق الحرية المجيدة الطويلة، ولقد ألقت فرنسا بهذا الشعب للطغاة الاستعماريين وقادة الجند يتفننون كل يوم في تعذيبه وتقتيله، ولكنه ظلّ رغم هذه الآلام ورغم آلاف الضحايا صامداً في عقيدته مؤمناً بأن ساعة التحرير آتية لا ريب فيها.

إن جيش التحرير الوطني بإمكانيته المحدودة يصارع ـ والنصر إلى جانبه ـ جيشاً فرنسياً جهّز بأحدث الأسلحة من مدفعية وطيران وبحرية.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تجدّد العهد بأن تظل مخلصة الإخلاص كله للمثل العليا التي قدَّموا في سبيلها أغلى التضحيات: الحرية والعدالة والتحرّر الإجتماعي.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المنبثقة عن إرادة الشعب، شاعرة من هذه الناحية بكل مسؤولياتها، وإنها ستضطلع بها جميعاً، وأول هذه الواجبات أن تقود الشعب والجيش حتى يتحقق التحرّر الوطني.

إن الشعب الجزائري شعب مسالم، فهو لم يرفع سلاحه إلاّ مرغماً من طرف الاستعماريين وبعد أن استنفذ كل الوسائل السلمية لاسترجاع حريته وإستقلاله، وما خرافة الجزائر الفرنسية وما أسطورة الاندماج إلا ثمرات سياسة القوة والعنف.

إن الجزائر ليست فرنسا، وإن الشعب الجزائري ليس فرنسياً، وإن محاولة فرنسا الجزائر عملية عقيمة وجريمة حكم عليها ميثاق الأمم المتحدة.

إن الجزائر المكافحة لتتوجّه بالشكر إلى كل الدول التي اجتمعت في مؤتمر «باندونغ»، كما تؤكّد لها اعترافها بالجميل لما تلقاه منها من عون مادي وسند أدبي. أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فهي مستعدة للمفاوضة، ولقد سجلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ نشأتها بكل اغتباط عدَّة اعترافات

من بعض الدول، وهي تقدم لها الشكر الجزيل على ذلك، وهناك دول أخرى ستعترف بها في المستقبل.

وفي ختام هذا التصريح نريد أن نذكر بأن استمرار الحرب في الجزائر يشكل تهديداً دائماً للسلام العالمي، ونحن نهيب بالجميع أفراداً وحكومات ليضموا جهودهم لجهودنا من أجل وضع حد لهذه الحرب التي هي محاولة إحتلال جديد. وإننا نأمل أملاً حاراً أن يسمع هذا النداء.

ومع حرص قادة الثورة جميعهم على تجميد الخلافات بينهم، إبان الكفاح ضد الإحتلال الفرنسي، إلا أنها ظهرت في شكل سافر عقب التوقيع على معاهدة «أيفيان» بين الثوار الجزائريين والحكومة الفرنسية بتاريخ 18/ 3/ 1962، التي قضت بإستقلال الجزائر. وتركزت هذه الخلافات حول النهج الذي ستسير عليه جزائر المستقبل. فمنهم من دعا إلى الخيار الإشتراكي العلمي، وآخرون إلى ما عرف بالإشتراكية العربية، التي تبناها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وعمل على تصديرها خارج مصر، وتبنى البعض الثالث الخيار الليبرالي الغربي بما يعني تبادل السلطة عبر الانتخابات البرلمانية. وما لبثت هذه الخلافات أن تحولت إلى صراع حاد بين قادة الثورة، أدت إلى حملة اغتيالات ذهب ضحيتها رموز مناضلة عديدة، مثل كريم بلقاسم، ومحمد خيضر، واعتقال ونفي العشرات.

وقد تمحور الصراع على السلطة بين أقطاب الحكومة الجزائرية المؤقتة، التي وقعت إتفاقية «أيفيان»، وكان يرأسها يوسف بن خدة،

والرئيس الراحل محمد بوضياف، وكريم بلقاسم وكانت تعرف باسم مجموعة تيزي أوزو، وبين هيئة أركان جيش التحرير الوطني الجزائري برئاسة أحمد بن بيلا وإلى جانبه الرئيس الراحل هواري بومدين وفرحات عباس، ومحمد خيضر، وعرفت باسم مجموعة تلمسان.

ومع أن هذا الصراع انتهى لصالح مجموعة تلمسان، إلا أنه تجدد بين الرفاق المنتصرين، بالانقلاب الذي قاده هواري بومدين عام 1965 ضد أحمد بن بيلا، الذي أصبح رئيساً للجمهورية، وانتهت باعتقاله حتى العام 1981.

اغتيل كريم بلقاسم بعد أن نالت الجزائر إستقلالها حيث وجد مقتولاً داخل شقته في فرنكفورت ـ ألمانيا في تشرين الأول/أكتوبر عام 1970.

غسان كنفاني
(1936 ـ 1972)

عندما يقال غسان كنفاني الرفيق ـ يعتقد البعض أنها نظرة احتكارية أو قل فصائلية، فغسان ارتفع بمستوى عطائه وانتمائه إلى مصاف الإنسانية الأكبر من الانتماء، لكن غسان كنفاني ارتفع بالقضية إلى الشأن الأرفع بوسائله المبدعة، بل هو ارتفع بالجبهة الشعبية كذلك، فكبر بها وكبرت به، فنصيب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن تقدم رموزاً بمستوى الوطن، شهداء وأحياء، مثل، وديع حداد وأبو علي مصطفى وجيفارا غزة. نعم، إن رجالها ليسوا حكراً لها، إنما هم رجالها قطعاً. أوليس غسان كنفاني من قال:

ـ لا تمت قبل أن تكون نداً!

ـ إن قضية الموت ليست على الإطلاق قضية الميت.. إنها قضية الباقين.

ـ إن الموت السلبي للمقهورين والمظلومين مجرد انتحار وهروب وخيبة وفشل.

ـ الثورة وحدها هي المؤهلة لاستقطاب الموت.. الثورة

وحدها هي التي توجه الموت.. وتستخدمه لتشق سبل الحياة.

ـ لنزرعهم شهداءً في رحم هذا التراب المثخن بالنزيف.. فدائماً يوجد في الأرض متسعاً لشهيد آخر.

ـ إن كل قيمة كلماتي كانت في أنها تعويض ضيق وتافه لغياب السلاح، وإنها تنحدر الآن أمام شروق الرجال الحقيقيين الذين يموتون كل يوم في سبيل شيء أحترمه.

ـ لك شيء في هذا العالم.. فقم!

ـ أنا أحكي عن الحرية التي لا مقابل لها.. الحرية التي هي نفسها المقابل.

ـ لا أرتد حتى أزرع في الأرض جنتي.. أو أقتلع من السماء جنتها.. أو أموت أو نموت معاً.

ـ هذا العالم يسحق العدل بحقارة كل يوم!

ـ إن الإنسان هو في نهاية الأمر قضية.

ـ إذا كنا مدافعين فاشلين عن القضية.. فالأجدر بنا أن نغير المدافعين.. لا أن نغير القضية.

ـ الغزلان تحب أن تموت عند أهلها.. الصقور لا يهمها أين تموت.

ـ الأشباح ماتوا.. قتلتهم الفيزياء.. وذوبتهم الكيمياء.. وأرعبتهم العقول.

ـ جاعوا، وأخذت السماء تزخ، حيث يسقى فولاذ الرشاشات تضحى له رائحة الخبز.

ـ ليس المهم أن يموت أحدنا.. المهم أن تستمروا.

ـ هذه المرأة تلد الأولاد فيصيروا فدائيين.. هي تخلّف وفلسطين تأخذ.

ـ في صفاء رؤيا الجماهير تكون الثورة جزءاً لا ينفصم عن الخبز والماء وأكف الكدح ونبض القلب.

ـ إن ضرب السجين هو تعبير مغرور عن الخوف.

ـ إن الخيانة في حد ذاتها ميتة حقيرة.

ـ سيظل مغروساً هنا ينبض وحده في العراء.. إلى أن يموت واقفاً.

ـ وأورثني يقيني بوحدتي المطلقة مزيداً من رغبتي في الدفاع عن حياتي دفاعاً وحشياً.

ـ أيمكن أن يكون القدر مرتباً على هذه الصورة الرهيبة.. يا إلهي.. أيمكن؟!

ـ إن حياتي وموتك يلتحمان بصورة لا تستطيع أنت ولا أستطيع أنا فكهما.. ورغم ذلك فلا يعرف أحد كيف يجري الحساب ها هنا.

ـ لماذا لم تقرعوا جدران الخزان؟

ـ لم أعد أشك في أن الله الذي عرفناه في فلسطين قد خرج منها هو الآخر.. وأنه لاجئ في حيث لا أدري!

ـ فإذا بالجميع يصرخون دفعة واحدة «أية حياة هذه.. الموت أفضل منها» ولأن الناس عادة لا يحبون الموت كثيراً.. فلا بد أن يفكروا بأمر آخر.

- إن الإنتصار هو أن تتوقع كل شيء.. وألا تجعل عدوك يتوقع.
- إنها الثورة! هكذا يقولون جميعاً. وأنت لا تستطيع أن تعرف معنى ذلك إلا إذا كنت تعلق على كتفك بندقية تستطيع أن تطلق.. فإلى متى تنتظر؟!
- بالدم نكتب لفلسطين.

هذا غيض من فيض مما قاله غسان كنفاني المفكر والأديب، والذي بدمه كتب مسيرة نضال شعب كافح ويكافح من أجل استرداد حقه المسلوب.

- غسان كنفاني في سطور:

ولد غسان كنفاني عام 1936 في مدينة عكا بفلسطين، وهو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عرفته جماهيرنا صحفياً تقدمياً جريئاً، دخل السجن أكثر من مرة بسبب جرأته هذه في الدفاع عن القضايا الوطنية.

- نشاته وحياته:

والده:

خرج أبوه من أسرة عادية من أسر عكا وكان الأكبر لعدد غير قليل من الأشقاء، وبما أن والده لم يكن مقتنعاً بجدوى الدراسات العليا فقد أراد لابنه أن يكون تاجراً أو كاتباً أو متعاطياً لأي مهنة عادية ولكن طموح الابن

أبى عليه إلا أن يتابع دراسته العالية فالتحق بمعهد الحقوق بالقدس في ظروف غير عادية. كان صفر اليدين من النقود وحتى من التشجيع فما كان عليه إلا أن يتكل علي جهده الشخصي لتأمين حياته ودراسته، فكان تارة ينسخ المحاضرات لزملائه وتارة يبيع الزيت الذي يرسله له والده ويشتري بدل ذلك بعض الكاز والمأكل، ويشارك بعض الأسر في مسكنها، إلى أن تخرج كمحام. وعاد إلى عكا ليتزوج بفتاة من أسرة ميسورة ومعروفة ويشد رحاله للعمل في مدينة يافا حيث مجال العمل أرحب وليبني مستقبله هناك.

كافح هناك وزوجته إلى جانبه تشد أزره وتشاركه في السراء والضراء ونجح. وكان يترافع في قضايا معظمها وطني الطابع، خاصة أثناء ثورات فلسطين، واعتقل مراراً، وكانت إحداها بإيعاز من الوكالة اليهودية.

كان من عادة هذا الشاب تدوين مذكراته يوماً بيوم وكانت هذه هي أعز ما يحتفظ به من متاع الحياة وينقلها معه حيثما حل أو ارتحل، وكثيراً ما كان يعود إليها ليقرأ لرفاقه بعضها وهم يستمتعون بالاستماع إلى ذكريات كفاحه، فقد كان فريداً بين أبناء جيله، وكان هذا الرجل العصامي ذو الآراء المتميزة مثلاً يحتذى لرفاقه.

هذا هو والد غسان كنفاني الذي كان له بدون شك أثر كبير في حياة ثالث أبنائه غسان.

ـ غسان الطفل:

هو الوحيد بين أشقائه ولد في عكا، فقد كان من عادة أسرته قضاء فترات الأجازة والأعياد في عكا، ويُروى عن ولادته أن أمه حين جاءها المخاض لم تستطع أن تصل إلى سريرها قبل أن تضع وليدها، وكاد الوليد يختنق بسبب ذلك وحدث هذا في التاسع من نيسان/ أبريل عام 1936.

كان من نصيب غسان الالتحاق بمدرسة «الفرير» في يافا، وكان أبناء جيله يحسدونه لأنه يدرس اللغة الفرنسية زيادة عما يدرسونه هم. ولم تستمر دراسته الإبتدائية هذه سوى بضع سنوات، فقد كانت أسرته تعيش في حي المنشية في يافا وهو الحي الملاصق لتل أبيب وقد شهد أولى حوادث الاحتكاك بين العرب واليهود التي بدأت هناك إثر قرار تقسيم فلسطين. لذلك فقد حمل الوالد زوجته وأبناءه وأتى بهم إلى عكا وعاد هو إلى يافا، أقامت العائلة هناك من تشرين الأول/ أكتوبر عام 1947 إلى أن كانت إحدى ليالي أواخر نيسان/ أبريل عام 1948 حين جرى الهجوم الأول على مدينة عكا.

بقي المهاجرون خارج عكا على تل الفخار (تل نابليون) وخرج المناضلون يدافعون عن مدينتهم ووقف رجال الأسرة أمام بيت يقع في أطراف البلد وكل يحمل ما تيسر له من سلاح وذلك للدفاع عن النساء والأطفال إذا اقتضى الأمر.

ومما يذكر هنا أن بعض ضباط جيش الإنقاذ كانوا يقفون مع المقاومين وكان الأهالي يقدمون لهم القهوة تباعاً علماً بأن فرقتهم بقيادة أديب الشيشكلي كانت ترابط في أطراف البلدة. وكانت تتردد

على الأفواه قصص مجازر دير ياسين ويافا وحيفا التي لجأ أهلها إلى عكا وكانت الصور ما تزال ماثلة في الأذهان. في هذا الجو كان غسان يجلس هادئاً كعادته ليستمع ويراقب ما يجري.

استمرت الاشتباكات منذ المساء حتى الفجر، وفي الصباح كانت معظم الأسر تغادر المدينة، وكانت أسرة غسان ممن تيسر لهم المغادرة مع عديد من الأسر في سيارة شحن إلى لبنان فوصلوا إلى صيدا. وبعد يومين من الانتظار استأجروا بيتاً قديماً في بلدة الغازية قرب صيدا في أقصى البلدة على سفح الجبل، استمرت العائلة في ذلك المنزل أربعين يوماً في ظروف قاسية، إذ أن والدهم لم يحمل معه إلا النذر اليسير من النقود، فقد كان قد أنفقها في بناء منزل في عكا وآخر في حي العجمي في يافا، وهذا البناء لم يكن قد انتهى العمل فيه حين اضطروا للرحيل.

من الغازية انتقلوا بواسطة القطار مع آخرين إلى حلب ثم إلى الزبداني ثم إلى دمشق حيث استقر بهم المقام في منزل قديم من منازل دمشق وبدأت هناك مرحلة أخرى قاسية من مراحل حياة الأسرة.

كان غسان في طفولته يلفت النظر بهدوئه بين جميع إخوته وأقرانه، ولكن كان من يشاهده يكتشف دائماً أنه مشترك في مشاكلهم ومهيأ لها دون أن يبدو عليه ذلك.

ـ غسان اليافع:

في دمشق شارك أسرته حياتها الصعبة، أبوه المحامي عمل

أعمالاً بدائية بسيطة، أخته عملت بالتدريس، هو وأخوه صنعوا أكياس الورق، ثم عمالاً، ثم قاموا بكتابة الاستدعاءات أمام أبواب المحاكم وفي نفس الوقت الذي كان يتابع فيه دروسه الإبتدائية. بعدها تحسنت أحوال الأسرة وافتتح أبوه مكتباً لممارسة المحاماة فأخذ هو إلى جانب دراسته يعمل في تصحيح البروفات في بعض الصحف وأحياناً التحرير، واشترك في برنامج فلسطين في الإذاعة السورية، وبرنامج الطلبة، وكان يكتب بعض الشعر والمسرحيات والمقطوعات الوجدانية.

وكانت تشجعه على ذلك وتأخذ بيده شقيقته التي كان لها في هذه الفترة تأثير كبير علي حياته. وأثناء دراسته الثانوية برز تفوقه في الأدب العربي والرسم وعندما أنهى الثانوية عمل في التدريس في مدارس اللاجئين وبالذات في مدرسة «الأليانس» بدمشق، والتحق بجامعة دمشق لدراسة الأدب العربي وأُسند إليه آنذاك تنظيم جناح فلسطين في معرض دمشق الدولي، وكان معظم ما عرض فيه من جهد غسان الشخصي، وذلك بالإضافة إلى معارض الرسم الأخرى التي أشرف عليها.

وفي هذا الوقت كان قد انخرط في حركة «القوميين العرب»، وكان يضطر أحياناً للبقاء لساعات متأخرة من الليل خارج منزله مما كان يسبب له إحراجاً مع والده الذي كان يحرص على إنهائه لدروسه الجامعية، وكان يحاول جهده للتوفيق بين عمله وبين إخلاصه ولرغبة والده.

في أواخر العام 1955 التحق للتدريس في المعارف الكويتية

وكانت شقيقته قد سبقته في ذلك بسنوات وكذلك شقيقه. وفترة إقامته في الكويت كانت المرحلة التي رافقت إقباله الشديد والذي يبدو غير معقول على القراءة وهي التي شحنت حياته الفكرية بدفقة كبيرة، فكان يقرأ بنهم لا يصدق. كان يقول أنه لا يذكر يوماً نام فيه دون أن ينهي قراءة كتاب كامل أو ما لا يقل عن ستماية صفحة وكان يقرأ ويستوعب بطريقة مدهشة.

وهناك بدأ يحرر في إحدى صحف الكويت ويكتب تعليقاً سياسياً بتوقيع «أبو العز» لفت إليه الأنظار بشكل كبير خاصة بعد أن كان قد زار العراق بعد الثورة العراقية عام 1958 على عكس ما نشر بأنه عمل في العراق.

في الكويت كتب أيضاً أولى قصصه القصيرة «القميص المسروق» التي نال عليها الجائزة الأولى في مسابقة أدبية.

ظهرت عليه بوادر مرض السكري في الكويت أيضاً وكانت شقيقته قد أصيبت به من قبل وفي نفس السن المبكرة مما زاده ارتباطاً بها وبالتالي بابنتها الشهيدة لميس نجم التي ولدت في كانون الثاني/ يناير عام 1955. فأخذ غسان يحضر للميس في كل عام مجموعة من أعماله الأدبية والفنية ويهديها لها، وكانت هي شغوفة بخالها محبة له تعتز بهديته السنوية، وتفاخر بها أمام رفيقاتها. ولم يتأخر غسان عن ذلك إلا في السنوات الأخيرة بسبب ضغط عمله.

وفي العام 1960 حضر غسان إلى بيروت للعمل في مجلة «الحرية» كما هو معروف.

ـ غسان الزوج:

بيروت كانت المجال الأرحب لعمل غسان وفرصته للقاء بالتيارات الأدبية والفكرية والسياسية.

بدأ عمله في مجلة «الحرية» ثم أخذ بالإضافة إلى ذلك يكتب مقالاً أسبوعياً لجريدة «المحرر» البيروتية والتي كانت ما تزال تصدر كأسبوعية في صباح كل اثنين. لفت نشاطه ومقالاته الأنظار إليه كصحفي ومفكر وعامل جاد ونشيط للقضية الفلسطينية فكان مرجعاً لكثير من المهتمين.

في العام 1961 كان يعقد في يوغوسلافيا مؤتمر طلابي اشتركت فيه فلسطين وكذلك كان هناك وفد دانمركي. كان بين أعضاء الوفد الدانمركي فتاة كانت متخصصة في تدريس الأطفال، قابلت هذه الفتاة الوفد الفلسطيني ولأول مرة سمعت عن القضية الفلسطينية.

واهتمت الفتاة إثر ذلك بالقضية ورغبت في الإطلاع عن كثب على المشكلة فشدت رحالها إلى البلاد العربية مروراً بدمشق ثم إلى بيروت حيث أوفدها أحدهم لمقابلة غسان كنفاني كمرجع للقضية وقام غسان بشرح الموضوع للفتاة وزار وإياها المخيمات وكانت هي شديدة التأثر بحماس غسان للقضية وكذلك بالظلم الواقع على هذا الشعب. ولم تمض على ذلك عشرة أيام إلا وكان غسان يطلب يدها للزواج وقام بتعريفها إلى عائلته كما قامت هي بالكتابة إلى أهلها. وقد تم زواجهما بتاريخ 19 تشرين الأول/أكتوبر عام 1961 ورزقا بولد أسمياه فايز في 24/ 8/ 1962 وبفتاة أسمياها ليلي في 12/ 11/ 1966.

بعد أن تزوج غسان انتظمت حياته وخاصة الصحية، إذ كثيراً ما كان مرضه يسبب له مضاعفات عديدة لعدم انتظام مواعيد طعامه.

عندما تزوج غسان كان يسكن في شارع الحمراء ثم انتقل إلى حي المزرعة، ثم إلى مار تقلا أربع سنوات حين طلب منه المالك إخلاء شقته قام صهره بشراء شقته الحالية وقدمها له بإيجار معقول.

وفي بيروت أصيب من مضاعفات السكري بالنقرس وهو مرض بالمفاصل يسبب آلاماً مبرحة تقعد المريض أياماً. ولكن كل ذلك لم يستطع يوماً أن يتحكم في نشاطه أو قدرته على العمل فقد كان طاقة لا توصف وكان يستغل كل لحظة من وقته دون كلل.

وبرغم كل انهماكه في عمله وخاصة في الفترة الأخيرة إلا أن حق بيته وولديه عليه كان مقدساً. كانت ساعات وجوده بين زوجته وولديه من أسعد لحظات عمره. وكان يقضي أيام عطلته إذا تسنى له ذلك يعمل في حديقة منزله ويضفي عليها وعلى منزله من ذوق الفنان ما يلفت النظر رغم تواضع قيمة موجوداته.

ـ غسان القضية:

أدب غسان وإنتاجه الأدبي كان متفاعلاً دائماً مع حياته وحياة الناس وفي كل ما كتب كان يصور واقعاً عاشه أو تأثر به.

«عائد إلى حيفا»، عمل وصف فيه رحلة مواطني حيفا في انتقالهم إلى عكا، وقد وعى ذلك وهو ما يزال طفلاً يجلس ويراقب ويستمع. ثم تركزت هذه الأحداث في مخيلته فيما بعد من تواتر الرواية.

«أرض البرتقال الحزين»، تحكي قصة رحلة عائلته من عكا وسكناهم في الغازية.

«موت سرير رقم 12»، استوحاها من مكوثه في المستشفى بسبب المرض.

«رجال في الشمس»، من حياته وحياة الفلسطينيين في الكويت وإثر عودته إلى دمشق في سيارة قديمة عبر الصحراء، كانت المعاناة ووصفها هي تلك الصورة الظاهرية للأحداث، أما في هدفها فقد كانت ترمز وتصور ضياع الفلسطينيين في تلك الحقبة وتحول قضيتهم إلى قضية لقمة العيش مثبتاً أنهم قد ضلوا الطريق.

في قصته «ما تبقى لكم»، التي تعتبر مكملة لـ «رجال في الشمس»، يكتشف البطل طريق القضية، في أرض فلسطين وكان ذلك تبشيراً بالعمل الفدائي.

قصص «أم سعد» وقصصه الأخرى كانت كلها مستوحاة من ناس حقيقيين. في فترة من الفترات كان يعد قصة ودراسة عن ثورة 1936 في فلسطين فأخذ يجتمع إلى ناس المخيمات ويستمع إلى ذكرياتهم عن تلك الحقبة، والتي سبقتها والتي تلتها، وقد أعد هذه الدراسة لكنها لم تنشر ـ نشرت في مجلة «شؤون فلسطين» ـ

أما القصة فلم يكتب لها أن تكتمل بل اكتمل منها فصول نشرت بعض صورها في كتابه «عن الرجال والبنادق».

كانت لغسان عين الفنان النفاذة وحسه الشفاف المرهف فقد كانت في ذهنه في الفترة الأخيرة فكرة مكتملة لقصة رائعة استوحاها من مشاهدته لأحد العمال وهو يكسر الصخر في كاراج البناية التي يسكنها وكان ينوي تسميتها «الرجل والصخر».

ـ غسان الرائد:

يجب وضع دراسة مفصلة عن حياة غسان الأدبية والسياسية والصحفية ولكننا في هذه العجالة نكتفي بإيراد أمثلة عن ريادته بذكر بعض المواقف في حياته:

كان غسان أول من كتب عن حياة أبناء الخليج المنغلقة في حينها، ووصف حياتهم وصفاً دقيقاً مذهلاً، وذلك في قصته «موت سرير رقم 12»، ولا نستطيع أن نؤكد إذا كان سواه قد كتب عن ذلك من بعده.

في أوائل ثورة الـ 1958 في العراق أيام حكم عبد الكريم قاسم زار غسان العراق ورأى بحسه الصادق انحراف النظام فعاد وكتب عن ذلك بتوقيع «أبو العز» مهاجماً العراق فقامت قيامة الأنظمة المتحررة ضده إلى أن ظهر لهم انحراف الحكم فعلاً فكانوا أول من هنأه على ذلك مسجلين سبقه في كتاب خاص بذلك.

بعد أن استلم رئاسة تحرير جريدة «المحرر» اليومية استحدث صفحة للتعليقات السياسية الجادة، وكانت في الصفحة الخامسة، وكان يحررها هو وآخرون. ومنذ فترة قريبة استحدثت إحدى كبريات الصحف اليومية في بيروت صفحة مماثلة، وكتب من كتب وأحدهم أستاذ صحافة في «الجامعة الأميركية». ولم يذكر بأن غسان قام بهذه التجربة منذ سنوات.

لا أحد يجهل أن غسان كنفاني هو أول من كتب عن شعراء المقاومة ونشر لهم وتحدث عن أشعارهم وعن أزجالهم الشعبية في الفترات الأولى لتعريف العالم العربي على شعر المقاومة، لم تخل مقالة كتبت عنهم من معلومات كتبها غسان وأصبحت محاضرته عنهم ومن ثم كتابه عن «شعراء الأرض المحتلة» مرجعاً مقرراً في عدد من الجامعات وكذلك مرجعاً للدارسين.

الدراسة الوحيدة الجادة عن الأدب الصهيوني كانت لغسان ونشرتها مؤسسة الأبحاث بعنوان «في الأدب الصهيوني».

أشهر الصحافيين العرب يكتب الآن عن حالة اللا سلم واللا حرب ولو عدنا قليلاً إلى الأشهر التي تلت حرب حزيران/يونيو عام 1967 وكانت تعليقات غسان السياسية في تلك الفترة تتحدث عن حالة اللا سلم واللا حرب، أي قبل سنوات من الاكتشاف الأخير الذي تحدثت عنه الصحافة العربية والأجنبية.

إننا نحتاج إلى وقت طويل قبل أن نستوعب الطاقات

والمواهب التي كان يتمتع بها غسان كنفاني. هل نتحدث عن صداقاته ونقول أنه لم يكن له عدو شخصي ولا في أي وقت وأي ظرف؟ أم نتحدث عن تواضعه وهو الرائد الذي لم يكن يهمه سوى الإخلاص لعمله وقضيته؟ أم نتحدث عن تضحيته وعفة يده وهو الذي عرضت عليه الألوف والملايين ورفضها بينما كان يستدين العشرة ليرات من زملائه؟ ماذا نقول وقد خسرناه ونحن أشد ما نكون في حاجة إليه، إلى إيمانه وإخلاصه واستمراره على مدى سنوات في الوقت الذي تساقط سواه كأوراق الخريف يأساً وقنوطاً وقصر نفس.

كان غسان شعباً في رجل، كان قضية، كان وطناً، ولا يمكن أن نستعيده إلا إذا استعدنا الوطن.

عمل في الصحف والمجلات العربية التالية:

- عضو في أسرة تحرير مجلة «الرأي» في دمشق.
- عضو في أسرة تحرير مجلة «الحرية» في بيروت.
- رئيس تحرير جريدة «المحرر» في بيروت.
- رئيس تحرير قسم «فلسطين» في جريدة «المحرر».
- رئيس تحرير ملحق «الأنوار» في بيروت.
- صاحب ورئيس تحرير «الهدف» في بيروت.

كما كان غسان كنفاني فناناً مرهف الحس، صمم العديد من ملصقات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كما رسم العديد من اللوحات.

ـ من مؤلفاته:

ـ قصص ومسرحيات:

ـ «موت سرير رقم 12».

ـ «أرض البرتقال الحزين».

ـ «رجال في الشمس».

ـ قصة فيلم «المخدوعون».

ـ الباب (مسرحية).

ـ «عالم ليس لنا».

ـ «ما تبقى لكم» (قصة فيلم السكين).

ـ «عن الرجال والبنادق».

ـ «أم سعد».

ـ «عائد إلى حيفا».

ـ بحوث أدبية:

أدب المقامة في فلسطين المحتلة.

الأدب العربي المقاوم في ظل الإحتلال.

في الأدب الصهيوني.

مؤلفات سياسية:

ـ «المقاومة الفلسطينية ومعضلاتها».

مجموعة كبيرة من الدراسات والمقالات التي تعالج جوانب

معينة من تاريخ النضال الفلسطيني وحركة التحرر الوطني العربية (سياسياً وفكرياً وتنظيمياً).

ـ اغتيال غسان:

طاولته الأيادي الصهيونية حيث اغتيل صباح يوم السبت 8/7/1972 بعد أن انفجرت عبوات ناسفة كانت قد وضعت في سيارته تحت منزله مما أدى إلى استشهاده مع ابنة شقيقته لميس حسين نجم (17 سنة).

في ذلك اليوم كان الوقت في بيروت ما زال مبكراً. الحرارة والرطوبة عاليتان. المدينة في مشاغلها العادية كما في كل يوم، المشاغل العادية هذه كانت مختلفة عما نحن عليه الآن. تبدأ بالعمل، وما قالته الصحف، وما يدور في مصر وسوريا والإتحاد السوفياتي وتصل إلى أحياء الليلكي وحي السلم والدكوانة والشياح و... ما يجري على الحدود الجنوبية.

دوى ذلك الانفجار في ما المدينة قد انطلقت نحو حياتها المتداخلة. كان مسرح الانفجار منطقة الحازمية، عندما كان غسان كنفاني يدير محرك سيارته. تناثرت أشلاؤه. اختلطت أشلاؤه بأشلاء ابنة أخته لميس التي كانت قد استقرت إلى جانبه. عثر على جزء من يده على سطح إحدى الأبنية المجاورة. لم يكن الهدف قتله فقط، بل بتر يده بالتحديد. كان الوقت مبكراً، صحف الصباح صدرت كما في كل الأيام، الإذاعات محصورة بإذاعة لبنان الرسمية. التلفزيون يفتتح برامجه عند المساء ويستمر حتى الحادية عشرة مساءً، فقط. لم يكن عرف «الفلاشات» الإخبارية رائجاً في

حينه. مع ذلك طار النبأ بأسرع من أثير «سلاحف» الإعلام الرسمي والخاص في حينه. بعد دقائق كان كل من في الشارع يهمس في أذن الآخر أن غسان كنفاني قد استشهد. لم تكن قد عرفت بعد إذ ذاك السيارات المفخخة. بالتأكيد كان هناك ظلال ما لحرب أهلية مقبلة، إلا أن أحداً لم يتعرف بعد على منوعاتها الأمنية والعسكرية. كانت المدينة تعيش صخباً استثنائياً. المد القومي اليساري في ذروته وغسان كنفاني هو الأول في قائمة كبار الشهداء، شهداء الشعبين اللبناني والفلسطيني، الفلسطيني واللبناني.

لم يكن من قبيل الصدفة أن تبدأ به سبحة الاغتيالات. كل ما فعله، حتى حياته العادية كانت «تبرر» للاستخبارات الصهيونية جريمتها، فالرجل الناحل الذي ولد في العام 1936 وعاش في يافا حتى العام 1948 عندما أخرج منها، وتنقل بين سوريا والكويت حتى استقر في لبنان، ملأ دنيانا، نحن الذين تربينا ونحن نشهد الانهيار الكبير في العام 1967.

غسان كنفاني كان لا بد وأن يقتل بقرار إسرائيلي طالما أنه أعاد إحياء الفلسطيني الذي ظن قادة المؤسسة الصهيونية أنه مات، إن لم يكن جسداً، قرب منابع النفط، فروحاً في خيام اللجوء في لبنان وسوريا والأردن. وكانوا يريدون وما زالوا الفلسطيني ميتاً في أي مكان بما فيه البحر الميت. كانت جريمة غسان إعادة إطلاق طائر الفينيق هذا الذي ظنوه أنه قد دجن تماماً إن لم يكن على أيدي الأنظمة، فعلى دفاتر وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا».

كانت المنطقة تغلي بالثورة بعد هزيمة الجيوش العربية النظامية في العام 1967، وكانت الموجة إعلاء راية حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد. ومن كل الجبهات العربية دون استثناء «حرمة» هذه الدولة أو تلك. غسان بهذا المعنى كان حادي الثورة المنطلقة والمنفلتة في الشوارع تدين مشروع روجرز وقرارات الأمم المتحدة رقم 242 و338 وكل محاولة تسوية أو اتصال أو اعتراف. اندمجت الأحلام حتى بات من الصعب أن نميز بين حلم فلسطيني وآخر لبناني أو سوري أو عراقي، اليوم بات لكل منا أحلامه كما له كوابيسه.

وائل زعيتر
(1934 ـ 1972)

في الذكرى الحادية والعشرين لقيام مجموعة فلسطينية، هي المنظمة التي عرفت باسم أيلول الأسود، بعملية احتجاز البعثة الرياضية الصهيونية في دورة الألعاب الأولمبية في ميونخ الألمانية عام 1972، والتي انتهت بقتل الرياضيين ونصف خاطفيهم، أدلى أهرون ياريف مدير مركز الأبحاث الإستراتيجية في جامعة تل أبيب، والذي شغل منصب رئيس الاستخبارات العسكرية الصهيونية في تلك الفترة (فترة ميونخ) بحديث مدوّي لشبكة التلفزيون البريطانية «بي. بي. سي» في أيلول/ سبتمبر عام 1993 روى فيه قصة الاغتيالات التي نفّذتها إسرائيل وطالت عدداً من القادة الفلسطينيين في عواصم عالمية مختلفة بطلب وموافقة غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل في تلك الفترة.

ورغم أن الجميع كان يدرك مسؤولية إسرائيل عن تلك الاغتيالات، إلا أن اعترافات ياريف، أثارت ضجة كبيرة حتى في إسرائيل نفسها.

قال ياريف: «كان هدفنا توصيل رسالة للفلسطينيين ولغيرهم،

بأن من يقتل إسرائيلياً سيظل مطارداً حتى في فراشه».

والقصة، كما رواها رئيس الاستخبارات الأسبق، ونقلتها في حينه وكالات الأنباء وشغلت عناوين الصحف لفترة وكانت مدار تعليقات عديدة صهيونية وفلسطينية وعربية وعالمية، هي أن غولدا مائير رئيسة الوزراء الصهيونية الشهيرة، شكّلت فرقة اغتيالات، بعد عملية ميونخ، وبدأت الفرقة عملها بإشراف رئيس الموساد وقتذاك تسفي زامير، وكان على رأس الفرقة مايك هراري المرتزق الصهيوني المعروف في ما بعد والذي كان مقرّباً من رئيس بنما السابق المعتقل في أميركا أنطونيو نورييغا.

وحسب ذكر ياريف لأسماء الذين تم اغتيالهم بحجة ميونخ، يتضح بأن العديد منهم لم يكن له علاقة بالعمل العسكري بشكلٍ عام، وبميونخ على وجه الخصوص، وربما لم يحمل بعضهم مسدساً في حياته، وهو ما كانت تفسره المصادر الفلسطينية، بأن عجز الموساد وفشله، في أحيان كثيرة، ولأسباب مختلفة عن الوصول للعسكريين، كان يعوّض باغتيال الدبلوماسيين والكتاب.

وجاء ياريف بعد سنوات من الصمت ليبرر تلك الموجة الطويلة من الاغتيالات التي استمرت سنوات، بحادث مقتل الرياضيين في ميونخ، وهو أمر من الصعب إخضاعه لأي منطق، إلا أن سياسة الاغتيالات هي إستراتيجية ثابتة لدى قادة إسرائيل يمارسونها، في كل الظروف وكل الأوقات، وبدون حاجة لأي مبرر.

ومن الفلسطينيين الذين تم اغتيالهم حسب رواية ياريف، ومن الذين تجاهل ذكر أسمائهم، ومن الذين اغتيلوا بعد اعترافاته:

بعد ميونخ سجلت محاولات اغتيالات عديدة بالطرود الملغومة ومن بين الذين تم استهدافهم بتلك الطرود، ممثل منظمة التحرير في الجزائر: أبو خليل الذي أصيب بجراح، ممثل المنظمة في طرابلس مصطفى عوض وأصيب بالشلل والعمى، فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة، هايل عبد الحميد من قادة «فتح» - والذي استشهد فيما بعد - تسلّما طردين مفخّخين أثناء وجودهما في القاهرة، عمر صوفن مدير الصليب الأحمر في ستوكهولم وفقد أصابع يديه، عدنان أحمد من قادة إتحاد الطلبة الفلسطينيين أصيب بجراح في بون، أحمد عبد الله وهو من نشطاء الحركة الطلابية فقد ذراعه في كوبنهاغن.

- تفاصيل عملية الاغتيال:

يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر عام 1972، حلّ أفنير وكارل في فندق ليوناردو دي فينتشي، في روما، بعدما كانوا قد سكنوا في أماكن متفرقة في روما وحولها. وقبل مغادرتهما إلى الفندق حصل روبرت من طريق بعض عملائه على حقيبة فيها خمسة مسدسات من نوع «بيريتا».

في اليوم التالي توجه فريق الاغتيال متوزعاً، أفنير وروبرت في سيارة، وستيف وهانس في سيارة أخرى، إلى حيث يسكن «الهدف»، وذلك قرابة الساعة التاسعة والنصف مساءً. أما كارل فقد كان يقوم بتزوير وثائق جديدة لهم: جوازات سفر، ورخص قيادة سيارة لاستعمالها بعد العملية. واتخذ كلٌ موقعه حسب المخطط المحدد. كان «الهدف» على منوال عادته التي لا يحيد

عنها، سيكون هنا قريباً. كان سيدخل «بار تريستي» ليقوم بمكالمة هاتفية أو اثنين من هناك، ذلك لأن هاتفه في المنزل كان معطلاً!! كان هناك عدد من النساء والرجال «مأجورين» للقيام بمهمات عديدة للفريق لا يعرفون هدفها، ولكنها تحمل دلالات يفهمها أفنير وأصحابه، وتعني تنفيذ أو إلغاء العملية ذلك المساء.

كل شيء يشير إلى أن «الهدف» قادم. دخل أفنير ومعه روبرت دهليز البناية الذي كانا قد زاراه في اليوم السابق. وبعد لحظات يصل «الهدف» ويتجه مباشرة إلى البار ليستعمل الهاتف كالعادة. ثم يدخل الدهليز ليصعد إلى شقته. ولو دخل معه أي شخص آخر، لأرجئت العملية بل ربما جمدت مدة لو رأى الهدف وجهيهما.

ها هو «الهدف» قادم. لقد دخل الدهليز. وكان هناك رجل وامرأة يتبعانه، لكنهما توقفا وعادا من حيث جاءا!؟ أما الهدف فقد تابع طريقه نحو المصعد غير شاعر بالخطر الكامن في ظلام الدهليز. وضغط أفنير على زر الكهرباء ليضيء المكان، في الوقت الذي تقدم فيه روبرت إلى الرجل ليسأله بالإنكليزية: هل أنت وائل زعيتر؟ كان السؤال مجرّد رسميات إجرائية، لأنهما كانا يعرفانه تماماً، الشاعر الفلسطيني الذي كان ممثلاً لمنظمة التحرير في روما منذ سنوات.. وكان في رأي «الموساد» مسؤولاً عن اختطاف طائرة «العال» إلى الجزائر سنة 1968.

كان يبدو على وائل أنه سيقول: نعم... جواباً عن سؤال روبرت، ولكنه وفي لحظة حدسية أحس بالخطر، وخرجت منه كلمة (لا)!! غير أن أفنير وروبرت كانا يستعدان لإخراج مسدسيهما. وعندما استدار ليذهب كان الاثنان يطلقان عليه نحو 14 رصاصة.

توجه القاتلان إلى سيارة الفيات الخضراء التي كانت بانتظارهما حيث كان يقف ستيف، يجلس إلى جوار السائق الإيطالي. وسأل ستيف: لماذا لم تفعلاها؟ كان واضحاً أنه لم يسمع الطلقات الكاتمة، مع العلم أنه لم يكن يبعد عن الدهليز سوى أمتار قليلة. بعد مسافة قصيرة توقفوا ليأخذوا معهم هانس الذي كان ينتظرهم، وتابعوا السير مدة عشرين دقيقة، ليتوقفوا ثانية فيغادروا الفيات ويركبوا فيات أخرى صغيرة تحركت بهم نحو الطريق 148 قاصدين مدينة لاتينا الصغيرة. لقد كلفتهم العملية كاملة: 350 ألف دولار!

ـ وائل زعيتر في سطور:

هو سياسي وأديب ودبلوماسي، وابن مؤرخ فلسطيني معروف هو عادل زعيتر عمل في العمل الإعلامي والدبلوماسي التابع لمنظمة التحرير، وخلال عمله ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في روما، سجّل له نجاحه في إقامة علاقات واسعة مع النخب السياسية والأدبية والثقافية الإيطالية، واستطاع أن يقدّم القضية الفلسطينية بنجاح ملحوظ للرأي العام الإيطالي، وأسس مع قوى إيطالية مختلفة لجنة للتضامن مع القضية الفلسطينية، وربطته علاقات مع

الحزبين الإشتراكي والشيوعي الإيطاليين، وترجم (ألف ليلة وليلة) إلى اللغة الإيطالية، وكان صديقاً لأديب إيطاليا الكبير ألبرتو مورافيا. وصله مايك هراري، في 17/ 10/ 1972 بعد فترة وجيزة من عملية ميونخ، واغتاله في روما، وشارك رئيس الموساد نفسه (زامير) باغتياله بإطلاق 14 رصاصة عليه من مسدسات كاتمة للصوت.

محمود الهمشري

(1938 ـ 1972)

بين روما وباريس، وأثينا، ونيقوسيا، وجنيف، كانت أسماء غالبية الشهداء من القادة الفلسطينيين ومن الأدباء والكتّاب والشعراء تسقط من قائمة الموساد، لترتفع إلى قائمة الشهداء. كيف نفذت المخابرات الإسرائيلية هذه الاغتيالات. يعرضها كتاب «الانتقام» الذي صدر في كندا ثم نيويورك. الوقائع رواها «أفنير» وصاغها في شكل روائي جورج جوناس الذي يزعم أنه يروي الحقيقة التاريخية.

في التحليل النهائي للكتاب، يدل على أن ممارسة الإرهاب هو سمة من سمات الكيان الصهيوني، بل ويجري الإعداد له وتمويله، وتوفير سبل تنفيذه ونجاحه من قبل كبار الشخصيات في السلطة الإسرائيلية، وهذا ليس بشيء جديد، لأن مذبحة دير ياسين، وكفر قاسم، وصبرا وشاتيلا، ليسوا بآخر مسلسل الإرهاب الصهيوني.

نذكّر القراء أن المخابرات الإسرائيلية «الموساد» قد أخفقت في عشرات العمليات، بدليل أنها فشلت في اغتيال: أبو داوود، ووديع

حداد، وجورج حبش وغيرهم، على الرغم من ملايين الدولارات التي أنفقتها لتصفيتهم. أضف إلى ذلك أن «الموساد» قد فقدت ـ وما تزال تفقد ـ أذكى رجالها وأقواهم، من خلال تصفيتهم الجسدية، على أيدي العرب في العديد من العواصم: باريس، روما، جنيف، قبرص، أثينا، القاهرة. إذن المعركة ما تزال قائمة، والمطلوب الحذر واليقظة والتخطيط السليم.

ـ محمود الهمشري في سطور:

مناضل ولد في قرية أم خالد بقضاء طولكرم عام 1938 وفيها تلقى دراسته الأولية، وأتم دراسته الثانوية في طولكرم. بعد ذلك انتقل إلى الكويت والجزائر حيث عمل في سلك التعليم.

التحق بحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» قبل إنطلاقتها المسلحة في 1/ 1/ 1965.

بعد حرب العام 1967، أوكل إليه العمل في الأراضي المحتلة، ثم انتقل إلى فرنسا في صيف سنة 1968، وعين فيها معتمداً لحركة «فتح» وممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أقام الشهيد محمود الهمشري علاقات إيجابية مع الكثير من المنظمات السياسية الفرنسية، وقام بنشاط كبير بين صفوف الطلبة الفلسطينيين والعرب في فرنسا، فاستطاع أن يجند جهودهم من أجل العمل للقضية الفلسطينية. وقد أثار هذا النشاط القومي الصادق الأجهزة الصهيونية المعادية فوضع له عملاء صهيونيون قنبلة موقوتة في بيته بباريس يوم 8/ 12/ 1972، انفجرت وأصابته بجراح بالغة

لم ينفع معها أي علاج فتوفي في اليوم التالي. وقد رفضت السلطات الصهيونية العنصرية أن يدفن في قريته أم خالد فدفن في إحدى ضواحي باريس في احتفال مهيب شاركت فيه الجاليات والسفارات العربية، وبعض السفارات الأجنبية والقوى التقدمية في فرنسا.

خسرت القضية الفلسطينية باستشهاد الهمشري مناضلاً صلباً شجاعاً، وأثارت جريمة اغتياله استنكار الأوساط التقدمية والثقافية في فرنسا، وجرت في باريس تظاهرات، ونظمت مهرجانات أدانت جميعها جريمة الاغتيال، ونددت بالكيان الصهيوني وأجهزته الإرهابية التي اقترفت تلك الجريمة النكراء.

ـ اغتياله

حسب مصادر فلسطينية، فإن الموساد استخدم حيلة غير معقدة للإيقاع به، فقبل الاغتيال اتصل به شخص منتحلاً صفة صحافي إيطالي، طالباً إجراء مقابلة معه، وتم تحديد مكان اللقاء في مكتب المنظمة في باريس، وفي هذه الأثناء، التي ضمن فيها الموساد غياب الهمشري عن المنزل، تسلّل عملاؤه إليه، ووضعوا عبوة ناسفة في الهاتف، وعندما رفع الدكتور الهمشري سماعة الهاتف ليجيب عن مكالمة، ورد على سؤال الطالب على الطرف الآخر، بأن الدكتور الهمشري يتحدث، ضغط عملاء الموساد على الزر القاتل، فتفجّر الهاتف بالدكتور الهمشري، وتسربت معلومات عن مسؤولية مايكل هراري عن اغتياله.

أنيس الصايغ
(1931 ـ ...)
(محاولة اغتيال في العام 1972)

الدكتور أنيس الصايغ المفكر والكاتب العربي الكبير، الهادئ بطبعه والعميق بفكره، وعى القضية الفلسطينية وعمل من أجلها منذ نعومة أظافره. من مواليد طبريا في فلسطين في العام 1931. درس الإبتدائية فيها، والثانوية في القدس وصيدا، والجامعية في الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة كمبردج ـ بريطانيا، وتخصص في العلوم السياسية والتاريخ العربي المعاصر. تولى مناصب عديدة في الساحة العربية والدولية وأبرزها مدير عام مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية (1966 ـ 1976) في بيروت، وأصدر الموسوعة الفلسطينية في أحد عشر مجلداً (1979 ـ 1993)، وألف وحرر أكثر من ثلاثين كتاباً منذ العام 1954. كان من أوائل من عارض إتفاق أوسلو وكتب ضده. أسس منذ صيف العام 1992 «اللقاء الثقافي الفلسطيني» في بيروت وقد حاضر فيه حوالي مائتين وخمسين مفكراً وسياسياً وعالماً عربياً في المسألة الفلسطينية والموضوعات ذات الصلة. أسس أربع مجلات ثقافية كبرى هي «شؤون فلسطينية» و «شؤون عربية» و «المستقبل العربي» و «قضايا عربية السلسلة الجديدة».

يعتز الدكتور أنيس بشهادة ما ورد في خاتمة التقرير السنوي للمنظمة الصهيونية العالمية في العام 1970 وجاء فيه: «إن على الفروع والناشطين الصهيونيين إن أرادوا أن ينجحوا في خدمة منظمتهم أن يفعلوا ما يفعله أنيس الصايغ في مركز الأبحاث في بيروت». حول القضية الفلسطينية بشكل عام وقضية اللاجئين وحق العودة بشكل خاص.

ـ محاولة اغتيال أنيس الصايغ:

إن لذة القتل ونشوته، والرغبة في تحقيق المزيد من محاولات كسر الفلسطينيين، وثنيهم عن طريق المقاومة، بالانتفاضة، دفعت شارون لإعطاء الأوامر القاطعة بقتل كل من يمكن الوصول إليه من القادة السياسيين الفلسطينيين، في حركتي حماس أو الجهاد، أو في كتائب الأقصى، وعلى هذا الأساس تمّ إعداد قائمة الموت التي يمكن ببساطة تسميتها «قائمة شارون». وبلغت الوقاحة أن نشرت بعض الصحف الإسرائيلية أوراق (شدّة) مماثلة لتلك التي نشرها الأميركيون في العراق، ربما في محاولة من الإسرائيليين للإيحاء (بل التأكيد) أنهم يقفون مع الأميركيين في الخندق ذاته، ويقاتلون العدو ذاته. مع فارق ربما يكون بسيطاً لدى البعض، وهو أن القائمة الأميركية معدّة للاعتقال والمحاكمة، بينما القائمة الإسرائيلية للقتل، حصراً.

ـ فكرة لائحة الموت:

لائحة الموت ليست بدعة أميركية، يخترعونها في العراق، أوّل

مرة، بل إنها سياسة قتل عرفها الفلسطينيون من قبل عندما وضعت غولدا مائير قائمة ضمّت العديد من الشخصيات الفلسطينية المطلوب قتلهم، بحجة الانتقام والثأر لعملية ميونيخ عام 1972، وهي القائمة التي باتت تُعرف باسم (قائمة غولدا). إذ يُروى أنها قامت بتكليف الجنرالين زامير وياريف، من جهاز الموساد، بمهمة القيام باصطياد فلسطينيين، ترى أنهم يمثّلون خطراً على إسرائيل، بما يمتلكونه من قيمة ثقافية فكرية، أو إبداعية، وقدرة سياسية ودبلوماسية، أو علاقات واتصالات، يمكن أن تساهم في تعزيز وجود القضية الفلسطينية، على جدول الاهتمام العالمي.

يومئذٍ، كان قد جنّ جنون غولدا وهي ترى الفلسطينيين ينتشرون في عواصم العالم، خاصة أوروبا الغربية، التي كانت تعتقد أنها مغلقة في وجه الفلسطينيين، فيقوم هؤلاء بالاتصال مع القوى والأحزاب والشخصيات، فضلاً عن الاتصال مع بعض الحكومات الأوروبية الغربية، في محاولة جادة للحصول على تمثيل رسمي للمنظمة، في باريس وروما وبروكسل وفينا. وافتتاح مكاتب لتمثيل المنظمة، واعتماد سفراء للقضية، في عدد من العواصم تلك. مباشرة، أو من خلال طرق أخرى، غير مباشرة، لكنها تفضي إلى ذات النتيجة.

كان المناخ العام في أوروبا الغربية، على الأقل على مستوى الأحزاب والشخصيات، مؤهلاً يومذاك لتقبّل حديث بعض رجال المنظمة عن القضية الفلسطينية، والاستماع إلى ما يقولونه، ربما تأثراً بما تركته حركة الطلاب عام 1968، أو ما فضحته حرب

حزيران/ يونيو عام 1967، ليس فقط بإحتلال إسرائيل لأراض واسعة من عدد من البلدان العربية، سيناء مصر، وجولان سورية، واستكمال إحتلال باقي الأراضي الفلسطينية، في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، بل بتهافت الإدعاء الإسرائيلي عن محيط العداء العربي، والعزم العربي على إلقاء اليهود في البحر.

الفلسطينيون الذين بدوا كأنما هم يراكمون منجزاتهم، ويتقدّمون خطوات على طريق إثبات وجودهم كشعب وقضية وثورة، والذين أخذوا يستقطبون اهتمام اليسار الأوروبي، ويتوسّعون في اتصالاتهم إلى ما هو أوسع من هذا اليسار، والذين قصدتهم مجموعات من المصورين والسينمائيين (جان لوك غودار)، والأدباء والكتاب والمثقفين الأوروبيين (جان جينيه).. كان لا بد من غولدا أن تحاول ما تستطيع لوقف زحفهم هذا، حتى لو كان بالقتل المعلن. فكان العام 1972 ـ 1973 ذروة في النيل من الشخصيات الفلسطينية، بل إنه في العام 1973 فقط اغتال الإسرائيليون ثماني شخصيات فلسطينية، في بيروت وقبرص وأثينا وباريس.

في أعوام ذروة القتل تلك اغتيل عدد من الأدباء والكتاب والصحفيين: غسان كنفاني (روائي وقاص وصحفي)، كمال ناصر (شاعر). ومحاولة اغتيال كل من: بسام أبو شريف (صحفي)، د. أنيس الصايغ (مدير مركز الأبحاث الفلسطينية).. كما طالت حياة عدد من السياسيين: أبو يوسف النجار (عضو لجنة مركزية)، كمال عدوان (عضو لجنة مركزية). في عملية فردان ببيروت، حيث كان قتل هؤلاء غنيمة كبرى يجنيها الموساد.

الفهرس

مركز الشرق الأوسط الثقافي